جامعـــة محمـد خيـضر بســكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تحــولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمــن الوطـــني الجـــزائري 2014-2010

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعداد الطالب:
سليم بوسكين

إشراف الأستاذ:
د. زهير بوعمامة

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	التخصص	الصفة	المؤسسة
01	أ.د محمد لمين لعجال	أستاذ التعليم العالي	علوم سياسية	رئيسا	جامعة بسكرة
02	د. زهير بوعمامة	أستاذ محاضر أ	علوم سياسية	مشرفا ومقررا	جامعة تيبازة
03	أ.د عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	علوم سياسية	ممتحنا	جامعة الوادي
04	د. نسيمة طويل	أستاذ محاضر أ	علوم سياسية	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2014- 2015م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

وإلى كل الأهل والأصدقاء والأحباب

وإلى كل أساتذتي من جامعة عنابة

وجامعة الجزائر 3 وجامعة بسكرة

وإلى كل عالم ومتعلم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكـر وتقديـــر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمد الله على فضله وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع؛

جزيل الشكر موصول لأستاذي **زهير بوعمامة** الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل والسهر على إتمامه وإخراجه على أحسن وجه؛

شكر موصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بمناقشة هذا البحث؛

شكر موصول إلى كل أساتذتي في مساري الجامعي، من جامعة عنابة : عبد الحق بن جديد، سلوى بن جديد، عبد السلام قريقة، منصر جمال، ناجي عبد النور، لحرش عبد الرحمن، مانع جمال عبد الناصر، محمد الصغير بعلي؛

وأساتذتي من جامعة الجزائر 3: أمحند برقوق، مصطفى بن عبد العزيز، عامر مصباح، مصطفى صايج، مخلوف ساحل، سالم برقوق، يوسف حميطوش؛

وأساتذتي من جامعة بسكرة: فرحاتي عمر، عمار جفال، جندلي عبد الناصر، صالح زياني، لعجال محمد الأمين، فوزي نور الدين، نسيمة طويل، سقني، سليماني، أسعيد مصطفى؛

شكر إلى كل الزملاء والأصدقاء وكل الإخوة الذين كانوا عونا وسندا لي في انجاز هذا العمل المتواضع.

شكرا لكم جميعا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

خطة الدراســـــة:

مقدمـــــــــة

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة (ومفهوم الأمن والدراسات الأمنية)

المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني وتطور الدراسات الأمنية

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن

المبحث الثالث: التعاون الأمني الاقليمي كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية

المبحث الرابع: مفهوم العقيدة الأمنية ومرتكزاتها

الفصل الثاني: الحراك السياسي العربي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: التعريف بالحراك السياسي العربي

المبحث الثاني: الأزمة في تونس وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثالث: الأزمة في ليبيا وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

الفصل الثالث: الاشكاليات الأمنية في الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي "دراسة جيو أمنية"

المبحث الثاني: الأزمة المالية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثالث: التهديدات غير التقليدية في الساحل الافريقي وانعكاساتها على أمن واستقرار الجزائر

الفصل الرابع: العقيدة الأمنية الجزائرية واستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الاقليمية

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تسوية الأزمات في دول الجوار (ليبيا، تونس، مالي)

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية

خاتمـــــــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمـــــــــة:

تشهد البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر عدة تحولات وتغيرات في الآونة الأخيرة، وهو ما كان له انعكاسات على الأمن الوطني الجزائري على عدة أصعدة ومجالات، بحيث أن هذه التحولات الإقليمية لم تكن على الصعيد العسكري المباشر فحسب، إنما هناك جوانب أمنية غير تقليدية لاتماثلية، وهو ما يفرض إعادة النظر في المقاربات والاستراتيجيات والسياسات المتبعة لمواجهة التهديدات الأمنية.

وأفرزت الانتفاضات العربية أو ما يعرف بـ "الربيع العربي" بيئة أمنية هشة على الحدود الشرقية للجزائر خاصة الحدود الجزائرية مع ليبيا، فالأزمة الليبية كان لهذا انعكاسات على البيئة الأمنية للجزائر بإفرازها لوضع أمني هش وانكشافات أمنية على الحدود ناهيك عن تزايد عدد الجماعات المسلحة في ليبيا وانتشار تجارة السلاح وتهريبه عبر الحدود، كذلك فإن الأزمة في تونس ألقت بظلالها على الجزائر خاصة في ظل تنامي النشاط الإرهابي مع الحدود الجزائرية – التونسية.

كما أن تعقد الأزمة الأمنية في الساحل في الآونة الأخيرة أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة بعد الانقلاب العسكري ومحاولة انفصال الشمال من طرف الأزواد، وما تلاه من التدخل العسكري الفرنسي المباشر، وهو ما أفرز بيئة أمنية هشة وغير مستقرة على الحدود الجنوبية للجزائر، من نشاطات إرهابية وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة والذي مس الجزائر بالاعتداء على المنشأة النفطية بتقنتورين ناهيك عن نشاط الجريمة المنظمة وتهريب السلاح والمخدرات...الخ.

وبناءً على هذه الأزمات والإشكاليات الأمنية وجدت الجزائر نفسها أمام إنكشافات أمنية على جميع حدودها وهو وضع غير سابق وله تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري في مختلف أبعاده ومستوياته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الموضوع:

إن دراسة موضوع التهديدات الأمنية في إطار تحولات البيئة الإقليمية وتداعيات ذلك على الأمن الوطني الجزائري، يكتسب أهمية كبيرة فهو أولا مرتبط بأحد أهم المواضيع في العلاقات الدولية المعولمة في الوقت الراهن، وتكمن أهمية الدراسات الأمنية في فهم وتفسير العلاقات الدولية والسياسة العالمية المعاصرة، خاصة في ظل الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية المختلفة، وعولمة المخاطر والتهديدات، ناهيك عن محاولة تقديم الحلول العلمية والعملية لمظاهر اللاأمن اللااستقرار في العالم، واحتواء التهديدات وإدارة المخاطر الأمنية وبناء استراتيجيات استباقية لمنع حدوث أو تطور التهديدات والمخاطر الأمنية المختلفة.

كما أن قلة الدراسات والأدبيات السابقة التي تعالج موضوع الأمن الوطني الجزائري بصفة عامة، ودراسة التهديدات والمخاطر المتأتية من البيئة الإقليمية التي تهدد أمن واستقرار الجزائر خاصة في ضل التحولات والتغيرات التي تشهدها دول الجوار الشرقية (ليبيا وتونس) وتنامي الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة مع الأزمة المالية الراهنة، ويضاف إلى ذلك تنامي التهديدات اللاتماثلية في البيئة الإقليمية للجزائر من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية وتجارة وتهريب الأسلحة والمخدرات...الخ.

كما أن الدراسة تحاول تسليط الضوء على التهديدات الأمنية للأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها البيئة الإقليمية، وفق مقاربة موسعة وشاملة وذلك وفقا للمقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية، ولذلك نتناول بالدراسة والتحليل مختلف التهديدات الإقليمية التقليدية المرتبطة بتهديدات دولتية (مرتبطة بأطماع جيوسياسية دولتية خاصة مع المغرب) أو عسكرية خاصة الانكشافات الأمنية على الحدود، وكذلك التهديدات غير التقليدية (اللاتماثلية) التي لا تهدد كيان الدولة فحسب وإنما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهديدها يطال المجتمع والأفراد كذلك، مثل تهديد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتهريب وتجارة السلاح والمخدرات...الخ. بحيث أن مختلف هذه التهديدات الأمنية هي ذات بنية علائقية أصبحت تتشابك فيما بينها ويغذي بعضها البعض في ظل حركياتها وتفاعلاتها العابرة للحدود.

وهناك أهمية كبيرة في محاولة دراسة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة هذه التهديدات ومدى نجاعة مختلف الاستراتيجيات والسياسات الجزائرية وتكيّفها مع التطورات والمستجدات التي تعرفها البيئة الإقليمية خاصة الانكشافات الأمنية الجديدة على الحدود الشرقية والجنوبية، بحيث أن البعد الإقليمي محور أساسي في ضمان أمن واستقرار الجزائر.

دوافع وأسباب الدراسة:

هناك عديد من الدوافع والأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار دراسة موضوع تحولات البيئة الإقليمية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، منها العلمية ومنها العملية، والذاتية والموضوعية.

أسباب علمية موضوعية:

فمحاولة تفسير وفهم طبيعة البيئة الأمنية في الجزائر الآخذة في التعقيد والتشابك –بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة– من خلال الاستعانة بالمقاربات النظرية المختلفة سواء تلك المتعلقة بفهم أسباب الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها خاصة تهريب المخدرات والأسلحة والمتاجرة بها، والهجرة غير الشرعية، يقودنا للبحث في جوهر العلاقة بين تطور مفهوم الأمن اللين(الأمن الإنساني) وإمكانية الاستعانة به عمليا في مجال مكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تهدد أمن واستقرار الجزائر وكذلك الأمن الإقليمي، كالإرهاب والجريمة المنظمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك ضرورة الربط بين التطورات الحاصلة وأهمية فهم مضامين الأمن الجديدة خاصة الأمن المجتمعي والأمن الإنساني، وإبراز مظاهر الانكشاف الاستراتيجي للأمن الوطني الجزائري أمام التهديدات الجديدة .

أسباب عملية:

على المستوى العملي فالدراسة تحاول تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية التي تفرزها البيئة الإقليمية التي تهدد أمن واستقرار الجزائر، وما يزيد من خطورة هذه التهديدات امتداداتها خاصة في منطقة الساحل الإفريقي مما قد يصعب إيجاد مقاربات مناسبة لمواجهة هذه التحيات الأمنية الخطيرة.

كذلك البحث في العلاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين هذه المخاطر والتهديدات، ومدى نجاح السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتبعة للتصدي لهذه التهديدات الأمنية.

الدراسات السابقة (أدبيات الدراسة):

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التهديدات الأمنية للجزائر نذكر أهمها:

- كتاب **عبد النور بن عنتر**:" **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر– أوربا والحلف الأطلسي**"، الصادر عن المكتبة العصرية في الجزائر سنة 2005، والذي جاء في إحدى عشر فصل، تناول فيها محددات الأمن الوطني الجزائري وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهه. حيث تناول تهديدات الإرهاب خاصة في ظل ارتباطها بالوضع الأمني في الساحل، وإن كان الكاتب حاول التركيز على مفهوم التهديدات الأمنية أكثر في الجانب الخشن(التهديدات التقليدية).
- **عمورة أعمر**، مذكرة ماجستير علوم سياسية بعنوان:" **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي(مقاربة جيوأمنية)**، سنة 2011، جامعة الجزائر3، حيث تناول الموضوع في ثلاثة فصول أساسية، في الأول عرج على دراسة ابتيمولوجية لمنطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الساحل الإفريقي، وفي الثاني تناول واقع التهديدات اللاتماثلية في الساحل، أما الثالث فتناول المبادرات المختلفة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تناول الباحث التهديدات اللاتماثلية(غير التقليدية) في منطقة الساحل ومنها وضع الجزائر وموقعها من هذه التهديدات.

- **حسام حمزة**، مذكرة ماجستير بعنوان:" **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، سنة 2011، جامعة باتنة، تناول الموضوع في ثلاثة فصول، تطرق في أولها إلى الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، وفي الثاني عالج الدائرتان المغاربية والإفريقية للأمن القومي الجزائري، ليختم بدراسة الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري والبعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأوروبية والعلاقات الجزائرية الأطلسية.
- **مالك عوني**، في مقالته: "**الأمن غير التقليدي اتجاهات موازية للأمن في المنطقة العربية**"، المنشورة في مجلة السياسة الدولية عدد رقم 186، في أكتوبر 2011، والتي تناول فيها مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية غير التقليدية أو المفهوم الموسع للأمن وكذلك شروط تحقيق الأمن بالمنظور غير التقليدي، مع إسقاط هذه المقاربة على الواقع الأمني في العالم العربي.
- دراسة الأستاذ **دعاس عميور صالح**، المعنونة بـ " **التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة**"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، المنعقد في جامعة قسنطينة أفريل 2008، والتي تناول فيها أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن، ومحددات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيئة الأمنية في الجزائر وكذلك المقاربة الجزائرية في التعامل مع التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة.

- دراسة للأستاذ **قوي بوحنية** بعنوان: "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، المنشورة في 03 جوان 2012، على موقع الجزيرة http://studies.aljazeera.net حيث حاول فيها الاقتراب من الاستراتيجية أو المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الإقليمية كالإنقلاب في مالي وتغير أنظمة الحكم في ليبيا وتونس وتزايد دور الناتو NATO في المنطقة (التدخل في ليبيا) وأحداث ما يعرف بـ "الربيع العربي".

الإشكالية:

في ظل التحولات والتغيرات التي تعرفها البيئة الإقليمية للجزائر، من تنامي مطرد للتهديدات الأمنية بمختلف أنواعها التقليدية وغير التقليدية (اللاتماثلية)، أصبحت الجزائر تعاني من عدة إنكشافات أمنية متأثرة بعوامل اللااستقرار الإقليمي سواء من دول الجوار أو دول الساحل الإفريقي.

وعليه فإن الإشكالية المطروحة بهذا الصدد هي:

ما مدى تأثر الأمن الوطني الجزائري بالتحولات والتغيرات والحركيات التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية؟

ويمكن طرح أسئلة فرعية مكملة منها:

- كيف تؤثر التهديدات والتفاعلات الأمنية في البيئة الإقليمية على أمن الجزائر؟
- ما هي أهم التهديدات والتحديات الأمنية للأمن الوطني الجزائر المتأتية من البيئة الإقليمية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كيف تؤثر الحركيات الأمنية في دول الجوار على أمن واستقرار الجزائر؟
- ما هي تداعيات اللاستقرار الأمني في دول الساحل الإفريقي على أمن الجزائر؟
- ما هي استراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية؟
- ما مدى تكيّف العقيدة الأمنية الجزائرية مع التحولات والتفاعلات الأمنية الجديدة في إطار حركياتها الإقليمية؟

الفرضيات:

بناءً على إشكالية الموضوع المطروحة يمكن الانطلاق في الدراسة من الفرضيات الأساسية التالية:

الفرضية الأولى: كلما زادت حدة اللاستقرار السياسي واللاأمن في البيئة الإقليمية للجزائر، كلما أدى ذلك إلى انعكاسات أمنية خطيرة مباشرة وغير مباشرة على الأمن الوطني الجزائري.

الفرضية الثانية: البنية العلائقية والترابط والتعقيد والتشابك الذي يميز التهديدات الأمنية الاقليمية للجزائر، يتطلب ويستوجب الأخذ باستراتيجية أمنية شاملة لمواجهتها.

الفرضية الثالثة: بقدر ما كان هناك تفعيل للمقاربة التنموية والمقاربة التعاونية في الإطار الإقليمي للجزائر، بقدر ما يكون هناك نجاعة في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة في البيئة الإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقاربة المنهجية:

لدراسة موضوع التحولات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري نستخدم مقاربة منهجية مركبة من:

مقاربة نقدية: نستخدم مقاربة مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية(ما بعد بنيوية) والتي تقدم قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصورا موسعا لأبعاده غير العسكرية، والانتقال من مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس بقاء الدولة الوطنية(السيادة والوحدة الترابية وبقاء النظام السياسي) إلى مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس أمن الإنسان والمجتمع وبقاءه. بحيث نحاول إسقاط هذه المقاربة لتحليل الوضع الأمني للجزائر ومدى تكيّف السياسات الوطنية مع التهديدات الجديدة التي تفرزها البيئة الإقليمية، لأجل حماية أمن الدولة والمجتمع والأفراد، لأن الأمن الوطني والأمن الإنساني والأمن المجتمعي يدعم بعضه البعض.

منهج تفكيكي تركيبي: بحيث نستخدم منهج التفكيك وإعادة التركيب الذي يوظّف في الدراسات الأمنية خاصة المقاربة النقدية، لتفكيك الظاهرة الأمنية في الجزائر بمختلف أبعادها بالوقوف عند أهم التحديات والرهانات الأمنية وسبل معالجتها.

منهج إحصائي: وذلك لتزويد الدراسة بمختلف الإحصائيات والمعطيات الكمية والبيانات المختلفة لهذه التهديدات الأمنية كإحصاء العمليات الإرهابية وخسائرها ماديا وبشريا والإحصائيات المتعلقة بالجريمة المنظمة كالمخدرات وتهريب السلاح وتبييض الأموال إضافة إلى إحصائيات الهجرة غير الشرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقسيم الدراسة:

نظرا لطبيعة وأهمية الموضوع نحاول وضع خطة نتحرى فيها قدر المستطاع الإحاطة بمختلف جوانب وأبعاد الإشكالية المطروحة، بحيث قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول، فصل نظري وثلاثة فصول تطبيقية، نحاول في **الفصل الأول** (الإطار النظري للدراسة) تحليل وتوضيح مختلف المفاهيم والمقاربات النظرية التي نوظفها في الدراسة، من حيث مفهوم الأمن: تعريفه أبعاده ومستوياته المختلفة، وتطور الدراسات الأمنية وأهم المراحل التي مرت عليها، وكذلك المقاربات النظرية للأمن بحيث ندرس أهم المقاربات الوضعية (الواقعية والليبرالية)، والمقاربات ما بعد الوضعية الحديثة (البنائية والنقدية)، ودراسة مفهوم العقيدة الأمنية من حيث تعريفها وكيفية بناءها ورسمها، وعلاقتها ببعض المفاهيم القريبة والمتداخلة معها على غرار الاستراتيجية الأمنية والعقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية .

ونحاول في **الفصل الثاني** الإحاطة بمختلف التهديدات والمخاطر الناتجة عن تحولات الانتفاضات الشعبية في دول الجوار الشرقي في سياق ما يعرف بـ" أحداث الربيع العربي"، وتداعياتها على أمن واستقرار الجزائر، وذلك بتحليل الأزمة السياسية في تونس في فترة ما بعد نظام بن على، وتدعياتها الأمنية على الحدود الشرقية، فالأزمة التونسية كان لها انعكاس على أمن الجزائر (انكشاف الحدود الشرقية) من حيث الحركيات لبعض الجماعات الإرهابية مع الحدود الجزائرية (جبل الشعابني) وما ترتب على ذلك من زيادة حجم الحشود الأمنية للجزائر لضمان أمن الجهة الشرقية مع تونس، وتعد الأزمة في ليبيا أخطر من حيث انكشاف الحدود على قرابة ألف كلم، وانتشار تهريب السلاح مع الحدود الجزائرية بحيث أصبحت ليبيا ما بعد القذافي سوق سوداء للأسلحة، ناهيك عن انتشار الجماعات والمليشيات المسلحة جلها مدعوم قبليا وعرقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما **الفصل الثالث** فنخصصه لدراسة مختلف الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، خاصة مع أزمة شمال مالي الأخيرة التي شهدت محاولة انفصال الشمال من قبل الأزواد وما نتج عن ذلك من تدخل أجنبي فرنسي، وهو تحدي للمقاربة الجزائرية في التعامل مع هذه القضايا والأزمات الإقليمية وفق المقاربة التنموية، ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة.

كذلك نحاول دراسة مختلف التهديدات غير التقليدية من إرهاب وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في المنطقة على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة المرابطين سليلة حركة التوحيد والجهاد...الخ، كذلك تهديد الجرائم المنظمة وانتشار تجارة وتهريب السلاح والمخدرات وظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في ظل الأزمات الحالية.

وفي **الفصل الرابع** والأخير نتطرق إلى العقيدة الأمنية الجزائرية ومدى نجاعتها وتكيّفها مع المستجدات الأمنية الراهنة، ودراسة مختلف الاستراتيجيات والآليات والسياسات المتبعة في مواجهة التهديدات الأمنية في إطار تحولات البيئة الإقليمية في الوقت الراهن، من حيث استراتيجية الجزائر في مواجهة الانكشافات الأمنية على الحدود، والمقاربة الجزائرية في التعامل مع الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ومسألة تأمين الحدود الجنوبية الشاسعة، واستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية وتجارة وتهريب السلاح والمخدرات...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

مفهوم الأمن والدراسات الأمنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، فهو من المصطلحات المفتاحية الأساسية في الدراسات الأمنية، ومن بين أكثر المصطلحات السياسية تعقيدا وغموضا سواء من حيث ضبطه نظريا أو محاولة تحقيقه عمليا في الواقع، فإن كان الاتفاق النظري عيه صعب فإن تحقيقه في الواقع أصعب بكثير، وقد تطور هذا المفهوم عبر التاريخ وتوسع من المفهوم الضيق له المنحصر في التهديدات التقليدية العسكرية التي يكون مصدرها خارجي وموجه ضد كيان الدولة، ليصل إلى مفهومه الموسع في الوقت الحالي أين أصبح يشمل التهديدات العسكرية وغير العسكرية، ويمس الدولة والمجتمعات والأفراد وأمن العالم والبشرية ككل، أين أصبحنا أمام عولمة للتهديدات والمخاطر الأمنية، وقد حاولت العديد من النظريات محاولة فهم وتفسير الظواهر الأمنية انطلاقا من النظريات الكلاسيكية الوضعية كالنظرية الواقعية والنظرية الليبرالية، مرورا بمدرسة كوبنهاغن ومحاولتها توسيع وتعميق مفهوم الأمن، وصولا إلى الأطر النظرية ما بعد الوضعية كالنظرية النقدية والنظرية البنائية.

وفي ظل التغيرات والتحولات التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية، مع بروز التهديدات الأمنية الجديدة اللاتماثلية التي أصبحت تهدد كيان الدول والمجتمعات والأفراد، توجب وجود أطر لمواجهتها، وهذا ما نجده مثلا في فكرة التعاون الأمني الاقليمي أو الاعتماد الأمني المتبادل...الخ، بحيث أن الدولة اليوم أصبحت عاجزة عن مواجهة هذه التهديدات بمفردها وبمعزل عن محيطها الاقليمي، فالإقليم أصبح اطارا مهما للدول في مختلف أنحاء العالم لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية العابرة للأوطان والحدود والتي تزداد خطورتها بشكل متزايد يوما بعد يوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني وتطور الدراسات الأمنية

يتفق الجميع على أن الأمن من الضرورات الأساسية والجوهرية التي تسعى لها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي، ويأتي على رأس أولويات السياسات الوطنية لتحقيق المصلحة الوطنية داخليا وخارجيا، فالأمن أساس الاستقرار والتطور، ومن دعائم تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار ما يطلق عليه جدلية الأمن والتنمية حيث بدون أمن لا يمكن تحقيق تنمية وبدون تنمية لا يمكن ضمان الأمن.

وعرف مفهوم الأمن الوطني الكثير من التطور بسبب التطورات والتغيرات التي تعرفها العلاقات الدولية التي تتسم بالديناميكية والتغير وعدم الاستقرار، ولقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها العسكرية والأمنية للتصدي للأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها في مواجهة الدول الأخرى، بحيث كان ينظر للأمن من الزاوية العسكرية البحتة.

ثم أخذ مفهوم الأمن يتطور ويتسع مع الدراسات الأمنية الجديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة فلم يبق في إطاره التقليدي الضيق بل أصبح يشمل أبعاد أخرى غير عسكرية، منها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية...الخ، وانتقلنا من الأمن الوطني إلى الأمن المجتمعي إلى الأمن الإنساني.

المطلب الأول : تعريف الأمن الوطني

يعتبر مفهوم الأمن الوطني من أكثر المفاهيم أهمية ومحورية في حقل الدراسات الدولية، ويعد مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم صعوبة وتعقيدا لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات كثيرة مختلفة المصادر والأنواع والإبعاد.[1]

[1]- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية . عدد 19، 2008. ص 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأمن الوطني هو أحد المفاهيم المركزية والمحورية في حقل العلاقات الدولية، ودراسة الأمن الوطني لا يمكن فهمه وتفسيره إلا بإبراز المقصود بالأمن كمفهوم عام، ثم تحليل مضمون ومفهوم الأمن الوطني مع إبراز أبعاده ومستوياته، وكذلك صيغه و تهديداته.

أولا: تعريف الأمن

يعد الأمن مفهوم غامض ومعقد ويصعب إيجاد تعريف شامل له، فهو من المفاهيم النسبية غير المتفق عليها بصفة كلية، ولذلك ليس من السهل علينا إيجاد تعريف محدد وشامل له، شأن الكثير من المفاهيم السياسية الشائعة الاستعمال، غير المحددة التعريف بدقة وشمولية، ونجد أن الأمن يعتبر مرادفا للطمأنينة وعدم الخوف وانتفاء الخطر ويتعلق استخدام مصطلح الأمن عادة بالتحرر من الخوف والخطر، فان تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى، بالطبع لا أحد آمن بالكامل ولا يمكنه أن يكون كذلك، ولكن الأكيد أن الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لتتمكن من العيش بشكل محترم.[1] فالأمن يعني فقدان الشعور بالخوف والتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر، وهو الذي يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الاقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم من التهديدات الداخلية والخارجية.[2]

ويرى **باري بوزان** (Barry Buzan) "أنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[3]

---

[1]- مارتن نغريغيش و تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي. 2008). ص 78.

[2]– أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة. (جدة، السعودية : مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، 2005). ص 22.

[3] -Barry Buzan. « Is international security possible ? ». Paper presented at: new thinking about strategy and international security (conference); edited by Ken Booth . London:Harper Collis Acadimic.1991. p31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مفهوم الأمن في القرآن الكريم

نجد في القرآن الكريم عشرين (20) صيغة لمادة "أمن" تبين في مجموعها أن حقيقة الأمن من الله سبحانه، فلا أمن حقيقي لأي فرد أو جماعة أو أمة مهما كانت احتياطاتها وسياساتها وبرامجها ما لم يتكفل لها الله بالأمن من عنده. وقد وردت هذه الصيغ في ثماني وأربعين (48) موضعا في القرآن الكريم وذلك في أربع وعشرون (24) سورة.

وإذا عدنا إلى النص القرآني نجد أن الأمن جاء نقيضا للخوف في عدة مواضيع منها: "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به..." سورة النساء، الآية 83. "وليبدّلهم من بعد خوفهم أمنا ..." سورة النور، الآية 55. "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ..." سورة قريش، الآية 4.

فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغيّر، و منه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنها من راحة النفس.[1] وفي معاجم اللغة العربية نجد أن مدلول الأمن مشتق من أمن، يأمن، أمنا، وأمانا، وأمنة أي اطمئن ولم يخف، وأمن البلد إذا اطمأن فيه أهله وأمن الشر إذا سلم منه، وائتمن فلانا على الشيء جعله آمنا عليه وأستأمن إليه واستجاره وطلب حمايته.[2] والأمن مفهوم ديناميكي ومتغير، تبعا لظروف الزمان والمكان، ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية.

ثالثا: تعريف الأمن الوطني

يعد مفهوم الأمن الوطني من أكثر المفاهيم المركبة تعقيدا بحيث يصعب دراسته كظاهرة، ويصعب دراسته وتحديده كمفهوم، ولذلك يتفق معظم المؤلفين والباحثين على أنه مفهوم مثير للجدل والنقاش، وهناك شبه اجتماع على أن الأمن يقصد به عدم وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء فيما يتعلق بالفرد

[1]– الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان". المجلة العربية لحقوق الإنسان. مجلد: 10، جوان 2003. ص164.

[2]- العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945–2006". أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر. 2008. ص13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو المجتمع، وهناك خلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل.[1]

ويرى **ديلان** (Dillon) أنه لا أساس مستقر للأمن، ولكن يكشف عن جوهره في بحثنا عن الاستقرار واليقين والحقيقة، في الأساس ما يسبب اللاأمن ليس فكرة الموت أو شكل خاص من الحياة، ولكن لا أمن الوجود في حد ذاته. أما **أرنولد وولفرز** (Arnold Wolfers) فيرى أن الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتيا فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم.[2]

وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"، إلا أن هناك من يرى أن: "الأمن هو مفهوم أوسع وأكثرا تعقيدا من مجرد الحماية من الأسلحة والحرب لأن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية...".[3] بذلك يمكن استخلاص مكونات الأمن الأساسية التي تتحدد في المكون العسكري، والوقائي والاجتماعي، والإنساني، والقمع الثقافي، والحضاري. [4]

أما **باري بوزان** فيرى أن الأمن يعني العمل على التحرر من الخوف والتهديد، أما الأمن الوطني فيعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية.[5]

---

[1]-Dario Battistella, Théories des relation internationales. 2eme édition. (Pairs press de sciences po. 2006). Pp : 461-462.

[2]- جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية. (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث). الطبعة الأولى. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004). ص 412.

[3]– السيد ياسين ."أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط"، السياسية الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (القاهرة: مركز الأهرام). عدد: 118، أكتوبر 1994. ص 76.

[4]- عامر مصباح. نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية. (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011). ص11.

[5] -Barry Buzan, People Stats and fear ;an agenda for dites natinalsecurity studies the post cold war era. 2nd edition. (boulter Lynne rienner publishers, 1991). p 116.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشاع استخدام مصطلح الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، بينما جذوره تعود إلى القرن السابع عشر ميلادي بعد معاهدة **واستفاليا (Westphalia)**عام 1648، والتي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة الأمة، وشكلت حقبة الحرب الباردة الاطار الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربة نظرية وطرق مؤسساتية للأمن الوطني، ولذلك يقر العديد من الباحثين على حداثة مفهوم الأمن الوطني وحداثة الدراسات المتعلقة به كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل.[1]

وجاءت كثير من محاولات الباحثين والمهتمين بقضايا الأمن إيجاد تعريف شامل لمفهوم الأمن الوطني، سعيا منهم لتطوير حقل الدراسات الأمنية الذي اقتصر على مفهوم غياب الحرب والصراع كمحددات رئيسية لوجوده، وتركيزهم على الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة الوطنية، وظهرت اتجاهات عديدة طرحت تحليلات حول الظاهرة الأمنية، إلا أنها لم تتفق على صيغة موحدة لتعريف الأمن الوطني، فهناك من ركز على القيم الاستراتيجية، وهناك ما طرح أهمية الدولة الوطنية وهناك من دافع على القضايا الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، وهناك من اعتمد على ظاهرة العنف، وكل تلك اتجاهات فكرية جاءت لتحليل وتفسير مفهوم الأمن الوطني وبيان وسائل تحقيقه وتنفيذه.[2]

وبفعل التغييرات المتعددة الحاصلة عالميا، وفي عدة مجالات وعلى عديد من المستويات، أخذ مفهوم الأمن الوطني بالتطور والاتساع في مضمونه وأصبح يشمل أبعاد أخرى غير البعد العسكري، فالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي... ، حيث نجد مثلا **روبرت ماكنمارا** (Robert McNamara)، عرف الأمن بالتنمية حيث قال في كتابه "جوهر الأمن"(The essence of Security) : "إن الأمن عبارة عن التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن وأن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق. ص 13.

[2]- نفس المرجع، ص 15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تكون آمنة"،[1] حيث ربط الأمن بالتنمية في مختلف أبعادها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعتبر **ماكنمارا** أن السلاح والقوة العسكرية قد تكون جزء من أجزاء الأمن ولكن ليست أهمها.

كما تبنى الباحث يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية، البقاء، الوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني، محددا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية كما برز جوانب الأمن الوطني.[2]

وبناءً على ما سبق ذكره فإن الأمن الوطني مفهوم نسبي ومتغير، معقد و مركب ذو مستويات عدة، وأبعاد متنوعة عسكرية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وديمغرافية ...الخ، ويتعرض لتهديدات متنوعة ومن مصادر مختلفة يصعب على الفرد أو المجتمع أو الدولة تحقيقه وضمانه كلياً، وإذا كان صعب تحقيقه فإنه كذلك صعب إيجاد تعريف شامل له.

وقد حاول الأستاذ عامر مصباح وضع تعريف للأمن الوطني وفق هذه النظرة في كتابه "نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية " بقوله أن الأمن الوطني هو :"أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني وبقاء الدولة ووحدة الإقليم وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل. وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل، وأمنه من التهديدات غير الأخلاقية كانتشار المخدرات وتجارة الجنس وتجارة الأطفال، وتجارة الأعضاء البشرية وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وهويته وفكره.[3]

فالأمن الوطني هو: "جميع الإجراءات التي توفر الاستقرار داخلياً، وحماية المصالح خارجياً، مع استمرار التنمية الشاملة، التي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرضاء للشعب".

---

[1]- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن (ترجمة: يوسف شاهين). (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. 1970). ص125.

[2]-Yazid Sayigh ."Confronting the 1990S ,security in developing" . Adelphi paper, London. N° 25. Summer 1990. p69.

[3]- عامر مصباح، مرجع سابق. ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن الوطني

هناك عدة أبعاد ومستويات للأمن الوطني نحاول ذكر أهمها في ما يلي

أولا: أبعاد الأمن الوطني

إذا كانت المقاربة التقليدية للأمن الوطني تركز على البعد العسكري بل اختزاله فيه فإن بعض المقاربات الجديدة تبنت نظرة موسعة للأمن تشمل المجالات العسكرية وغير العسكرية، حيث امتد ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ...الخ، حيث ميّز باري بوزان بين أربعة أبعاد أساسية للأمن اضافة إلى البعد العسكري وهي البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.[1]

ورغم تعدد وكثرة أبعاد الأمن الوطني فإنها متداخلة ومتشابكة ومترابطة فيما بينها، رغم الاختلاف النسبي في التركيز على كل بعد من هذه الأبعاد المختلفة.

وعموما تتمثل الأبعاد الأساسية للأمن الوطني فيما يلي:

1- **البعد العسكري:** يعد البعد العسكري من أهم وابرز الأبعاد التي تناولتها الدراسات الأمنية بالشرح والتحليل، خاصة الدراسات التقليدية أهمها الواقعية فأي خلل في مكونات القوة العسكرية للدولة يعرض الأمن الوطني لأخطار وتهديدات كبيرة قد تصل إلى كيان الدولة وسلامتها العضوية، ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بمختلف الأبعاد الأخرى ارتباط كبير، حيث أن أي ضعف يمس أيّ منها يؤثر على مكونات القوة العسكرية، خاصة البعد الاقتصادي والجيوبوليتيكي والسياسي، وتتمثل أهم مكونات البعد العسكري في العناصر التالية :[2]

---

[1]- عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا الحلف الأطلسي. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة. 2005). ص10.

[2]- سعيد بن محمد الغامدي وآخرون، الأمن الوطني. (المملكة العربية السعودية: كلية الملك فهد الأمنية. 1429هـ). ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حجم وتكوين القوات المسلحة، بحيث كلما زاد حجم القوات وكانت مدربة جيدا، كلما زاد دورها وكفاءاتها في حماية الأمن الوطني؛
- تنظيم وتسليح القوات العسكرية، فكلما كان التنظيم فعالا والأسلحة الحديثة متوفرة، أدى ذلك إلى رفع مقدرة القوة العسكرية وكفاءتها؛
- المرونة خاصة سرعة التحرك والمناورة؛
- التعبئة وتعني القدرة على حشد الحجم الكافي من قوة الارتباط المتوفرة داخل وخارج الخدمة في اقصر وقت؛
- الإنتاج الحربي أي امتلاك الصناعة الحربية المتطورة؛
- الخبرة القتالية والقدرة على التخطيط وإدارة العمليات الحربية بكفاءة من خلال الممارسة القتالية السابقة والمناورات العسكرية المتعددة.

2-**البعد الاقتصادي:** يعد احد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، والاقتصاد ركيزة رئيسية وحيوية للقوة العسكرية، بحيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، وكان **جوزيف ناي** (J. Nye) قد عرف الأمن على أساس: "أنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية". كما ركز **روبرت ماكنمارا** على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني واتجه العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إلى التركيز وترجيح البعد الاقتصادي نتيجة للثورة التكنولوجية، وزيادة عمليات الاعتماد المتبادل وكثافتها بين الدول وأصبحت الأبعاد غير العسكرية أكثر تعقيدا.

3- **البعد الاجتماعي:** ولا يقل البعد الاجتماعي أهمية عن باقي الأبعاد الأخرى للأمن الوطني، ويتمحور البعد الاجتماعي حول كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع، والحفاظ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على كينونته وثقافته وهويته.[1] وساهمت مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية في تطوير البعد الاجتماعي للأمن خاصة من خلال إسهامات **باري بوزان**، ويرى **أولي وايفر** Ole Weaver انه يفعل جملة من الظواهر مثل العولمة والظواهر العابرة للحدود، وتدفقات الهجرة ...الخ، حيث أصبح المجتمع مهدد.[2] ويرى أن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي (الهوية المجتمعية)، ويركز **وايفر** على الهوية وبقاء المجتمع، واقترح نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع.[3]

4- **البعد السياسي:** ويشمل أمن السلطة السياسية، والمؤسسات السياسية واستقرارها وكذلك أمن الأفراد الذين نحكمهم السلطة، بحيث أن تحقق الاستقرار السياسي الداخلي وترسيخ الوحدة الوطنية من أهم مضامين البعد السياسي للأمن الوطني.

5- **البعد الجيوبوليييكي:** ويشمل استغلال المعطيات الجغرافية لصالح الدولة من منظور سياسي، بحيث يتضمن هذا البعد الموقع الجغرافي للدولة والذي يقاس بمدى توفر الدولة على البحار والخلجان والممرات المائية الاستراتيجية الهامة لحركة التجارة الدولية، والدولة التي تتوفر على الممرات المائية والطرق الدولية الهامة أفضل بكثير من غيرها التي لا تحوز مثل هكذا امتيازات كما يجلب لها أعباء أمنية إضافية. كذلك يضم العمق الاستراتيجي الذي يحدد بـ "المساحة الجغرافية بين نقاط التماس مع العدو والمركز الحيوية للدولة"، بحيث أن الموقع الجيد للدولة والمساحة الجيدة للدولة يسمح لها بالتعبئة الجيدة وتوفر العمق في الدفاع.[4]

---

[1] - Paul Roe, Ethnic violence and the societal security dilemma. first published. (London and New York: Routledge, 2005). p 24.

[2]- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق، ص19.

[3]- إيريك هونرباوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب (ترجمة: اكرم حمدان ونزهت طيب). الطبعة الأولى. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009). ص 49.

[4]- صبري فارس الهيتي. الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية. الطبعة الأولى. (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000). ص14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مستويات الأمن

يقترح **مولر** (Müller) ثلاثة مستويات لدراسة الأمن، حيث ربط بين الأطراف موضوع الأمن، والقيم المهددة.[1]

المستوى الأول: الدولة والقيم المهددة هي السيادة والقوة؛

المستوى الثاني: المجموعة (المجتمع) والقيم المهددة هي الهوية؛

المستوى الثالث: الفرد والقيم المهددة هي البقاء والرفاه.

حيث انتقل تركيز الدراسات الأمنية على القدرة على عدة مستويات، من مستوى الأمن الوطني الذي محور الدولة، إلى مستوى الأمن المجتمعي الذي محوره المجتمع والجماعات المكونة له، وصولا إلى المستوى الفردي " الأمن الإنساني" الذي محوره الإنسان كفرد.

1- مستوى الأمن الوطني:

حيث سيطر مفهوم الأمن الوطني على مجال الدراسات الأمنية وقضايا الأمن مند معاهدة **واستفاليا** 1648، التي كرّست للدولة الأمة ومبدأ السيادة والاستقلالية وعدم التدخل، بحيث يركز هذا المستوى على أهمية الدولة كفاعل أساسي ومحوري. والتركيز على دور القوة في تحقيق الأمن خاصة القوة العسكرية. بحيث يرى **ولتر ليبمان** (W. Lippmann) أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر إلى التضحية بقيمتها السياسية في سبيل تجنب الحرب وإذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم، وإن أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه.

إلا أن الأمر تغير مع نهاية الدولة الحرب الباردة، بحيث لم يعد الأمن الوطني يقتصر على حماية الدولة من التهديد العسكري الخارجي، بحيث لم يعد التهديد العسكري التهديد الرئيسي بل ظهرت قوى

[1]- عادل زقاغ، "صياغة مفهوم الأمن برامج البحث في الأمن المجتمعي". متوفر على: www.geocities.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتغيرات جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، بحيث لم يعد من المجدي التركيز على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، وقام العديد من الباحثين يتبنى مفهوم موسع للأمن يشمل جميع هذه المتغيرات.

2- مستوى الأمن المجتمعي:

يعتبر من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يتجاوز الصراع التقليدي الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة، إلى اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوع مرجعي للأمن. ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية، ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف والمتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة.[1]

ويرى **باري بوزان** أن المأزق الأمني يدور حول "**الهوية**" أو ما يسميه "**المأزق الأمني المجتمعي**"،[2] فعندما تحس مجموعة ما باللاأمن إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم يؤذي ذلك إلى المأزق المجتمعي. ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم ويشتت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي، وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها.

3- مستوى أمن الأفراد " الأمن الإنساني":

ويشمل أمن الأفراد وضمان السلامة والرفاهية والحرية في مواجهة الحرمان وعدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة

[1] -Darrio Battistella, op cit. p482.

[2] - Bill McSweeny. «Identity and security: Buzan and the Copenhagen school». International studies. Creat Britain, vol.22, n-1, Jan 1996. p83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعي UNDP، الذي حدد في الفصل الثاني "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني" (New Dimensions of Human Security)، أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي :[1]

- الأمن الإنساني شامل عالمي فهو للإنسان في كل مكان؛
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر؛
- يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة والتنمية هي الاستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية وهي أسهل من التدخل من التدخل اللاحق؛
- الأمن الإنساني محوره الإنسان، وتتعلق بنوعية حياة الإنسان في كل مكان.

وقد حدد التقرير سبع مخاطر أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في :

- عدم الاستقرار المالي؛
- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الداخل؛
- غياب الأمان الصحي بانتشار العديد من الأمراض والأوبئة؛
- غياب الأمن الثقافي؛
- غياب الأمن الشخصي؛
- غياب الأمان البيئي بفعل التلوث؛
- غياب الأمان السياسي المجتمعي.

ويمكن القول أنه هناك مكونين أساسيين للأمن الإنساني هما:

- التحرر من الخوف؛
- والتحرر من الحاجة.

[1] -"UNDP human development rapport 1994" . New York, United Nation, development programme 1994. pp: 22-23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: تطور الدراسات الأمنية

يمكن تقسيم نشأة وتطور الدراسات الأمنية إلى ثلاث مراحل أساسية هي مرحلة الصعود، ومرحلة التراجع، ومرحلة النهضة، ويمكن تفصيلها فيما يأتي:

أولا: مرحلة الصعود (العصر الذهبي للدراسات الأمنية L´âge d´or des études de sécurité)

سادت بعد الحرب العالمية الثانية مدرسة اعتمدت المفهوم العسكري الاستراتيجي للأمن، بحيث تم الربط بين الأمن الوطني والقوة العسكرية فالأمن يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة إما بعدم التضحية لتجنب الحرب، أو بالمحافظة على مصالحها بالحرب.

ففي هذه الفترة –أو المرحلة– كانت الدراسات الأمنية مرادفة للدراسات الاستراتيجية، فمن تداعيات الحرب العالمية الثانية انه كان لها أثر كبير على صعود الدراسات الأمنية، فهذه الحرب كانت لها نتائج سلبية وكارثية على الدول والشعوب، ولذلك كان لابد أن تخرج الحرب عن دائرة احتكار العسكريين فقط لها، لأن نتائجها وكوارثها تمس الجميع بدون استثناء.

وهذا التصور ينتمي إلى مدرسة الكاتب الأمريكي **ولتر ليبمان** الذي طرح نظريته عام 1943 عندما قال: "إن الدولة ستكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة سواء بعدم التضحية لتجنب الحرب أم بالمحافظة عليها بالحرب". وعلى هذا فالمصالح تعتبر لصيقة بأمن الدول، وبناءً عليه تكون الدولة على استعداد لخوض الحرب دفاعا عن كيانها ومكتسباتها.[1]

ونجد في نفس السياق أن دائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن الوطني على أنه حماية الأمة من خطر السيطرة عليها بواسطة قوة أجنبية. فالأمن الوطني يرتبط ارتباطا كاملا بالقدرات العسكرية للدولة

[1]– أنور ماجد عشقي، مرجع سابق. ص 26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يرتبط بمفهومي الردع والقوة، كما أن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدول هي تهديدات ذات طابع عسكري، ومصدرها دائما خارجي، وبالتالي لمواجهتها يستلزم تعظيم القدرات العسكرية حتى تكون الدولة على استعداد لمواجهة أي تهديد عسكري، فمسئولية الأمن تتولاه الجيوش وأجهزة الأمن والمخابرات التابعة للدولة.[1] فكانت الدراسات الأمنية في هذه المرحلة عسكرية قبل كل شيء، تركز على دراسة مخاطر السلاح النووي، مما شجع الأبحاث والدراسات في هذا الميدان، وكانت هذه الدراسات والأبحاث تتمحور حول عدة قضايا ومواضيع ذات الصلة منها: مخاطر استخدام السلاح النووي بكل أنواعه، والردع، ومخاطر التصعيد العسكري، ومراقبة التسلح، ونزع السلاح...الخ.

وفي هذه الفترة حدد **دافيد بالدوين** (David Baldwin) أربعة مواضيع في دراسة الأمن أنداك هي:

- كان الأمن قيمة من بين قيم أخرى، وليس الهدف الأساسي والدائم للدولة؛
- الأمن الوطني هدف يحقق بالوسائل العسكرية وغير العسكرية؛
- بسبب المعضلة الأمنية غالبا ما يتم التركيز على ميدان السياسة العسكرية؛
- التنبيه إلى العلاقة بين الأمن الوطني والمسائل الداخلية.

وخلال الحرب الباردة ركز التفكير الأمني الواقعي أساسا على امكانية قيام حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وقد مثلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جزء مهم من معجم الواقعيين الأمني.[2]

وحسب **بيل ماكسويني** (Bill McSweeny) فإن الدراسات الأمنية خلال هذه الفترة كانت تتم ضمن مقاربة ما بين تخصصاتية (Interdisciplinaire)، وكانت مواضيعها متنوعة جدا، كما اعتمدت على مفهوم الأمن الجماعي، ومرجعية القانون الدولي، والمؤسسات الدولية والنظرية السياسية.

[1]– أنور ماجد عشقي، مرجع سابق. ص 27.
[2]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق. ص 79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال هذه المرحلة نجد أن الباحثين والدارسين عانوا كثيرا من صعوبة الحصول والوصول إلى المعلومات الأمنية والعسكرية، لأن المعلومة كانت تعتبر من أسرار الدولة وسلاح لا يجب أن تخرج عن دائرة صناع القرار، والعسكريين بصفة خاصة. ونجد من أشهر كتاب ومفكري هذه المرحلة نجد: **جون هرز** (John Herz)، و**رايت** (Wright)، و**ولفرز** (Wolfers) وآخرون.

ثانيا: مرحلة التراجع (نهاية العصر الذهبي La fin de L´âge d´or)

سيطر التفكر الأمني الواقعي على الدراسات الأمنية خلال الحرب الباردة، الذي قام على امكانية قيام حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وتركزت الدراسات حول مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد.

وفي ستينات القرن العشرين بدأت الدراسات الأمنية تتراجع بسبب سيطرة الطبيعة المجردة والنظرية للبحوث والدراسات، والاهتمام البالغ بنوع الحرب الأقل احتمالية وتأخر الاهتمام بالحرب الأكثر احتمالية، وتعزز هذا التراجع بعد التأكد من عدم صلاحية الاشكاليات المركزية لنظريات الردع، واعتزال أغلب الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسهم **وولستتر** (Wohlstetter) و**كوفمان** (Keofman) الحياة الأكاديمية، كي يصبحوا مستشارين في الحكومة الأمريكية أو ليتوجهوا للعمل في علب التفكير (Think Tanks).

وأدت هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام سنة 1975 إلى زعزعة الثقة في البحوث التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذا التخصص أصبح أقل جاذبية في الدراسات الأكاديمية والأكاديميين في ظل عجز نظرية الردع عن تفسير والتنبؤ بهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية، والتحقق أن التوازن النووي الاستراتيجي غير فعال في إدارة الأزمات، وبالتالي أن السلاح النووي لم يعد حلا فعالا لتحقيق الأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كم كان لمرحلة الانفراج بين المعسكرين القويين في النظام الدولي أنداك دور كبير في تراجع الدراسات الأمنية، بحيث في هذه الفترة انصب الاهتمام على الجانب الاقتصادي (دراسة السياسات الاقتصادية العالمية)، وهذا بسبب تراجع المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، واهتم الباحثون والدارسون بمسائل الاعتماد المتبادل، والعبر وطنية ومسائل الاقتصاد السياسي الدولي...الخ.

الدراسات الأمنية في هذه الفترة تركزت حول عمليات صنع واتخاذ القرار وامتلاك الأسلحة، كما كان الاهتمام بنظرية المنظمات الدولية وتطبيقها على مشاكل الأمن الوطني وبالتالي تراجع واهمال المسائل الاستراتيجية المهمة.

ثالثا: مرحلة النهضة (La Renaissance)

بحيث دخلت الدراسات الأمنية مند منتصف السبعينات في مرحلة انبعاث وصعود ارتبطت تحديدا بنهاية حرب الفيتنام 1975، وغزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان في 1979 ووصول **مارغريت تاتشر** (Margaret Thatcher) إلى رئاسة الوزراء في بريطانيا في 1979 و**رونالد ريغان** (Ronald Reggan) في الولايات المتحدة الأمريكية، وبداية التأسيس للدراسات العلمية العسكرية والأمنية من طرف مؤسسات علمية متخصصة مثل **مؤسسة فورد** (Fondation Ford)، ونشأة الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة في هذا المجال مثل مجلة **الأمن الوطني** (National Security).[1]

وتعزز هذا الصعود مطلع الثمانينات أين حدثت مراجعات للمسلمات والمقاربات النظرية للعلاقات الدولية، بحيث نشر **كينيث والتز** (Kenneth waltz) كتابه « Theory of International Politics » في سنة 1979 أين ركز فيه على محاولة تجديد النظرية الواقعية "الواقعية الجديدة" لما أكد على أن الأمن يشكل اهتمام أساسي للدول وليس تعظيم القوة، وتتميز هذه المرحلة بنجاح مقاربات

[1] - Jean Barrea, Théories des Relation International. De l'Idéalisme à la stratégie. (Belgique : Erasme, 2002). p 185.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات الاعتماد الدولي المتبادل **لجيلبين** (Gilpin)، و**كيوهان** (Keohane)، و**جوزاف ناي**.

ومع نهاية الحرب الباردة وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعوا السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن بحيث أن البعض أخذ بدراسة الترتيبات الأمنية الاقليمية الناشئة في أوروبا وآسيا.

وشكلت النقلة النوعية والجذرية في الدراسات الأمنية في فكرة الأمن الموسع الذي لم يعد يقتصر على الأمن الدولاتي، إنما يركز على أمن الانسان في مختلف الجوانب والأبعاد، ولم يعد ينظر للتهديدات العسكرية الخارجية الموجهة ضد الدولة على أنها التهديد الأمني الوحيد. ويرى أصحاب هذه الفكرة أن الحرب بين الدول مازالت ممكنة، إلا أن الحروب داخل الدول (حروب أهلية، عرقية، دينية، تمرد، انقلابات...الخ) هي الأكثر عنفا في هذا العصر، وأن المصلحة الوطنية ليست هي الغرض في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها.

بحيث أن النظرة الواقعية للأمن أصبحت ضيقة جدا ولم تعد تستوعب هذه التطورات الحاصلة، كما أن قدرة الدولة على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابتها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات كالمشكلات البيئية والديمغرافية والصحية كالأمراض والأوبئة والهجرة واللاجئين...الخ.[1]

ويمكن تلخيص أهم التطورات الحاصلة في هذه المرحلة في النقاط التالية:

1) سهولة الوصول إلى المعلومة الأمنية بالنسبة للباحثين، مما ساعدهم على تقديم دراسات وبحوث جد مهمة تخص الأمن الوطني وتعديل دراسات وبحوث أخرى، فالحصول على المعلومات الأمنية أصبح أكثر سهولة من الفترات السابقة.

[1]– مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق. ص 79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) نهاية الحرب الفيتنامية سنة 1975، حيث أصبح من السهل على الباحثين والدارسين دراسة هذه الحرب ومشكلاتها وأحداثها وفهم وتفسير الأخطاء التي قادت إلى هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3) نهاية مرحلة الانفراج بين المعسكرين الشرقي والغربي، فمع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تدهورت العلاقة أكثر بين المعسكرين مع نشوب بعض النزاعات مثل النزاع الإيراني العراقي بين 1980 و1988، والتوقيع على المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية SALT 2، وتدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان سنة 1979، ووصول **رونالد ريغان** إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981 واعلانه مشروع حرب النجوم الموجه ضد الاتحاد السوفياتي.

4) تأسيس العديد من الدوريات والمجلات المتخصصة في مجال الدراسات الأمنية مثل: **أوراق أدلفي** (Adelphi Pepers)، و**مجلة الدراسات الاستراتيجية** (Journal of Strategic Studies)، ومجلة "**البقاء**" (Survival). والتي شرعت في نشر العديد من المقالات والدراسات التي تعالج موضوع الأمن، مما مكن أكثر الباحثين من نشر أعمالهم ودراساتهم مما أثرى هذا الحقل المعرفي أكثر.

5) الدعم المالي (Support Finoncier): حيث قامت العديد من المؤسسات بتدعيم مراكز البحوث والدراسات والجامعات وعلب التفكير، مثلا فقد ساهمت مؤسسة فورد الأمريكية في تطوير مراكز البحث الجامعي في جامعات هارفارد (Harvard)، وستانفورد (Stanford)، وكورنل (Cornell)، ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT)، و (UCLA)...الخ.

[1] - Barbara Delcourt, Théories de la sécurité. (Paris : Commentaire et critiques, 2007). p 08 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6) تشجيع الأبحاث في مجال الدراسات الأمنية بدافع تطوير مقاربات علمية للتهديد واستخدام القوة للدفاع عن المصالح الوطنية للدولة وتعزيز أمنها الوطني، بحيث قامت عدة مؤسسات أكاديمية بدمج المجال الأمني –أو التخصص الأمني– ضمن مجالات أبحاثها وتخصصاتها، مثل تأسيس فرع مختص في مراقبة التسلح والأمن الدولي في الجامعة الأمريكية للعلوم السياسية.[1]

وشهدت الدراسات الأمنية في هذه المرحلة مأسسة في العديد من الجامعات العالمية خاصة الأمريكية، خاصة مع بروز اشكاليات أمنية جديدة غير تقليدية بعد نهاية الحرب الباردة مثل: دور السياسة الداخلية في تحديد السياسة الأمنية الوطنية، ودور الأفكار في تحديد سلوك الفواعل الدولية، دور القوى الاقليمية، ودور المتغير الاقتصادي وضرورة الحصول وضمان الموارد الطاقوية...الخ.[2]

[1] - barbara delcourt, op.cit. p 09 .
[2] - ibid. p 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن

تعددت الأطر النظرية التي حاولت تفسير وفهم الظواهر الأمنية وتحليل مفهوم الأمن، وتطورت عبر مراحل مختلفة نستطيع القول أنها واكبت تطور الدراسات الأمنية، ومن أهم هذه النظريات نجد النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية وعادة ما تعرف بالنظريات الوضعية، كما نجد مدرسة كوبنهاغن والنظرية النقدية والنظرية البنائية والتي تصنف كنظريات ما بعد وضعية في الدراسات الأمنية.

المطلب الأول: المقاربات النظرية الوضعية للأمن "الواقعية والليبرالية"

تعتبر الواقعية نظرية أمنية بامتياز، حيث كان الاعتقاد السائد أن ظواهر الأمن الدولي لا يمكن تأطيرها بشكل جيد إلا في ظل فرضيات الواقعية، في المقابل نجد النظرية الليبرالية تطرح نفسها كبديل للواقعية في فهم وتفسير الظاهرة الأمنية والعلاقات الدولية.

أولا: المقاربة النظرية الواقعية

وتعد من أبرز المقاربات النظرية للأمن وفي العلاقات الدولية بصفة عامة، وسيطرت أفكارها خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، والأمن وفق هذه النظرية يعني الحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها واستقلاليتها أمام العالم الخارجي، والحفاظ على وحدتها الترابية في ظل نظام دولي سمته الأساسية الفوضى الدائمة أو المزمنة.

فمنذ كتابات **توسيدس** (Thucydides) و**كوتيليا**(kautilya) وصولا إلى **توماس هوبز** (Thomas Hobbes) و**نيكولا ميكيافيللي** (Nicolas Machiavel) ثم **مورغانثو**(Morgenthau) و**ولتز**(waltz) ، نجد أن الهاجس الأمني كان الموضوع المشترك بين هؤلاء الكتاب الواقعيين جميعا؛ يعتبر توسيدس من أقدم الكتاب في الواقعية والدراسات الأمنية، فهو لم يهتم بالأسباب السطحية لأدوار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب البلوبونزية(Polponnesian War) بين أثينا وأسبارطا، أو الأحداث المباشرة التي أدت إليها، إنما رأى أن السبب الحقيقي يكمن في حقيقة متلازمة لطبيعة السياسة الدولية والنظام الدولي: الإخلال بميزان القوى، فسبب الحرب كان في الخوف المرتبط بالتغير في ميزان القوى؛ وتطرق **نيكولاس ميكيافيللي** إلى موضوع الأمن من خلال تأكيده على دور القوة، خاصة العسكرية في العلاقات الدولية، وتأثيرها على احتمالات البقاء بالنسبة للدول والأمم، ويدعو **ميكيافيللي** إلى الحرب ويعتبرها غاية في حد ذاتها ووسيلة عادلة ومشروعة، فهي وسيلة لضمان الأمن والبقاء؛ وهناك ثلاث أفكار أساسي **لتوماس هوبز** حول الأمن هي:

- تصور الطبيعة البشرية الشريرة؛
- دور الطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي "حرب الكل ضد الكل"؛
- مركزية الدولة كموضوع للأمن، فهي الضامن لأمن وسلامة المواطنين من الاعتداءات الداخلية والخارجية.

أما **فريديريك شومان** (Frédéric Schumann)فيعتقد أن الصراع من أجل القوة يظل حقيقة ملازمة للنظام الدولي، ويرجع سبب الصراع في العلاقات الدولية لاختلال التوازن في ما سماه ميزان الافراط والحرمان (The Balances of indulgences and deprivations)، ويتكون هذا الميزان من الدول المشبعة (Satiated States) التي تسعى للحفاظ على الوضع الراهن دون تغيير، كونها هي من قام بتأسيسه أو لها مصالح في بقائه، والدول غير المشبعة (Unsatiated States) التي تسعى لتغيير الوضع القائم كونه لا يتماشى مع طموحاتها، وبذلك يتشكل ميزان قوى يعمل في معضلة أمنية حادة بين الدول.[1]

[1] - Frederick L. Schuman, International Politics : the destiny of the western states system. 4 th edition. (New York : McGraw Hill, 1948). p80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر **هانس مورغانثو** (Hans Morgenthau)الأكثر أهمية وتأثيرا على صياغة الفكر الأمني الواقعي، بحيث يرى أن العدوان متأصل في الطبيعة البشرية، بسبب رغبة الانسان في امتلاك القوة والنفوذ، فالصراع على الموارد والقيم كانت دائما أسباب الحروب بين الدول، كما أن المصلحة الوطنية معرفة بالقوة، مصلحة الدول تكمن في امتلاك أكبر قدر ممكن من القوة والنفوذ، فالقوة هي هنا غاية في حد ذاتها ويعتبر الأمن الوطني المصلحة العليا للدولة؛

ويرى **ليبمان** (W . Lippmann) أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه، فالدول دائما مشغولة بالحرب بالاعتماد على الوسائل العسكرية من أجل تحييد التهديدات وتحقيق الأمن والاستقرار، بحيث أن الدولة كلما كانت قوية عسكريا كلما كانت أكثر أمنا. أما **فريدريك هارتمان** (Friedrich Hartmann) فيعرف الأمن على أنه محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة، في حين نجد **هنري كيسنجر** (Henry Kissinger) يعتقد أن الأمن هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.[1]

1) أهم فرضيات النظرية الواقعية:

تحاول النظرية الواقعية في تحديد ما مفهوم الأمن الوطني التركيز على الدولة كفاعل رئيسي، وأولوية الأمن الوطني على ما سواه من المستويات المعتمدة لمفهوم الآمن وتقدم البعد العسكري على غيره من

[1]- جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن... من الأمن الوطني إلى الإنساني". مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، قسنطينة . يومي 29-30 افريل 2008. ص4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأبعاد الأخرى، والتركيز على القوى الشاملة للدولة، ويركز التهديد العسكري الخارجي ضمن الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لأمن الدولة.[1]

العالم يعيش الفوضى السياسية بسبب غياب السلطة المركزية في النظام الدولي التي تستطيع أن تنظم العالم وتفرض قوانينها يقود الدول إلى البحث عن كل الامكانيات المتاحة لديها في تنمية قوتها العسكرية والاقتصادية كهدف ووسيلة للدفاع عن نفسها، ولهذا يقول جون هال (John Hall) أن هذه النظرية أكثر نظرية قوة وأناقة للسلم والحرب في عالم يتميز بالفوضوية.[2]

تفترض الواقعية تحليلا صراعيا للعلاقات بين الدول بحيث أن ارادات الدول تتعارض في سياق بحثها عن القوة والأمن والحفاظ على مكانتها في النظام الدولي، فالعلاقات الدولية هي علاقات صراعية وليست تعاونية، وترى الواقعية أن القوة العسكرية هي العامل المحوري والأساسي لقوة الدولة وأداتها الرئيسية، والأمن هو أمن الدولة الذي يضمن أمن الفرد والجماعة، وهي الأفكار التي نادى بها **هانس مورغانتو** ، بحيث يرى **جون فاسكيز** (John Vasquez) أن كتاب هانس مورغانثو "السياسة بين الأمم" هو العمل الرئيسي الذي قدم الفرضيات الأساسية للواقعية، بحيث نجد ثلاث فرضيات أساسية هي:

1- الدولة الوطنية أو صناع القرار الفواعل الأكثر أهمية لفهم العلاقات الدولية؛

2- هناك فوق بين السياسات المحلية الداخلية والسياسة الدولية؛

3- العلاقات الدولية هي علاقات صراع من أجل القوة.[3]

---

[1]- أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول. (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002). ص253.

[2]- دلال غسان الخيري، النظريات السياسية. طبعة أولى. (عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013). ص 154.

[3] - John A. Vasquez, The Power of Politics, from Classical Realism to Neotraditionalism. 3rd edition. (Combridge University Press, 2004). pp 60-76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأمن بالنسبة للنظرية الواقعية يرتبط بقضايا الاستقلال السيادة ومصالح الدولة وكيانها وقيمها الوطنية، وتحديد مصالحها الحيوية، ويمكن القول انه ومنذ معاهدة واستفاليا 1648 وحتى وقتنا الراهن أن المدرسة الواقعية التقليدية قد سيطرت بقوة خاصة في فترة الحرب الباردة.[1]

تُقِر الواقعية بأن البحث عن الأمن هو من الأهداف الخالدة والأبدية للسياسة الخارجية للدول، فالأمن هو من المفاهيم المفتاحية عند الواقعيين منذ **توماس هوبز** الذي اعتبر أن الصراع والريبة والفقر هي الأسباب الثلاثة للحرب التي تدفع الناس إلى الهجوم من أجل تحقيق المنفعة والأمن والسمعة.[2]

أما **روبرت كيوهان** (R. Keohane) فقد حدد فرضيات الواقعية في النقاط التالية:

- الدول هي الفواعل الأكثر أهمية في السياسة العالمية؛
- الدولة فاعل عقلاني ووحدوي؛ يقصد بالفاعل الوحدوي (unitary Actor) أنه مهما كانت هناك خلافات داخلية بين النخب أو المجموعات الاجتماعية، الدولة يجب أن تتكلم بصوت واحد، وتواجه العالم الخارجي كوحدة منسجمة، أما باعتبارها فاعل عقلاني(Rational Actor) فصناع القرار يختارون البدائل التي تعظم منافع الدولة وتقلل خسائرها)؛
- الدول تسعى للقوة، وتحسب مصالحها من ناحية القوة.[3]

ما دامت الدولة قوية فإن امكانية المحافظة على مصالحها ستكون مضمونة، وعليه تعتبر الدولة الهيئة الوحيدة المؤثرة في العلاقات الدولية، لكونها ذات طبيعة وحدوية وعقلانية لأنها تهدف وبشكل

[1]- ناصف يوسف حتُى ، النظرية في العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى. (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985). ص237.

[2] - Dario Batistilla, op cit. p 464.

[3] - Robert Keohane, « Theory of World Poolitics : Structure Realism and beyond ». in : Keohane, ed, Neorealism and its Critics. op cit . pp 164-165.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستمر إلى المحافظة وبأقصى حد على مصالحها الوطنية بما يدفعها وبشكل مستمر إلى اللجوء للقوة بغية الحفاظ على أمنها.[1]

2) ميزان القوى(Balance of Power):

تعتبر نظرية ميزان القوى قطعة أساسية في البناء المعرفي للواقعية، التي تنظر إلى ميزان القوى باعتباره عامل استقرار في علاقات القوة بين الدول، وهذا الاستقرار ببقاء واستقلال الوحدات المكونة للنظام حسب هانس مورغانثو.

يعتقد الواقعيون الجدد ان ميزان القوى حتمية ملازمة للحياة في عالم تسوده الفوضى، وغياب سلطة فوق السلطة الوطنية يجعل الدول في نظام العون الذاتي (Self Help)، في هذا النظام ما لم تتمكن الدولة من ضمان أمنها من طرف واحد، فإنها تتحالف مع الآخرين للقيام بذلك.

3) المعضلة الأمنية (Security Dilemma):

ظهر مصطلح المعضلة الأمنية لأول مرة في مقال **لجون هرز** (John Herz) بعنوان "الدولية المثالية ومعضلة الأمن (Idealis internationalism and security dilemma) " سنة 1950، وفي نفس الفترة كان **هيربرت بيترفيلد** Herbert Butterfields يعمل بشكل مستقل حول نفس الظاهرة وسماها الخوف الهوبزي، أو "المعضلة غير القابلة للتقليص " (Irreducible Dilemma)، حيث أكد أن سبب هذه المعضلة يكمن في عدم اليقين حول النوايا الحقيقية للآخرين.

يعتبر مصطلح المعضلة الأمنية واحدة من الاضافات الجوهرية والأصيلة للنظرية الواقعية إلى حقل الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية بصفة عامة، حيث أنه بسبب غياب السلطة المركزية في العلاقات الدولية "البيئة الفوضوية للنظام الدولي" فإن الدولة تجد نفسها على الدوام معرضة لخطر دولة أو

[1] - Viotti Paul R. Kouppi Mark V, International Relations Theory : Realism Pluralism, Globalism, and Beyond. 3rd edition. (Prentice Hall, 1998). pp 55-56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول أو كيانات أخرى قد تلجأ إلى استخدام القوة المسلحة ضدها، فالدول تعيش في وسط واقع دولي تطبعه حالة التأهب للحرب وكل دولة لا يمكن ولا يجب أن تعتمد إلا على نفسها حسب مبدأ المساعدة الذاتية (Self Help) لكينيث والتز.

وحسب هذا المبدأ فإن كل دولة مجبرة على زيادة قدراتها العسكرية لتلافي كل خطر هجوم من طرف دول أخرى، وأن تأهب العسكري لمثل هذا الاحتمال بسبب الخوف والريبة لدى باقي الدول التي ستعتقد أن هذا التأهب موجه ضدها، فهي لا يمكنها أبدا أن تثق في أن النوايا الحقيقية للدولة المتأهبة هي دفاعية، أي هي تعبير عن ارادة في ضمان بقائها في محيط عدائي، وليست هجومية تخفي وراءها الرغبة في تغير الوضع القائم لصالحها.

كيف يمكن أن تؤدي الاجراءات المتخذة بطريقة فردية من طرف دولة ما لضمان أمنها إلى لا أمن الدول الأخرى؟ بمعنى كيف أن أمن دولة "أ" يسبب لا أمن دولة "ب"؟

لأن الدولة "ب" في مواجهة دولة ترفع من قدراتها العسكرية، الدولة "أ" لها أن تختار بين موقفين: إما أن تعتبر هذا القرار على أنه دفاعي ولا ترد بزيادة إمكانياتها العسكرية الخاصة، وإما أن تعتبره سلوكا هجوميا وترد هي الأخرى بزيادة قدراتها الذاتية، مهما يكن موقفها فإن لا أمنها سيزداد، فإن هي لم ترد بأي إجراء فإن حالة لا أمنها ترتفع مباشرة، بما أن الامكانيات العسكرية للدولة "أ" ارتفعت مقارنة بإمكانياتها، وإن هي ردت برفع قدراتها العسكرية فإن لا أمنها سيرتفع بطريقة غير مباشرة، لأنها لا يمكن أن تتأكد أبدا بأنه بمجرد أن تزيد قدراتها وامكانياتها العسكرية فإن الدولة "أ" ستتوقف عن دعم قدراتها الخاصة، إذن فهي معرضة لمواجه معضلة. وبالنسبة للواقعيين فإن السيناريو الثاني هو المرجح لأن يكون في الواقع، لأن كل دولة تفسر سلوكها الذاتي على أنه دفاعي، وسلوك الدول الأخرى على أنه هجومي ويحمل تهديدا كامنا أو محتملا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن حدوث "المعضلة الأمنية" في العلاقات الدولية لا يتطلب بالضرورة وجود إرادة من دولة ما لتهديد دولة أخرى، لأن منشأ المعضلة الأمنية بالأساس هو بنية اللايقين المتولد عن حالة الفوضى الدولية، وبالتالي السلوك الناتج عن عدم اليقين ذاتي تعتبره دولة ما تجاه سلوك دولة أو دول أخرى يقود إلى حالة اللا أمن موضوعي بين الدول.

لكن هذا الطرح للمعضلة الأمنية لقي اعتراض من طرف العديد من دارسي الأمن خاصة من طرف البنائيين والنقديين، لكن أول اعتراض عليه يعود إلى **كارل دويتش** (Karl Deutsch) في كتابه "المجتمع السياسي والفضاء الشمال أطلسي" سنة 1957، وتمييزه بين نوعين من المجتمعات الأمنية: المجتمع الأمني الموحد، والمجتمع الأمني التعددي. وكذلك المدرسة البنائية تطرح مسألة ما يسمى بإجراءات بناء الثقة (confidence building measuures) كوسيلة هامة لتخفيف شكوك صناع القرار، حيث ترى أن تخفيف الشكوك يؤدي إلى تلطيف المأزق الأمني طالما رجل الدولة يصبح أكثر ثقة للنوايا الحميدة للآخرين، ويدرك أن الآخرين ليسوا مصدر تهديد له، ويستخدم الكسندر واندت المثال السوفييتي فميخائيل غورباتشوف من خلال سياسة التفكير الجديد (New thinking policy) يقول واندت أن الاتحاد السوفييتي استطاع تغيير صورته لدى الأوساط الغربية بالرغم أن الحرب الباردة لم تنته بعد، فمن خلال إجراءات بناء الثقة يصبح من الممكن خلق معايير للتصرف، وقد تصل إلى حد التعاون بين هذه الدول، ومن خلال عدم الإخلال بهذه المعايير نجد أن رجال الدولة يخلقون مصالح وتعهدات جماعية، وهذه المصالح الجماعية تكون صعبة التغيير ليس لان هناك عقوبة تسلط على الدولة التي تخل بهذه المعايير ولكن لأن مصالح هذه الأطراف تفوق مصلحتهم في الإخلال بها، وهذا لربما يتوافق مع طرح **كارل دويتش** لعام 1951 المتعلق بالأمن الجماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) النظرية الواقعية الجديدة:

وتعرف كذلك بالواقعية البنيوية، من أهم روادها **كينيث والتز** [1](Kenneth Waltz)، فتنطلق من الصراع السياسي الدولي للهيمنة، الذي يقف وراء العلاقات الاقتصادية والدولية، ويحدد ديناميكية تلك العلاقات بشكل كبير وفي ضوء ذلك توجه الدول العظمى جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، وبالتالي على النظام الاقتصادي العالمي الذي يخدم مصالحها، وتبقى مفاهيم الدولة وقوتها وسيادتها عناصر أساسية في التحليل الواقعية الجديدة.

مع بداية سبعينيات القرن العشرين بدت واقعية هانس مورغانثو عاجزة عن مواكبة التطورات الجديدة في الساحة الدولية، وباتت مسألة إحداث تعديلات في الآليات التفسيرية ضرورة ملحة لإنقاذ النظرية الواقعية، ومن هنا بدأ كينيث والتز في محاولة بناء اطار معرفي جديد للواقعية حيث انطلق من اربع فرضيات أساسية هي:

- السياسة الدولية محددة بالفوضوية؛
- الدول ككيانات وحدوية وعقلانية، الفواعل المركزية في السياسة العالمية؛
- الدول تريد زيادة أمنها قبل كل شيء، تنظر للعوامل الأخرى فقط عندما تضمن الأمن؛
- الدول تحاول زيادة قوتها إذا كان فعل ذلك لا يضر بأمنها الوطني.

ويرى أنصار الواقعية الجديدة أن تحقيق الأمن الوطني أو انعدامه يتعلق إلى حد كبير بنية النظام الدولي وينظر البيئة القومية على أنها بنية متينة، بحيث يؤكد كينيث والتز أن الأمن هو الهدف الأول بالنبة للدول وأن ما يدفع إلى ذلك هي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فالدول تشكل تهديد وخطر على بعضها البعض، كما أن رغبة الدولة في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ورغبتها في البقاء تبقى القوة

[1] - Martin Griffiths. Fifty key thinkers in international relations. First published. (London and New York : Routledge, 1999). p 47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها.[1] ويعتقد **جون ميرشايمر** (John Mearsheimer) أن الدولة تركز على البحث على القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقاءها القومي.[2] وهذا يعني أنه على صناع القرار في الدولة أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعدائهم المحتملين، وتزيد قوتهم النسبية بالنسبة لكل الدول الأخرى.[3]

ثانيا: المقاربة النظرية الليبرالية

مع بداية السبعينيات بدت الدراسات الأمنية الواقعية أنها لم تعد تعكس طبيعة الشؤون الأمنية كما كانت من قبل، حيث بدأت الأدبيات السلمية التي تشير إلى عودة المثالية الكلاسيكية تلقى رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية،[4] وانتشرت الدراسات والمساهمات الفكرية التي تعبر عن هذا التوجه الجديد في أعمال **ريتشارد فولك** (Falk 1975)، **تشارلز بيتز** (Beitz 1979)، **جوهانسن** (Johansen 1983)، و**تومبسون** (Thompson 1982)، و**غالتونغ**(Galtung 1984)، وكذلك الكتاب المعياريين الذين تطرقوا إلى قضايا نزع السلاح، وقوانين الحرب، وحقوق الإنسان، وصنع وحفظ السلم، وإعادة تشكيل الأمم المتحدة، والقضايا البيئية. حيث قدم الليبراليون طريقة تفكير جديدة في القضايا الأمنية، لما قللوا من أهمية الفوضوية والمعضلة الأمنية، وشكلة المكاسب النسبية، وفي المقابل أعطوا دورا كبيرا للتعاون والاعتمادية الدولية، وكذلك نوع النظام المحلي كمصدر لتفسير السلم والأمن الدوليين. ولم يهمل الليبراليون القضايا

[1]- عامر مصباح. مرجع سابق. ص 93.

[2] -Ken Booth, " Introduction the Interregnum, world political in transition". paper presented at: New thinking about strategy and international security. p 08.

[3] - Jeffrey W. Taliaferro, "Security seeking under anarchy: Defensive realism revisited". International Security, Vol: 25, N.3, Winter 2000-2001. p 135.

[4] - Stanley Kober, « Idealpolitik ». foreign policy, N° 79 , summer 1990. pp: 8-16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمنية، فقد أبقوا تركيزهم على النتائج الأمنية للعلاقات الاقتصادية: تناول تأثيرات الغش والاعتمادية الانجراحية، والمعضلة الأمنية الاقتصادية، وتأثير المكاسب غير المتكافئة على أمن الدول.

وتعد المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاءً لقيمة التعاون الدولي، بحيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وإلى النزاعات المسلحة على أنها الاستثناء، وتعتقد الليبرالية بأن التفاوض يمكن أن يكون بديلا للحرب، وأن المؤسسات الدولية هي أهم الفاعلين الدوليين.[1]

ترى النظرية الليبرالية أن للمؤسسات الدولية دور مهم في تحقيق التعاون والاستقرار[2]، بحيث يعتقد كيوهان أن :"توسيع المؤسسات توفر المعلومات وحفظ تكليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل النسق، تعمل عموما على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل". ويشير مؤيدو هذه الرؤية أن المؤسسات الدولية تمنع حدوث الحروب والنزاعات بوسعها تخفيف حدة المخاوف التي تنشا من الغش والمكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون، ويسلم مؤيدو المؤسسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشان استمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية ، لكنهم يجادلون بأنه يمكن لهذه المؤسسات أن توفر إطارا للتعاون بين الدول وهو ما يساعد على التغلب على إخطار المنافسة الأمنية بين الدول.[3]

1) **فرضيات النظرية الليبرالية:** تقوم النظرية الليبرالية على مجموعة من الفرضيات تتمثل أهمها فيما يلي

- الدولة ليست الفاعل الوحيد والأكثر أهمية في السياسة العالمية،

[1]– جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات. الطبعة الأولى. (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005). ص 54.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق. ص428.

[3]- نفس المرجع. ص428.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدولة ليست فاعلا وحدويا، تتكون الدولة من الأفراد وجماعات المصالح والبيروقراطيات المتنافسة والرأي العام، فاعتبار الدولة فاعل وحدوي من شأنه أن يهمل هذه الفواعل وبالتالي إهمال جانب مهم في التفسير؛[1]
- الطبيعة البشرية جيدة من حيث الجوهر، فالشعوب قادرة على التعاون؛
- الاهتمام بالرفاهية يقلل من النزاعات، حيث تقل رغبة الأفراد والشعوب التي تنعم بمستويات مادية مرتفعة في التضحية بالأملاك أو الأرواح وبالتالي تقل الرغبة في الحروب؛
- نزوع السلوك البشري إلى الأنانية والعدوانية ناتج عن وجود نوايا سيئة للحكام وليس للشعوب؛
- الحرب ليست عنصرا حتميا من عناصر السياسة العالمية، فالحروب يمكن أن تقل باستئصال الفوضوية؛
- الحرب والظلم من المشاكل التي تتطلب جهدا جماعيا في حلها، ولا يمكن حلها بمجهود فردي؛
- يجب أن يعاد تنظيم المجتمع الدولي بما يتيح تشكيل اطار مؤسسي يساعد على ازالة الفوضى؛
- المنهج الليبرالي منهج واقعي، فالتاريخ يثبت أن التعاون العالمي ممكن بالإضافة إلى امكانية تغيير السياسات العالمية امكانية متاحة بشكل دائم؛[2]
- تسعى الليبرالية إلى ايصال المجتمع الدولي إلى حالة من التعاون ونبذ الحروب؛
- تعارض الليبرالية رأي الواقعيين القائل بأنه يجب على الدولة السعي لتعظيم مصلحتها وزيادة قوتها في الأجل القصير، بل يجب عليها العمل على تعظيم منفعتها على المدى الطويل، حيث أن وجود مجتمع عالمي سلمي يزيد من امكانية تحقيق الدولة لمصالحها على المدى الطويل بتوجيه مواردها للتنمية الاقتصادية بدل سباق التسلح؛

[1] - Viotti and Kouppi, International relations theory. Op cit. pp :199-200.

[2] - جهاد عودة، مرجع سابق. ص 55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ترى الليبرالية أن العقلانية يجب أن تقود الدولة إلى التعاون بدل الحرب، فالحرب تصرف غير عقلاني؛ ويعتبر الليبراليون أن الانفاق على الأسلحة النووية هو انفاق لا لزوم له، لأنه ليس من المعقول بناء أسلحة يمكن أن تستخدم لتدمير العالم؛
- تعظيم قدرة الدولة يكون بمحاولة الانفاق على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، تلك المصالح التي يمكن أن تحقق للطرفين مكاسب مضاعفة بينما تؤدي المصالح المتعارضة إلى تحقيق الخسائر لطرف واحد أو كلا الطرفين، وقد تؤدي المصالح المتعارضة أيضا إلى نشوب النزاعات والحروب؛[1]
- الدولة لا تتصرف بشكل عقلاني دائما، تعمل الفواعل الأخرى ضمن وعبر الدول للتأثير على سياسة الدولة، صدام المصالح، والمساومات، ونفود أصحاب المال، وسوء الادراك أو الرواسب التاريخية والعرقية كلها عوامل تؤدي إلى تشويه عملية صنع القرار ؛
- القضايا الاقتصادية وقضايا الهوية قد تكون متساوية الأهمية؛
- المجتمع المدني العالمي له أهمية متزايدة في المجتمع الدولي؛
- الفواعل الاساسية في السياسة الدولية هي الأفراد والجماعات العقلانية والذين ينظمون لتبادل وتعزيز مصالحهم؛
- ترتيبات تفضيل الدولة تشكل السلوك في النظام الدولي، فالدول تقتضي أن يكون لديها أهداف من أجل إثارة الصراع أو الدخول في مشاريع تعاون، أو اتخاذ أي مهمة أخرى لعمل السياسة الخارجية.[2]

[1]- نفس المرجع. ص ص: 60-61.

[2] - Helena Milner, « International theories of cooperation among nations : Strengths and meeknesses ». World Politics, Vol : 44, 1992. pp, 163-164.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) أطروحة السلام الديمقراطي

يرى أنصار السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض، لذلك فان الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام، حيث يرى **روبرت كوفمان** أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني هو غياب الديمقراطية.[1] فالسلام الديمقراطي هو قدرة المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها لوسائل العنف.

ظهرت هذه النظرية في الثمانينيات القرن العشرين وتنضوي تحت اتجاه الليبرالي، واقترنت إلى حد بعيد بكتابات **مايكل دويل** (Michael Doyle) **وبروست راست** (Bruce Rousset)، حيث يرى دويل أن التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط فوق قومي يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وأن غياب هذه السمات يجعل الدول تميل إلى الحروب والنزاعات.[2]

فنظرية "السلام الديمقراطي" تعتبر تحويرا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى، وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال **مايكل دويل**، و**بروس راسيت**، عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ.[3]

ويرى أنصار هذه النظرية أن مصادر التهديد وعدم الاستقرار الأمني تكمن في العوامل الداخلية، وترى في الفقر والحرمان والتهميش والتخلف وانعدام التعليم ونقص الثقافة الاجتماعية والسياسية على أنها مصادر تهديد حقيقية للأمن، هذه التهديدات محلية ثم تتطور وفق ديناميكيات معينة لتصبح عابرة للحدود

[1] -Robert Kaufman K in, defense of bust doctrine. (united state of American:K university press Kentucky 2007). p32.

[2]- جون بيليس و سيتف سميث، مرجع سابق. ص 429.

[3] -ستيفن والت، "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة" (ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني). متوفر على الرابط الإلكتروني:www.geocities.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشكل مشكلة دولية، وان بداية الاستقرار الدولي تبدأ بأمن المجتمعات المحلية بان تتحول جماعاتها إلى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية والسياسية بدلا من استعمال القوة، ولما تنتشر الديمقراطية تصبح الدول تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل والوحدات السياسية الأخرى بدلا من استخدام القوة والاعتماد عليها.[1]

وقد انقسم الفكر الليبرالي على نفسه فيما يتعلق بمفهوم السلام الليبرالي فمن مفكريه من نادى بمفهوم "السلام المنفصل"، ومنهم من نادى بمفهوم أوسع "السلام الديمقراطي الشامل"، فقد رأى أنصار "**السلام المنفصل**" أن السلام يمكن أن يوجد بين دولتين ليبراليتين نظرا لأنهما يسعيان نحو السلام، وركزوا على حتمية احترام الدول الليبرالية للمعايير الليبرالية التي ينبني عليها السلام في علاقاتها المشتركة؛ بينما أنصار المفهوم الموسع للسلام الديمقراطي "**السلام الديمقراطي الشامل**" أن الذي يدفع الدولة الليبرالية للنزوع نحو السلم ليس هو طبيعة الطرف الآخر، ولكن الذي يدفعها لذلك وجود مجموعة من التأثيرات الليبرالية على صانع القرار بما يجعل قراره السلمي ينمو نموا سليما.[2]

وتطالب المدرسة الليبرالية باستخدام كافة القنوات السلمية الممكنة قبل اللجوء للوسيلة العسكرية بالإضافة إلى أنه حتى في حالة استخدام القوة العسكرية فإن ذلك لا يجب أن تقوم به الدولة بصورة منفردة بل يجب أن تقوم به داخل اطار جماعي وتحت رعاية وتفويض من سلطة دولية قانونية "مجلس الأمن الدولي"، وتعتبر المدرسة الليبرالية استخدام القوة غير مشروع إلا إذا استنفذت جميع الطرق والوسائل الأخرى الممكنة غير العسكرية.[3]

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق. ص95.

[2]– جهاد عودة، مرجع سابق. ص 64.

[3]– نفس المرجع. 65–66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) فكرة الأمن الجماعي

حسب المدرسة الليبرالية الأمن الجماعي هو تشكيل تحالف واسع من الفاعلين الدوليين بغرض الوقوف في مواجهة أطماع أحد أعضاء المجتمع الدولي. وقد بدأت فكرة الأمن الجماعي على يد الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانت** (E. KANT) الذي يرى أنه إذا كان هناك اتحاد من دول العالم وقامت احدى الدول بالعدوان على دولة أخرى فإنه يمكن من خلال هذا الاتحاد معاقبة الدولة المعتدية واعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان، فالدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي يجتمعون ويكونوا ضد الدولة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب مصلحة المجتمع الدولي، مما يهدد الاستقرار والسلم الدوليين. وقد ظهر هذا الفكر بشكل تطبقي فاعل في إنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث دعا الرئيس الأمريكي **ويلسون** إلى إنشاء عصبة الأمم حتى لا يتكرر الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى، وأعلن في جانفي 1918 مبادئه الأربعة عشر التي تتفق مع الفكر الليبرالي مثل: حق تقرير المصير واستبدال منطق ميزان القوى بوجود منظمة دولية تحفظ الأمن فيما بين الدول من أجل عالم يقل فيه استعمال العنف.[1]

الوظيفة الرئيسية للأمن الجماعي هي الرد على أي عدوان يحاول خلق نوع من الهيمنة سواء الهيمنة على العالم أو على اقليم أو منطقة ما أو على مورد معين، كما يهدف إلى عدم ترك دولة تتصرف بشكل منفرد في حال مواجهتها لعدوان إذ يتم تشكيل تحالف موسع لمواجهة هذا العدوان.

المدرسة الليبرالية تنظر إلى الأمن الجماعي على أنه تحالف موسع لضمان الأمن الدولي، إلا أنها تشترط أن يكون التحالف مكونا من الدول الليبرالية لأنها وحدها القادرة على الوصول إلى حالة من التعاون تمكنها من حفظ السلم والأمن الدوليين، وترى المدرسة الليبرالية أن تغير موازين القوة يعد السبب

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق. ص 67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيسي وراء قيام الحروب، ومن ثم فهي تؤكد على أهمية الأمن الجماعي كوسيلة لمنع الحروب، فإذا تغيرت موازين القوى فإن الدولة القوية تسعى لشن الحرب لذلك وجب وجود رادع، فهذه الدولة القوية إذا ظنت بأنها ستواجه دولة واحدة فقد تندفع في طريقها للحرب، أما إذا رأت أن هناك العديد من الدول ستتكل ضدها وتشكل جبهة موحدة في مواجهتها فإن ذلك كفيل بدفعها إلى إعادة التفكير في قرار شن الحرب.[1]

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن ومشروع توسيع وتعميق مفهوم الأمن

تعتبر من بين أهم الإسهامات الحديثة في مجال الأمن، وحاولت إعطاء إطار جديد لمفهوم ومضمون الأمن، حيث أخذت مقارنة توسيعية للأمن من خلال التركيز على قطاعات متعددة اقتصادية اجتماعية، ثقافية... إلى جانب القطاع العسكري وهذا نتيجة للتغيرات الدولية الحاصلة بعد نهاية الحرب الباردة، وترى المدرسة أن الأمن ينقسم إلى ثلاث مستويات تحليلية اقترحها **هارولد مولر**، من خلال شرحه للعلاقة بين أطراف موضوع الأمن والقيم المهددة.[2]

عليه يمكن توضيح الأسئلة الرئيسية في الدراسات الأمنية: الأمن لمن؟ ولصالح أية قيم ؟ وفي مواجهة أي مخاطر؟

1- الدولة تسعى للحفاظ على استقرارها وسيادتها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية، للرد على التهديدات والمخاطر الخارجية الممكنة والمحتملة.

[1]- نفس المرجع. ص 69.

[2]- عادل زغاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي". متوفر على: www.geocitiec.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المجموعة: والتي تسعى للحفاظ على كيانها وخصوصياتها وهويتها الثقافية في ظل التهديدات القائمة سواء داخل الدولة أو خارجها.

3- الفرد : فالأفراد أمنهم يتمثل في الحفاظ على حياتهم وبقائهم، وضمان العيش الكريم من دون أي تهديد وهو ما يرتبط بحقوق الإنسان، وضرورة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، تجعل من الفرد يعيش في كرامة ورفاه.[1]

ويعتبر باري بوزان من أهم المنظرين للأمن في إطار مدرسة كوبنهاغن، إضافة إلى **اولي وايفر**، **وبيل ماكسويني** ويشتركون في ثلاث نقاط أساسية:

أ. القطاعات الجديدة للأمن.

ب. مستويات التحليل.

ت. الأمن الإقليمي المركب.

وتعتبر مقاربة **باري بوزان** مهمة جدا نظرا لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية، من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للتهديدات الاجتماعية للأمن.[2] بحيث يرى الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديدات – وفي السياق الدولي فانه يعني – قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا سلسلة الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود.

[1] - Barbara Delcourt, Op cit. p 42.
[2] -Marianne Stone, «Security according to Buzan :A comprehension security analysis». Spring 2009. p2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: من الأمن الوطني إلى الأمن المجتمعي

لم تعد فكرة الواقعية المتمحورة حول الأمن الدولتي "الأمن الوطني" تعكس حقيقة وواقع السياسة العالمية، بحيث تعالت أصوات تنادي بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي بين مفهوم الأمن والدولة، وضرورة الاهتمام بالفواعل الأخرى من غير الدول، بحيث اعتبر البعض أن الدولة لا تكون دائما هي التي تحمي مواطنيها وتضمن أمنهم، بل قد تكون هي مصدر التهديد بالنسبة لهم. ويرى **واين جونز** (Richard Wyn Jones) أن الدولة هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدل حلها.[1] وتأسست فكرة على أنه من الضروري بناء منظور نظري جديد لرؤية وتصور الشؤون الأمنية، ليس عبر حصرها في التهديدات الموجهة إلى الدولة "الموضوع المرجعي التقليدي للدراسات الأمنية الواقعية"، ولكن عبر تجاوزها نحو الكيانات والتنظيمات الاجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد.

مفهوم الأمن المجتمعي، ابتكره **باري بوزان** في كتابه "الشعب، الدولة والخوف" ويعرفه على أنه :"الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية (اللغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات...الخ)، بمعنى أنه يعرف بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية.[2]

وبذلك يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة، ويشير **أولي وايفر** إلى أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته، لأن الجماعات هي أيضا حقائق سياسية هامة وردود أفعالها على التهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي، ويرى **وايفر** أنه بالنسبة لأمن الدولة "السيادة" هي القيمة النهائية، وبالنسبة للأمن المجتمعي "الهوية" هي

[1] - Richard Wyn Jones, « Message in a Battle ? Theory and Prexis in Critical Security Studies ». Contemporary Security Policy. vol 16, 1995. p 310.
[2] - Barry Buzan, People, States and Fear. op cit, p 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة النهائية.[1] ويقصد باللا أمن المجتمعي :"الحالات التي تكون فيها مجموعات كبيرة داخل المجتمع يشعرون بأنهم مهددون في هويتهم جراء الهجرة ومشاكل الاندماج أو الاستعمار الثقافي ويستعدون بذلك للدفاع عن أنفسهم.

ثانيا: المعضلة الأمنية المجتمعية:

يعتبر **باري بوزان** أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على إنفجار العنف الإثني وخاصة من خلال كتابه (The Security Dilemma and Ethnic Conflict) المنشور عام 1993، ثم جاء بعده كل من ستيوارت كوفمان، دونالد روتشيلد، ودفيد لايك، وكل منهم ركز على حالة الصراع في البلقان محاولين تطبيق نفس المتغيرات التي تحكم المعضلة الأمنية الدولية على المعضلة الإثنية.

والمعضلة أو المأزق الأمني يعتبر مفهوم هام عند تطبيقه على النزاع الإثني، وخصوصا في الإقليم السوفيتي سابقا، حيث انهار النظام التسلطي، فالجماعات الإثنية التي كانت سابقا تنظر إلى السلطة المركزية كحامية لها، فجأة وجدوا أنفسهم في محيط شبيه بالطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي، فالدول المستقلة حديثا تفتقر تقريبا للدساتير والمؤسسات التي تحمي الأقليات وكذا القوانين التي تكفل حريتهم وعناصر هويتهم، ومن ثم أفراد هذه الأقليات يلجئون إلى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الإثنية، حيث تصبح هذه الجماعة مسئولة عن حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءها واستمراريتها، وفي ظل هدا المأزق فإن جهود أي مجموعة إثنية لتعزيز أمنها، يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على إنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركية لدى باري بوزان تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الجرب الوقائية، حيث تشن مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية

[1] - Ole Wæver, «Societal Security». op cit, p 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية، وذلك بذريعة الدفاع عنها، قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة.[1]

ثالثا: قطاعات الأمن

كما ركزت مقاربة باري بوزان في إطار مدرسة كوبنهاغن عن الأمن على توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى أساسية هي: السياسة، الاقتصاد، البيئة. حيث أكد أنه لا يمكن لقطاع معين لوحده التعبير عن المسالة الأمنية بشكل كافي، فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، بل إن كل واحد من هذه القطاعات يمثل نقطة محورية في المشكلة الأمنية، لأنها تشكل مجتمعة شبكة قوية من الترابط في ميدان الأمن.[2]

وتعود أولى استخدامات تحليل الأمن عبر قطاعاته إلى كتاب باري بوزان مع تشارلز جونز و**ريتشارد ليتل** "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية": (The logic of anarchy neorealism to structurel realim)

بحيث يتم تحليل النظام الدولي بتقسيمه إلى مجالات نشاط تعطي اضافة خاصة حول الأمن الوطني وأن طبيعة التهديدات الانكشافات تختلف داخل كل قطاع وتؤثر فيه بطريقة خاصة على أمن الفواعل. وتتمثل قطاعات الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن في: القطاع السياسي والقطاع العسكري والقطاع الاقتصادي والقطاع البيئي والقطاع المجتمعي.

الأمن العسكري: وهو من أهم القطاعات الأمنية، حيث إن التهديدات العسكرية تمس كل مكونات الدولة،

[1] - Barry Buzan, « Societal Security, States Security and Internationalisation ». op cit. p 43.
[2] - Ole Wæver, «Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery». Paper presented at the annual meeting of the *International Studies Association*, Montreal, March 17-20, 2004. Avaible at: www.polsci.ku.dk.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيانا ومجتمعا وأفرادا، فالدولة تصنع سلامة مواطنيها وحمايتهم الواجب الأساسي لها، كما أن القطاع العسكري يتعلق ببقاء وكينونة الدولة، وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها تجاه البعض.

الأمن السياسي: يتعلق بمدى الاستقرار للدولة، وأنظمتها الحكومية، وكذلك شرعية النظام وإيديولوجيته، فالتهديدات السياسية ليست عسكرية، ولكنها تتصرف إلى مساءلة الأفكار والمؤسسات والجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية.

الأمن الاقتصادي: ويعتبر المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموما، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ويرتبط بمدى قدرة الدولة للوصول إلى الموارد والأسواق والأموال الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية والسلطة في النظام الدولي.

الأمن المجتمعي: بحيث يعتبر المجتمع كيانا قائما بذاته وموضوع أساسي للأمن، وليس مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة.

ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية، حيث أن الهويات المجتمعية أصبحت مهددة بجملة من التهديدات مثل: الهجرة، والغزو الثقافي بحيث أن الأمن المجتمعي يعني بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على كيانه وخصوصيته الثقافية.[1]

الأمن البيئي: وهو من القطاعات الأكثر جدلا في السياسة العالمية في عصرنا الحالي على اعتبار أنه تهديد مشترك لكل البشر، ولا يخص دولة معينة وإنما العالم كله بحيث أصبح هناك ارتباط كبير بين تدهور البيئة وتحقيق الأمن، ويتطلب تحقيق الأمن البيئي مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة عن التلوث، والجفاف، والاحتباس الحراري، إضافة إلى معالجة مظاهر الندرة في الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه.

[1] - Dario Battistella , op cit. p480.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (1): توسيع وتعميق مفهوم الأمن

توسيع الأمن / تعميق الأمن		قطاعات الأمن				
		السياسي	العسكري	الاقتصادي	البيئي	المجتمعي
مستويات التحليل	النظام الدولي					
	الأنظمة التحتية					
	الوحدات					
	الوحدات التحتية					
	الأفراد					

المرجع: Thierry Balzaq, "Qu'est_ce que la sécurité national?" . la Revue international et stratégique, N° 52 , hiver 2003_2004, pp 10-11.

رابعا: مركب الأمن الإقليمي Régional Security Complexes

الفكرة الأساسية الأخرى التي عالجتها مدرسة كوبنهاغن للأمن هي فكرة الأمن الإقليمي المركب[1] **(Régional Security Complexes)** بحيث يرى **باري بوزان** أن الأمن يعتبر ظاهرة علائقية، بحيث لا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية.[2] فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف المجموعة، أو تشابهت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة

[1] - Barry Buzan and Ole Waever. Regions and Powers the structure of international security. (New York: Cambridge University press, 2003). pp 40-43.
[2] -Ibid. p143.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، بحيث لارتبط برغبة الأطراف فقط إنما بتوافق الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي.[1]

واستخدم باري بوزان مصطلح " المجمع الأمني الإقليمي" للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، وتتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة عناصر هي:

1-الحدود: التي تفرق وتميز المجمع الأمني الإقليمي عن بقية الدول الجوار.

2-البنية الفوضوية: بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لابد أن يتشكل من دولتين أو أكثر تكون مستقلة.

3-القطبية: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

4-البناء الاجتماعي: الذي يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.

وتعتبر مدرسة كوبنهاغن أول المحاولات في إعادة صياغة مفهوم الأمن، وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية. بحيث انطلق رائدها **باري بوزان** من إرادة تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يتجاوز نطاق الدراسات الاستراتيجية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية عن طريق توسيع مجالات البحث لتتعدى المجال العسكري وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول فحسب.[2]

وينطلق باري بوزان في دراساته من أعمال **جون هرز** حول المعضلة الأمنية، إذ اعتبر أن الفوضى الدولية تعرض الدول للمعضلة الأمنية، لكونه يرى أن الواقعية ضبطت مشكلات أمن الدول على مستوى التحليل النسقي فقط، بحيث أن هذه المقاربة صالحة بالنسبة للدول الكبرى التي تتأثر وتؤثر في النظام الدولي، لكنها لا تتكيف مع دراسة مشكلات الأمن لباقي الدول الأخرى، بحيث أن الدول الصغرى

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق. ص19.

[2] - Dario Batistilla, op. cit. pp 476 -481.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا تتأثر دائما بما يحدث في العالم كله خاصة المناطق البعيدة. وعليه يعتقد باري بوزان أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية من الاعتماد المتبادل، ربطت بين أمن الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافية.

ويركز على ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول في مجال الأمن خاصة دول الجوار الاقليمي والجغرافي، أو الواقعة ضمن اقاليم تتميز بفوضى ناضجة (Anarchie Mature) ونجد هذه الفكرة في مساهمات مدرسة كوبنهاغن حول مفهومي الأمن الاقليمي ومركب الأمن.

خامسا: الأمننة ونزع الأمننة (Securitization & Desecuritization)

تعتبر نظرية الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني (Securitization) أكثر الاسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، وظهر هذا المفهوم أول مرة في أعمال أولي وايفر الذي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني، فالتوجه نحو بناء أوسع للأمن عن طريق توسيع الأجندة الأمنية لتتضمن التهديدات غير العسكرية، يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الاطار المعرفي للأمننة.

ما الذي يجعل شيء معين حقا مشكلة أمنية؟ أي مشكلة تصبح مسألة أمنية متى اعتبرها كذلك من هم موجودون في دائرة السلطة، الذين سيجدون من مصلحتهم عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر كموضوع للتهديد، إضفاء الطابع الأمني على بعض المشاكل دون أخرى.

بالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة أو السلطة في تعريف المشكلة الأمنية غير أن هذه الأمننة لا تتم بدون تدخل "المجتمع"، فالأمن كفعل خطابي، يعبر عن من له القدرة على الكلام من ناحية الأمن داخل المجتمع (جماعات، نخب، أفراد...الخ)،يصبح له القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، وبالتالي تصبح الأمننة نتاج الخطاب السائد داخل المجتمع، أو نتاج الكلام الناتج حول قضية معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما نزع الأمننة **(Desecuritization)** فهي أن تخرج القضايا المأمننة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية حيث يمكن التعامل معها وفقا لقواعد الديمقراطية، ويؤكد **أولي وايفر** أن نزع الأمننة سيكون أكثر فعالية من أمننة المشاكل، ويحدد **وايفر** ثلاثة خيارات ممكنة لكيفية نزع الأمننة هي:

1- عدم الخوض في القضايا في الشروط الأمنية؛

2- بمجرد أمننة القضية، من الأفضل ابقاء الردود في الأشكال التي لا تولد معضلة أمنية؛

تحريك القضايا الأمنية إلى الوراء نحو السياسة العادية.

الأمننة داخل القطاع المجتمعي معرفة بـ "نحن" و "هم"، أي الحفظ على هويتنا مقابل هويتهم، وبالتالي نزع الأمننة في القطاع المجتمعي سيتبع لغة الحفاظ على الهوية الجماعية بشكل اصدار أفعال كلام خالية من الاستثنائية. وترى مدرسة كوبنهاغن وجوب اقتصار مجال الدراسات الأمنية على التهديدات التي تستجيب إلى الشروط التالية:

- أن تتطلب معالجة التهديد وسائل خاصة مثل استخدام العنف المشروع للقوة من طرف السلطات الخاصة وهي وسائل حكر على الدولة التي تمتلك صلاحية اللجوء إليها من أجل تحييد التهديد.
- أن تكون التهديدات وجودية، أي يجب أن تؤثر على بقاء ووجود الوحدات المرجعية (الدولة، المجتمع، الفرد....الخ).[1]

[1] - Ole Wæver, « insecurité, identité, une dialectique sans fin ». in : Anne marie le gloannec, entre union et nations, l'etat en europe. (Paris: presse de science politique, 1998). p 92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: المقاربات النظرية ما بعد الوضعية للأمن (النقدية والبنائية)

شهد حقل الدراسات الأمنية العديد من المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن بالشرح والتفسير والتحليل، ولأن مفهوم الأمن نسبي ومتغير وديناميكي يتغير مع تغير ظروف الزمان والمكان، فقد برزت مقاربات جديدة لتحليل وتفسير مفهوم الأمن خاصة مع نهاية الحرب الباردة، وبروز تحولات ومتغيرات جديدة على البيئة الأمنية، بحيث لم تعد المقاربات النظرية التقليدية قادرة على تفسير وتحليل هذه المعطيات الجديدة، وتتمثل أهم هذه المقاربات في المقاربة النظرية البنائية والمقاربة النظرية النقدية.

وتعتمد هذه النظريات ما بعد الوضعية على الفرضيات التالية:

- الفواعل الرئيسية في السياسة العالمية هي البنى الاجتماعية؛
- هذه الموضوعات تتكون من خلال الممارسة السياسية التي تخلق الفهم الاجتماعي المشترك، هذه العملية لتكوينية الموضوعات ترتبط بالهويات والمصالح؛
- السياسة العالمية ليست ساكنة أو ثابتة، وبنيتها لا تقرر في النهاية من يبنون اجتماعيا؛
- معرفتنا للفواعل والبنى وممارسات السياسة العالمية ليست هدف بما أنه لا وجود لعالم موضوعي هناك منفصل عن البناء الجماعي المعرف من قبل المراقبين أو الفواعل؛
- المنهجية الملائمة لعلوم الاجتماع ليست تلك المختصة بالعلوم الطبيعية، وليس هناك وحدة منهجية للعلم، الطرق التفسيرية التي تحاول كشف وفهم الفواعل المنتظمة وعالمها الاجتماعي؛
- غرض النظرية ليست التنبؤ أو البناء عبر التاريخي والادعاءات السببية للتعميم، الفهم السياقي والمعرفة العملية هي الهدف الملائم.[1]

[1] - Keith Krause, « Critical Theory and Security Studies ». YCISS Occasionl Paper, Graduate Institute of International Studies, Geneva, N° 33, February 1996. p 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المقاربة النقدية للأمن

ارتبطت المقاربة النقدية بإسهامات مفكري مدرسة فرانكفورت خاصة **ماكس هوركهايمر**(Max Horkheimer) و**تيودور ادورنو** (Theodor Adorno)، و**هربرت ماركوس**(Herbert Marcuse) و **يورغن هابرماس** (Jürgen Habermas). وبدأت أفكارها تبرز أكثر في الثمانينيات القرن العشرين على يد كل من **اندرو لينكلايتر**(Andrew Linklater) و **روبرت كوكس** (Robert Cox)، حيث يرى هذا الأخير أن النظرية هي دوما من أجل شخص ما، ولهدف معين. فإبستمولوجيا النظرية النقدية ليست محايدة، بل هي مشحونة سياسيا وأخلاقيا عبر الاهتمام بالتحول الاجتماعي والسياسي.

فالنظرية ترى الواقع الدولي من زوايا اجتماعية وسياسية وهي غير مستقلة لأنه لا وجود لنظرية معزولة يحد ذاتها من الزمان والمكان، ويعتقد أنصار النظرية النقدية أن فوضوية النظام الدولي، والدولة الوحدوية، والعقلانية، ومعضلة الأمن، والحرب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية، وأنه يجب دراسة التهديدات كبناء اجتماعي باستخدام التاريخ والثقافة والأيديولوجية. فالأمن يشكل هاجسا بالنسبة للدولة التي تسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية دون إقصاء منطق العقلانية،[1]

كما أن التهديدات ليست دائما موضوعية، وإنما تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات، وتتبنى النقدية مرجعية جديدة في التحليل الأمني وهي الفرد، باعتباره مركز تفاعل السياسة الدولية، فالوحدة التحليلية الرئيسية لموضوع الأمن هي التحرر الإنساني، من مصادر التهديد محليا ودوليا، حيث أن الفاعل الأساسي هو الإنسان الفرد، ثم تأتي بعده الدولة، فالدولة لم تعد المرجع الوحيد

[1] - Barbara Delcourt, **op cit**. pp : 37- 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأمن،[1] فلا يمكن امتهان كرامة الإنسان من أجل بقاء الدولة وإنما وجدت الدولة من اجل حماية الإنسان.[2]

1) توسيع وتعميق مفهوم الأمن:

إن التغيير في طبيعة السياسة العالمية وفواعلها وتأثيرها على الأمن الدولي، أدى بالنظرية النقدية إلى ضرورة تجاوز المفاهيم والمقاربات التقليصية للأمن بإعادة مفهمة الأمن وعملية توسيع وتعميق أبعاده.

نجد أن النظرية النقدية ترفض فكرة أن الدولة فاعل وحيد وعقلاني في العلاقات الدولية، وتنتقد مركزية الدولة، وادعاءات العلمية والحقيقة الموضوعية للأمن، ويؤكد النقديون أن المفهوم الواقعي للأمن يهمل ويتجاهل علاقة الأمن بقوة ومصلحة المؤمن، أمن الجماعات الصامتة والمهمشة...الخ. ويشير معنى توسيع مفهوم الأمن إلى التحرك الأفقي، انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يفترض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن. أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كوحدات مرجعية للأمن.

وناقش باري بوزان في كتابه "الشعب، الدولة والخوف" فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما وراء القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومع صعود وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية وافريقيا وتزايد نسبة الهجرة الدولية ومشاكل الادماج والفقر وارتفاع مستويات الجريمة، كلها عوامل كشفت عن طبيعة جديدة ومتغيرة من التهديدات الأمنية، طوّرَ **باري بوزان** مع **أولي**

[1] - Keith Krause and Michael. C Williams, Critical security studies concepts and cases. UK: UCL Press. 1997. p 334.

[2]- قسوم سليم، مرجع سابق. ص151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وايفر فكرة "الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر استيعاب للأجندة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يركز الأمن المجتمعي على الهوية بدل أمن الدولة بالمفهوم التقليدي.

كما دعا كل من **كيث كروز** (Keith Krause) و**مايكل وليامس** (M. Williams) إلى ضرورة توسيع أجندة الأمن الدولي لتتجاوز التركيز التقليدي للواقعية على الدولة بوصفها الموضوع المرجعي الوحيد للأمن.[1]

إضافة إلى تبني المجتمع الدولي لمفهوم الأمن المجتمعي تحت وطأة النزاعات العرقية، فإنه كان مرغما أيضا على تبني مفهوم الأمن الانساني (Human Security) تحت وطأة الخوف والجوع الذين أصبحا خطرا فتاكا بحياة الناس، وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تقريره السنوي لعام 1994، إلى أن التركيز في فترة ما بعد الحرب الباردة يجب أن ينتقل من الأمن النووي إلى الأمن الانساني.

ونجد أن المقاربة النقدية قد ضمت عدة اتجاهات أو مدارس مهمة منها: مدرسة أبرستويث أو مدرسة ويلز ومدرسة باريس؛

1- مدرسة ويلز (Welse School) أو مدرسة أبرستويث (Aberystwyth School):

نجد **كين بوث** (Ken Booth) أهم مفكر يمثل هذه المدرسة، التي تحاول تعميق مفهوم الأمن بإضافة وحدات مرجعية فوق وما دون دولاتية، ويرى كل من **كين بوث** و **هوركهايمر** بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وانعتاقه وليس التهديدات التي تمس أمن الدولة فقط. فالتهديدات غير عسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، فهي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء،

[1] - Keith Krause and Michael C. Williams, « Broadening the Agenda of Security Stadies : Politics and Methods ». Mershon International Studies Review, Vol 40, N° 2, october 1996. p 234.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتجاوز كذلك قدرات الدولة الواحدة لمواجهتها ويعتمد كين **بوث** أن الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد وليس الدولة، وبالتالي فالإنسان هو وحدة التحليل الأساسية.

كما يرى بوث أن الأمن يعني الانعتاق (Émancipation) ويعرف الانعتاق على أنه: "كخطاب للسياسة، يسعى إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما يختارون بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين فهو يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة كمرسى فلسفي للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع وممارسة لمقاومة الظلم، فالانعتاق هو فلسفة ونظرية وسياسة الاكتشاف الإنسانية".[1]

ويمثل الانعتاق حسب **كين بوث** قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، ويقصد بالانعتاق عموما في هذه النظرية بالحرية من جميع القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خياراتهم، فهو السعي نحو تحقيق الرفاهية المادية والعيش الكريم، والتحرر من قيود الطبيعة والندرة والحرية من الجهل والخرافات، وهو يسعى إلى العدالة والحرية من الاستبداد بمختلف أشكاله السياسي والاستغلال الاقتصادي.

2- مدرسة باريس (Paris School):

ونجد من ابرز أنصارها **ديدييه بيغو** D.Bigo وتركز هذه المدرسة في تحليلاتها على المستوى المؤسسي بدلا من الفواعل السياسية باعتبار الأمن تقنية حكومية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، بدلا من التركيز على أفعال الكلام تؤكد على الممارسات وتؤكد على تغيير طبيعة التهديدات والطرق الملائمة لمواجهتها، هذه الطبيعة الجديدة المتغيرة للتهديدات آذت إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهمات المختلفة التي قد تؤدي دور فعال في المهام الأمنية مثل الدرك الشرطة والجمارك المخابرات مكافحة التجسس تكنولوجيا المعلومات، نظم المراقبة، أنشطة حفظ النظام ...الخ

[1] -Ken Booth, Theory of world security, op cit. p112.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

1- بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة **فوكولية** (نسبة إلى المفكر ميشال فوكو) للأمن باعتباره تقنية حكومية؛

2- بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة تركز على تأثيرات ألعاب القوة؛

3- بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على الممارسات الجماهير والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومية.[1]

وتحاول مدرسة باريس دمج الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، وينتقد أنصارها بشدة التميز التقليدي بين الأمن الداخلي والخارجي، وترى أن الدمج بين الأمن الداخلي والخارجي يعيد الاعتبار لبعض الفواعل الأمنية وبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام في الماضي كالدرك والجمارك وحرس الحدود وموظفي الهجرة، بحيث يصبحوا في قلب الحقل الأمني.

وحسب ديدييه فإن الحقل الأمني يجب أن يحقق أربعة شروط :

- الحقل باعتباره مجال القوة؛
- الحقل باعتباره حقل صراع أو ساحة معركة؛
- الحقل كميدان للهيمنة اتجاه حقل أخر؛
- بوصفه حقل تحول الذي يعيد ترتيب التحولات الاجتماعية.[2]

[1]- سيد أحمد قويجيلي، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011. ص143.

[2] - Ole Wæver. "Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery". Paper presented at the annual meeting of the *International Studies Association,* Montreal, March 17-20, 2004. Available at: www.polsci.ku.dk

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فحدود الحقل ليست ذاتية وليست تداتانية فقط، بل تراتبية، ويعتبر مهنيو انعدام الأمن حسب المدرسة هم المصدر الأساسي لإنتاج المعرفة والحقيقة الأمنية، فالأجهزة والتقنيات الأمنية تمثل مصدر مهم للمعرفة والحقيقة الأمنية كالدرك الجمارك والشرطة وحرس السجون والاستخبارات مكافحة التجسس، نظم المراقبة عن بعد ...الخ، جميعها تمثل عنصر هام لتحديد ما يتم اعتباره كتهديد أو قضية أمنية.[1]

والحقيقة الأمنية حسب المدرسة الباريسية هي نتاج نظام عبر الوطنية، فمهنيو انعدام الأمن لهم استراتيجية لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل التحالفات، مثل الإعمال التعاونية للشرطة عبر الحدود، ممارسات تبادل قواعد البيانات والتقنيات والخبرات الأمنية بين الفواعل والأجهزة الأمنية عبر الوطنية، فالأمن حسب مدرسة باريس ليس فقط مرجعية ذاتية، بل أيضا تقنية حكومية، وهو القدرة على ممارسة المراقبة.[2]

ثانيا: النظرية البنائية للأمن

يرجع ظهورها إلى فشل المقاربات التقليدية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وارتبطت البنائية بإسهامات عدد من المفكرين خاصة إسهامات **نيكولاس أونوف** (Nicolas Onuf) عام 1989، في كتابه "عالم من صنعنا" و **ألكسندر واندت** (Alexander Wendt) في دراسته الصادرة عام 1992، "الفوضى هي ما تصنعه الدول التفسير الاجتماعي لسياسة القوة ".

وبالرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري إلا أن جذوره التاريخية عميقة وتمتد إلى الايطالي **جيمباتيستا** في قوله :"بأن العالم الطبيعي من صنع الله، بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان ".[3]

وحسب **الكسندر واندت** فإن البنائية تفترض ما يلي :

---

[1]- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق. ص ص: 146-145.

[2]- نفس المرجع. ص148.

[3]– عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الطبعة الأولى. (الجزائر: دار الخلدونية، 2007). ص445.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل؛
- تذاتانية (Intersubjectivité) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول؛
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي.

فالبنائية تنظر إلى بنية النظام الدولي نظرة اجتماعية، باعتبار أن الوحدات الأساسية المشكلة له تقوم على أساس التفاعلات الاجتماعية، لذلك ينظر البنائيون إلى الدولة بمنظار سوسيولوجي، حيث أن الأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية دخل دولاتية، أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني.

وتتشكل البنية الاجتماعية من ثلاث عناصر أساسية هي :

- المعارف المشتركة
- المصادر المادية والتي تتخذ شكلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم
- ممارسة هؤلاء الفواعل.

وترى البنائية أن تفسير النظرية الواقعية للمعضلة الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الأمنية في السياسة العالمية، فإقرار الواقعيين أن التهديدات واحدة في كل الحالات غير صحيح دائما، لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها، فالعدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالإدراك الجماعي لقوته، بحيث أن المسدس لما يحمله صديق ليس له نفس المعنى لو حمله العدو، رغم أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في الحالتين.[1]

[1]- خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008. ص 114.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى أن الأمن في النهاية يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا. وهذا التصور يطلق عليه "**التذاتانية الأمنية**" أي البحث في التكنولوجيات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية.

فالسياسة العالمية تتحدد وفق البنية الإدراكية المتكونة من الأفكار والقيم والعقائد والمعايير والمؤسسات المبنية تذاتانيا من طرف الفاعلين أكثر منها بنية موضوعية.[1]

ويشمل الفهم التذاتاني كلا من الفاعل والبنية فالمعايير والقواعد واللغات والمعاني والثقافات والأيديولوجيات هي ظواهر اجتماعية تشكل الهويات وتقود الأفعال، فالأفراد يحتاجون إلى قبول هذه الظواهر الاجتماعية من اجل وجودهم وتعريف أنفسهم.[2]

فالسياسة العالمية تقاد بفعل الأفكار والقيم والمعايير المشتركة تذاتانيا والتي يحملها الفاعلون، فالبنائيون يركزون عل البعد التداتاني لمعرفة رغبتهم تأكيد السمة الاجتماعية للوجود الإنساني ودور الأفكار المشتركة كبنية مثالية تعيق وتبني السلوك.[3]

يعد مفهوم الهوية والمصلحة من أهم الأدوات التحليلية عند البنائيين، فكل دولة تتمتع بهوية خاصة مشكلة اجتماعيا عبر المعايير والقيم والأفكار المؤسساتية للبنية الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول.[4] ومن هنا فإن فهم الهويات عامل محوري لفهم السياسة العالمية فالهويات تؤثر على المصالح،[5] وتفهم الدولة الآخرين بناءً على هوياتهم بينها تقوم في نفس الوقت بإعادة إنتاج هويتها من خلال التفاعل الاجتماعي الدائم، فالهويات تحدد ماهية الفاعلية وتعكس المصالح ما يريد الفاعلون الحصول عليه.

---

[1]- قسوم سليم، مرجع سابق. ص130.

[2] -Audie kaltz and Cecelia lynch, strategies for research in constructivist iternationnal relations. (New York: M.E starpe, 2007). p18.

[3] -Deck Copeland .« The constructivist to structural realism a review essay», international security, vol 25, autumn 2000. p187.

[4]- عامر مصباح ، مرجع سابق. ص71.

[5] - Brent .J Steele. Ontological security in international relations self identity and the IR state. First published. (London and New York: Routledge,2008). p 70.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى **الكسندر واندت** أن المصالح الوطنية هي مفهوم تذاتانية حول ما يتطلبه التقدم من مجال القوة الثروة والتأثير كما أن الفوضى هي ما تصنعه الدول ليست معطى خارجي ومنه فلا يوجد شيء حتمي وثابت في السياسة العالمية، فكل شيء تذاتاني والتالي مجهول وغير يقيني. ويعتقد أنصار البنائية أن المعضلة الأمنية تنبثق من الجهل بنوايا الآخر ويمكن تخفيضها والحد منها عبر المعرفة بالهويات الأخرى.[1]

ويشير ألكسندر واندت إلى أن عمليات تكوين الهوية في ظل فوضوية المجتمع الدولي تعني الحفاظ على أمن الذات، لذلك مفاهيم الأمن تختلف في الطريقة التي يتم فيها تحديد علاقة الذات بالآخر معرفيا، وهو ما دعاه **برانت ستيل** (Brent Steele) بالأمن الأنطولوجي (Ontological Security) حيث أن الدول تتابع الأعمال الاجتماعية لخدمة حاجات الهوية الذاتية، حتى عندما تقوم هذه الأعمال بالمساومة على وجودها الطبيعي.[2]

يتصور البنائيون الأمن كبناء اجتماعي، يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة، كما يعتبرون الهوية، القواعد والمعايير عناصر محورية لمقاربة الأمن.[3]

[1] -Dario Battistella, op cit, p299.
[2] - Brent J. Steele, op cit, p 1.
[3] - Matt McDonald, **« Constractivism »,** in : Paul D. Williams (ed), Security Studies, An Introduction, (London & New York : Routledge, 2008) p 61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: التعاون الأمني الاقليمي كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية

فرضت الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية الجديدة أو التهديدات الأمنية غير التقليدية التي زادت حدتها خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وبسبب البنية العلائقية للأمن، تطلب وجود أطر اقليمية في اطار التعاون الأمني الاقليمي بين الدول وديناميكيات الاعتماد المتبادل، لمواجهة هذه التهديدات الأمنية.

المطلب الأول: مفهوم التهديدات الأمنية غير التقليدية

تعتبر التهديدات الأمنية غير التقليدية محور اهتمام الدراسات الأمنية المعاصرة، كما هي محور اهتمام السياسات الأمنية العالمية، بحيث أصبحت في كثير من الأحيان تغطي وتتجاوز حدتها من التهديدات التقليدية العسكرية، وذلك سنحاول في هذا المبحث وضع تعريف التهديدات الأمنية غير التقليدية، وإبراز أهم تصنيفاتها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا.

أولا: تعريف التهديدات الأمنية غير التقليدية

يشير مفهوم التهديد إلى أفعال تحمل خطرا ضد القيم تحتم لجوءً إلى العقاب، والتهديد يكون معرفا ويلحق ضررا مباشرا بأمن الدول والمجتمعات والأفراد. ويدرس الأمن الوطني ضمن ثنائية "التهديدات والانكشافات" والطريقة التي تتعامل بها الدولة مع التهديدات والانكشافات هي التي تحدد فاعليتها في مجال حماية أمنها الوطني.

لقد شهد النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة عدة تغيرات وتحولات سواء ما تعلق منها بالفواعل الأساسية الفاعلة والمؤثرة فيه، أو بنية وهيكلة النظام الدولة، وكذلك القيم السائدة والموجهة منة المستوى الدولاتي بمفهومه الخشن إلى مستوى الأمن متعدد الأبعاد بالمفهوم اللين.

هذا التحول في مفهوم الأمن جاء نتيجة لبروز وظهور عدة فواعل وتهديدات جديدة ذات الطابع غير التقليدي كالإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأبعادها، وكذا مسألة الهجرة بمختلف أشكالها، وهذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية تتميز بأنها ذات طابع شمولي عالمية التهديد والمخاطر والتحديات ولا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخص دولة أو مجتمع بحد ذاته، وإنما تشمل عديد الدول والمجتمعات، وهناك من يمس كل البشرية خاصة التهديدات البيئية والصحية، بحيث أصبحت هذه التهديدات مصدر خطر على كيان الإنسان واستقراره ومصدر تهديد كذلك لأمن الدول والمجتمعات بصفة عامة.

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004 تحت عنوان: " **عالم أكثر أمنا مسؤولياتنا المشتركة**" التهديدات الجديدة غير التقليدية في أنها عمليات تؤدي الوقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي وتتمثل هذه التهديدات الجديدة في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية والتلوث البيئي والصراعات بين الدول والصراعات داخل الدول كالحروب الأهلية والإبادة الجماعية وتهديد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.[1]

وجاء الاهتمام بالتهديدات غير التقليدية بعد نهاية الحرب الباردة مع عملية توسيع مضامين الأمن، حيث يرى أنصار النظرية النقدية أن الدراسات الأمنية يجب أن تهتم بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية أي الاهتمام بالتهديدات التي تواجه أمن الإنسانية ككل كالتهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

وحدد أنصار النظرية النقدية مجموعة من التهديدات غير التقليدية يمكن صياغتها فيما يلي.[2]

- التهديدات البيئية خاصة التلوث والاضطرابات المناخية والكوارث الطبيعية
- تهديدات الهجرة الدولية عبر الحدود بمختلف أشكالها
- التهديدات المنبعثة من إعادة ظهور القوميات داخل الدول
- التهديدات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "عالم أكثر أمنا، مسؤولياتنا المشتركة"، بيروت: شركة الكركي للنشر، 2004. ص17.

[2]- عامر مصباح. مرجع سابق. ص83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بمعنى ربط الأمن الوطني بالتهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانيا: خصائص التهديدات الأمنية غير التقليدية

تتميز التهديدات الأمنية غير التقليدية بجملة من الخصائص المشتركة تتمثل أهمها في ما يلي:

- هي تهديدات لا قطرية، وعابرة للحدود (Transnationales)، فهي غير محصورة أو محددة جغرافيا أو اقليميا، فهي أعطت بعدا عالميا للتهديدات الأمنية وزادت من قوة روابط الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول؛
- هي تهديدات من طبيعة غير عسكرية، وعرفت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهددت بالأساس الأول الدول الغربية التي زال وتلاشى عنها تقريبا خطر الحروب التقليدية التي تكون بين الدول؛
- هي تهديدات تصدر من فواعل غير دولتية أو غير حكومية، مما يصعب تحديد مصادرها وسبل مواجهتها والتصدي لها؛
- هي تهديدات لها تأثير على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (العالم، الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد)؛
- هي تهديدات مرتبطة بالجنوب أي آتية منه، بعد زوال الخطر القادم من الشرق، وهذا ما يقود إلى القول بأن الثنائية القطبية للتهديد استمرت بعد نهاية الحرب الباردة، إنما اتجاهها هو الذي تغير، فبعد أن كان أثناء الحرب الباردة "شرق–غرب"، فإنه أصبح فيما بعدها "شمال–جنوب"؛
- هي تهديدات تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا (التهديد يكون معرفا ويلحق ضررا مباشرا، أما الخطر يكون ضبابي ومبهم وملتبس، وغير قابل للقياس ومشكوك فيه).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: أنواع التهديدات الأمنية غير التقليدية (تصنيفاتها)

تتنوع وتتعدد التهديدات غير التقليدية كما تتعدد مصادرها، بحيث يصعب التحكم فيها ومعالجتها بشكل فعال، وسبق ذكر أن هذه التهديدات تمس كل الدول والشعوب وهو ما أدى إلى إنتاج ما يسمى بـ: "**عولمة المخاطر والتهديدات**"، حيث أصبحت مثل هكذا تهديدات هي تهديد للمجتمع، فتهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهديدات البيئية أصبحت تهديدات عالمية نظرا لديناميكيتها العابرة للحدود الوطنية.

وعموما يمكن تصنيف التهديدات الأمنية غير التقليدية إلى ما يلي :

1- **التهديدات السياسية:** وتشمل هذه التهديدات ما يعرف بأمن الدولة وأمن المجتمع، بحيث أن وجود الدولة وتنظيمها السياسي والأيديولوجي والمؤسسات السياسية كلها أهداف طبيعية لمختلف التهديدات والمخاطر والتحديات، وتضم هذه التهديدات السياسية انتشار النزاعات المسلحة سواء بين الدول أو داخل الدول، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ونمو العنف والإرهاب والجريمة المنظمة.[1] ويعد التهديد الإرهابي من أخطر هذه التهديدات فهو غير متوقع وغير عقلاني، بحيث يهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي للدول ورغم أن الإرهاب ظاهرة قديمة، إلا انه في الوقت الحالي أخذ أبعاد وأشكال جديدة أكثر خطورة وتعقيدا من قبل، كما يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل من أهم التهديدات والتحديات في عصرنا هذا لان خطر قيام حرب نووية غير مستبعد، كما أن هناك خطورة في وصول هذا السلاح الفتاك إلى الجماعات الإرهابية وإمكانية استخدامه بقرار غير عقلاني، مما يشكل تهديد حقيقي لأمن الإنسانية، وتتخذ الجريمة المنظمة عدة صور خاصة تجارة المخدرات والسلاح وتبييض الأموال، تجارة الرقيق والتهريب، وتكمن خطورتها في أنها ظاهرة مركبة ومعقدة، وهي عمل إجرامي متعدد الأنشطة، حيث تتميز بالاستمرارية والتنظيم.

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق. ص36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تشكل التناقضات السياسية الداخلية مصدر تهديد أمني خاصة في حالة وجود اختراق أمني من قبل قوى خارجية معادية، وفي هذه الحالة يصبح مكون الأمن الوطني على المحك ويواجه تهديدات جدية وخطيرة.[1]

2- **التهديدات الاقتصادية والاجتماعية:** وتعد من أهم التهديدات المحورية والمؤثرة خاصة في ظل عالم عموده الأساسي الاقتصاد والتكنولوجيا، وتتمثل أهم هذه التهديدات في: ضعف التنمية والنمو، انتشار الفقر والبطالة، وتفشي الأمراض والأوبئة، الجوع والأمية والتدهور الصحي للإنسان، كذلك النمو الديمغرافي الكثير خاصة في الدول المتخلفة، حيث يخلق الفقر والبطالة والأمراض، كما أصحبت الهجرة غير الشرعية تشكل تحديا أمنيا للمجتمعات وأصبحت الهجرة غير الشرعية الهاجس لدى الكثير من الدول خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها هذه الشعوب. وهناك تداعيات خطيرة للهجرة غير الشرعية خاصة الدول المستقبلة، وكذلك التأثير على العلاقات بين هذه الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين، كما أن الفقر والهجرة غير الشرعية يرتبط ارتباطا قويا بنشوب الحرب الأهلية.

3- **التهديدات البيئية:** تعد مشاكل التصحر والجفاف وندرة المياه والتلوث البيئي خاصة المخلفات الصناعية الثقيلة، والكوارث الطبيعية أهم التهديدات البيئية التي أصبح يواجهها العالم، وأصبحت المشكلات البيئية تعد إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط بيئي سليم للحياة البشرية، وهو ما يبين أهمية الارتباط بين البيئة والأمن، حيث أن الضغط البشري على البيئة تشكل أحد القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدولة.[2]

---

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق. ص36.

[2]- وهيبة صالح، قضايا عالمية معاصرة، الطبعة الأولى. (دمشق: دار الفكر، 2001). ص97.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التعاون الأمني الاقليمي وآليات مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية

نظرا لطبيعة التهديدات الأمنية غير التقليدية، والطبيعة العلائقية للأمن، فإن التعاون الأمني الاقليمي يعتبر من أهم الآليات والطرق الأكثر فعالية ونجاعة في مواجهة والتصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية، ذلك أن هذه التهديدات تتطلب جهودا عبر وطنية في سياق إقليمي، ضمن مقاربات جديدة تنموية واقتصادية واجتماعية ثقافية.

أولا: تعريف التعاون الدولي

التعاون في اللغة هو تبادل المساعدة أو المشاركة أو المؤازرة، فهو عملية من العمليات التفاعلية المصاحبة لإعداد القرار السياسي، ويعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله الأفراد، ويعني أيضا وجود اتفاق عام في الأهداف وأن انجازها لن يلحق خسارة بأي طرف، ويتطلب التعاون والتنسيق والتشاور.[1]

لم يأخذ التعاون بين الدول شكلا موحدا ومستقرا، بل ظل يتغير بتغير أطرافه والفواعل المؤثرة فيه، والظروف التاريخية والسياسية والأمنية المؤثرة فيه. ونجد أنه في مقابل التراجع الذي يشهده دور الدولة بفعل تأثيرات العولمة، بدأت تبرز منظمات المجتمع المدني في صيغتها الوطنية وعبر الوطنية لتمارس نوعا من التعاون العالمي، فالتعاون لم يعد يقتصر بين الدول فحسب بل حتى بين الأفراد في العالم.

ثانيا: المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة وامكانية التعاون الدولي

يرى منظرو التعاون الدولي أن مشكلة المكاسب النسبية والغش هي أكثر القيود التي تمنع التعاون بين الدول، وتتلخص مشكلة المكاسب النسبية في طريقة توزيع الارباح والمكاسب الناجمة عن التعاون،

[1]– اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة**، ص 132.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء كان أمني أو اقتصادي، عندما تتعاون دولتان هناك طريقتان للتفكير بشأن تقسيم الأرباح، سواء من ناحية المكاسب النسبية أو المطلقة.

نعني بالمكاسب المطلقة أن كل جانب مهتم بتحقيق حد أقصى لأرباحه الخاصة بدون أن يهتم بالأرباح التي جناها الطرف الآخر، أما المكاسب النسبية تعني أن كل طرف لا ينظر فقط في مكسبه الفردي لكن أيضا كم كسب الطرف الآخر من التعاون مقارنة بمكسبه.[1]

إن تفكير الدول في المكاسب النسبية يجعل التعاون في السياسة الدولية أمر صعب التحقيق بسبب اعتبارات البقاء والمنافسة الأمنية، فالدول في الفوضوية تخاف على بقائها كفواعل مستقلة، لذلك تبقى قلقة من أن صديق اليوم قد يصبح عدو الغد، وبالتالي تظل خائفة من أن المكاسب المشتركة التي تفيد الصديق في الحاضر قد تنتج خصم محتمل أكثر خطورة في المستقبل.

إن أكثر النتائج الفوضوية تأثيرا على تشكيل دوافع الدول في تفضيلهم المكاسب النسبية هي المنافسة الأمنية التي تجعل من الصعب جدا على الدول أن تتعاون، عندما يصبح الأمن نادرا الدول تصبح أكثر انشغالا بالمكاسب النسبية من المكاسب المطلقة.[2]

يرى النيوليبراليين المؤسساتيين أن احدى المراحل المؤدية إلى تحقيق التعاون هو دفع الدول للعمل من منطلق المكاسب المطلقة، فالنجاح حسب **روبرت أكسلرود** (Robert Axelrod)هو بإنتزاع التعاون من الأخرين وليس بهزيمتهم.

[1]- Joseph Grieco, Anarchy and the limits of cooperation : A Realist critique of the Newest liberal institutionalism, Neorealism and Neoliberalism. (New York : Columbia University Press, 1993). p 121.

[2]- k. Waltz, « Anarchy Orders and Balance of Powers ». op cit, p 101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركز الدولة على مكاسبها المطلقة الفردية ولا تبالي بمكاسب الآخرين سواء يؤدي التعاون إلى مكسب أو خسارة نسبية ليس مسألة مهمة جدا للدولة طالما يجلب مكاسب مطلقة. فالتعاون يبقى ممكنا حتى في الحالات التي تكون فيها المخاوف الأمنية مرتبطة ببقاء الدولة ومكاسبها النسبية.

يرى الليبراليون الجدد أن الخوف من الغش والخداع عوائق أساسية في وجه التعاون بين الدول، وهذه الريبة تمنع التعاون حتى ولو كان فيه مصلحة متبادلة بين الدول، وتحاول المؤسسات أو الأنظمة أن تعالج هذا الخوف بثلاث طرق مختلفة هي:

1) ايجاد نوع من الالتزام القانوني (أي تبعات قانونية تلزم الدول مراعاة أحكام هذه الاتفاقيات)؛
2) خفض نفقات الصفقات بين الدول (وتكلفة التفاعلات داخل وبين المسائل المتنازع عليها بما فيها كلفة المخالفات للقواعد المتبعة)؛
3) أهم وظيفة للنظام هي تقديم الشفافية والمعلومات حول المسائل النزاعية والاجراءات التي تتخذها الدول فتنخفض درجة الشك والريبة ضمن هذا النظام، الأمر الذي يشجع الدول على التعاون بشكل أكبر، ويكون النظام قد قام بهذه الطريقة بخفض حالة عدم اليقين.[1]

ثالثا: التعاون الأمني الاقليمي ومواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية

التعاون الأمني الاقليمي أو "اقليمية الأمن" هي نتيجة لعلاقات الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول في اطار اقليمي معين، وهي فكرة نشأت وظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكان كارل دويتش قد طرح فكرة اقليمية الأمن مند خمسينيات القرن العشرين، لما بين أن الاتصالات قد تضفي اقليمية على الأمن بالنظر إلى ما ينشأ عنها من اعتماد متبادل.

[1]– مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق. ص 396.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر مجتمع الأمن حسب **دويتش** منفذا من المعضلة الأمنية عكس ما يعتقده الواقعيون باستحالة الخروج من المعضلة بين الدول، إذ يرى أن العلاقات عبر الوطنية والاتصالات عوامل مهمة لتحقيق الأمن، فنمو وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول أدى إلى اضعاف سيادتها على بعض الظواهر التي تنشأ في النظام الدولي، مما يدفعها إلى التعاون فيما بينها لمواجهتها.

ويرى **دويتش** أنه ثبت في الواقع وجود كيانات سياسية في بعض الأقاليم من العالم أبعدت الحرب عن واقعها، وأطلق عليها مصطلح "مجتمع الأمن"، الذي عرفه على أنه "كيانات سياسية مندمجة أقتنع أعضاؤها بأن مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة يمكن ويجب أن تحل عبر ميكانيزمات تغيير سلمي عن طريق اجراءات ممأسسة دون اللجوء إلى القوة المادية، وبلك يعتبر **دويتش** من أوائل من أدخل المستوى الاقليمي في الدراسات الأمنية.

ويميز **دويتش** بين نموذجين من المجتمعات الأمنية مجتمع الأمن الموحد (Unifiée): حيث تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة مندمجة ولها حكومة مشتركة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومجتمع الأمن التعددي (Pluralist): أين يترابط أمن الدول المشتركة في هذا النموذج ولكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانوني.[1]

فعبر الاتصالات بمختلف أبعادها (التجارة، السياحة، الهجرة، المبادلات الثقافية...الخ) تتغير حاجات ومقاصد المجتمعات تجاه بعضها البعض وتتعزز فكرة الهوية الجماعية بينها، فسبب المعضلة الأمنية هما عدم الثقة المتبادلة وسوء الظن بين الدول، وزوال هذين السببين يكون في ظل مجتمعات الأمن.

[1]- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق. ص ص: 276-277.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعيب **باري بوزان** على الواقعيين تمييزهم بين المستويين الاقليمي والدولي ومساواتهم بين الدول الكبيرة والصغيرة واعتبارهم اياها كلها فواعل عالمية، فالواقعيين يركزون على الدول والنظام الدولي في تحليلاتهم ويغفلون الديناميكيات الاقليمية للأمن، فحسب باري بوزان الدول، إما أن تكون فاعلا عالميا (قوة عظمى أو قوة كبرى) تتأثر أمنيا بكل ما يحدث في العالم، أو تكون فاعلا اقليميا، فلا تتأثر إلا بما يحدث في جوارها الجيوسياسي المباشر والقريب.[1] ويؤكد باري بوزان على وجود شبكات اقليمية من الاعتماد المتبادل محددة وقريبة جغرافيا ترتبط بموجبها أمون الدول.

إن الاعتماد على المستوى الاقليمي في دراسة الأمن قاد **بوزان** إلى تأسيس مفهوم جديد هو "مركب الأمن"، في كتابه "الشعب، الدولة والخوف"، والذي طوره فيما بعد مع **أولي وايفر** في كتابهما "الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي" إلى نظرية "مركب الأمن الاقليمي" سنة 2003، ويعرف مركب الأمن على أنه :"مجموعة من الدول التي اهتماماتها الأمنية الأساسية مترابطة بشدة لدرجة لا يمكن فصل أمن أي دولة عن أمن باقي دول المجموعة أو الاقليم".

وتعتبر الشراكة الامنية الاقليمية أهم الطرق لتشكيل هوية أمنية موحدة، ويشير هذا المفهوم إلى الترتيبات الأمنية في اقليم معين التي تنشأ عن تكوّن اجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف وتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة عبر استعمال مختلف أشكال الاتفاقيات والميكانيزمات مثل المعاهدات الأمنية الرسمية، ومنظمات الأمن الدولية، واتفاقيات العمل المشترك ومسارات الحوار المتعدد الأطراف، ومعاهدات السلم والاستقرار التي تتضمن اجراءات بناء الثقة واجراءات الدبلوماسية الوقائية. وتضم الشراكة الأمنية الاقليمية مختلف بلدان الاقليم والقوى ذات العلاقة.

[1] - Barry Buzan and Ole Waever, Rigions and Powers. op cit. pp: 34-37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الاعتماد المتبادل وآليات مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية

نظرا لأن طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة أو "التهديدات غير التقليدية" يتوجب توظيف آليات جديدة لمواجهة هكذا تهديدات، ومن بين هذه الآليات هو توطيد وتكريس الاعتماد المتبادل بين الدول.

أولا: الاعتماد المتبادل والاعتماد المتبادل المركب

يعني الاعتماد المتبادل وجود حالة تكون فيها الدول أو الشعوب متأثرة بالقرارات التي تتخذ بواسطة الأخرين، والاعتماد المتبادل المعقد يعني وجود قنوات متعددة للتفاعل عبر الحدود بواسطة العديد من الأشخاص والمؤسسات.[1]

ظهر مفهوم الاعتماد المتبادل مع بداية السبعينات من طرف **جوزيف ناي** (J .Nye) و **روبرت كيوهان** (R.Keohane)، بحيث عرفاه على أنه: "حالة من التأثيرات المتبادلة أو التبعية المتبادلة"، لكن درجة الاعتمادية المشتركة والمنفعة المتبادل الناتجة عنها ليست متكافئة بالنسبة لجميع الأطراف المعتمدة. وأخذ هذا المفهوم يخضع لدراسة معمقة في هذه الفترة، حيث هناك ثلاثة متغيرات أساسية في العلاقات الدولية هي:

1- أن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل، من السلع الاستهلاكية إلى الأمن؛

2- إن قدرة الدول على صنع القرار في الاقتصاد العالمي آخذة بالتضاؤل؛

3- أنه كلما زاد الربط المتبادل بين الدول كلما أصبح ضعفها أكبر إزاء الاضطرابات والأحداث في مناطق أخرى من العالم.

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق. ص 69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأثير المتبادل نادرا ما يكون متساوي بين جميع الأطراف ودرجات التبعية تكاد تكون غير متكافئة، أحد الفواعل قد يعتمد على الآخر بدرجة أكبر مما يعتمد عليه الطرف الآخر، هذه الاعتمادية كثر أو أقل اعتمادا على خصائص القضية ومواقف النخب ومصالح النخب، وكذلك على المستويات الكلية لقدرات الدول المشاركة.[1]

وتعتبر المدرسة الليبرالية المنظمات الدولية أداة جيدة من أجل خلق حد أدنى من التنسيق، وتعتبرها احدى أهم قنوات المجتمع الدولي لأنها تساعد الدول الضعيفة على مواجهة الدول القوية من خلال وجود تلك الدول ككل في اطار واحد. كما ترى المدرسة الليبرالية أنه وفقا للاعتماد المتبادل فإن القوة العسكرية ليست الأداة الأساسية التي يمكن استعمالها لحل النزاعات الدولية، فالقوة العسكرية تصبح قليلة الأهمية بينما تزداد أهمية القوة الاقتصادية ومدى توفر المعلومات والقدرات الدبلوماسية.[2]

وترى المدرسة الليبرالية أن ظاهرة الاعتماد المتبادل المعقد تؤدي لمزيد من السلام، حيث أن تعدد قنوات الاتصال بين الفاعلين الدوليين يؤدي لمزيد من التفاهم بين الدول، ويزيد من تفهم الدول لمواقف الدول الأخرى، كما تهتم المدرسة الليبرالية بدور المنظمات الدولية غير الحكومية التي تراها كحلقة وصل هامة بين مختلف الفاعلين الدوليين لأنه ليس لها مصالح خاصة تسعى لتحقيقها من خلال تدخلها في الشؤون الدولية، بالإضافة إلى أن الفاعلين الدوليين ينظرون إليها بارتياب أقل فيما يتعلق بدوافعها في التدخل في القضايا الدولية فبعض الدول قد ترفض تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية، وتقبل بتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية كوسيط لحل النزاعات.[3]

[1] - Keohane and Nye, « International interdependence and integration ». op.cit, p 388.

[2] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص 70.

[3] – نفس المرجع. ص 71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجد أنه منذ الكتابات الكلاسيكية الليبرالية سادت فكرة أن الاعتمادية المتزايدة بين الدول تساعد على استتباب السلم والأمن المتبادل بين الدول، الفكرة الاساسية لهذا الادعاء ترى أن الاعتمادية تردع الصراع عن طريق زيادة تكاليف الفرص البديلة ولا تترك للدولة أي فوائد في مواجهة استخدام القوة.[1]

وبالنسبة **لجوزيف ناي** و **روبرت كيوهان**، فإن التبعية المتبادلة المركبة أو "الاعتماد المتبادل المعقد"، تحدت النظرة الواقعية في ثلاث نقاط على الأقل:

1- أن الواقعيين ركزوا فقط على العلاقات بين الدول، ولكن النشاطات عبر الحكومات وعبر البلدان أثرت في الدول بشدة، وأضعفت قدرتها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية، وبدلا من ذلك شدد كيوهان وناي على قنوات الاتصال المتعددة بين الدول وعبر الحكومات؛

2- أن الواقعيين قالوا بوجود مشكلات ذات أهمية تراتبية بين الدول وميزوا بين السياسات العليا الخاصة بالأمن وبين السياسات الدنيا الخاصة بالاقتصاد والتجارة...الخ، وقالا بأن هذا التمييز متقادم؛

3- في عصر التبعية المتبادلة المركبة، القوة العسكرية قد أصبحت أقل قابلية للاستخدام وأقل أهمية من الخيار السياسي.[2]

ثانيا: الحساسية والانجراحية الأمنية

لقياس طبيعة ودرجة اللاتماثل في الاعتمادية طور روبرت كيوهان وجوزيف ناي مفهومين تحليلين هما: الحساسية والانجراحية **(Sensitivity & Vulnerability)**، تشير الحساسية إلى كمية وسرعة تأثير الاعتمادية، أي كيف يؤثر التغيير في أحد الأطراف على الطرف الآخر، فهي تعني المسئولية على التأثيرات المكلفة المفروضة من الخارج في حالة معينة. وتدل الحساسية إلى درجة التي تكون فيها الدول

[1] - Erik Gartzke & Quan Li, « War, Peace and the invisible Hand : Positive Political Externalities of Economic Globalization ». International Stadies Quarterly. Vol. 47. 2003. p 565.

[2] - مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق. ص 66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وتدل الانجراحية إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغيرات من هذا النوع، وهكذا تكون الدولتان متساويتان في الحساسية إزاء ارتفاع الأسعار مثلا، ولكن ربما تكونان بالانجراحية (الهشاشة) ذاتها.[1]

وتشير الانجراحية إلى التكاليف النسبية لتغيير بنية نظام الاعتمادية، فهي تعبر عن تكاليف الهروب من النظام أو تغيير أصول اللعبة. وتنشأ عن المعاملات الاقتصادية والاتصالات الناتجة عن زيادة توزيع السلع والخدمات من جانب قوى السوق الدولية، وتوسيع هذه القوى يعني اعتماد الدولة المتزايد على السلع الأجنبية، مما يعني ضعف وانقطاع في تدفق المواد الخام ...الخ، هذا الضعف يعني فقدان الاستقلالية في صنع القرار الاقتصادي والذي يعني زيادة التبعية السياسية. في الانجراحية، الفاعل الأقل اعتمادية هو الذي من شأنه أن يتكبد تكاليف أقل نسبيا من العلاقة، لذلك في اعتقاد ناي، معنى التبعية هو كون التغييرات الجارية في الخارج يمكن أن تسبب بسرعة تغيرات مكلفة في الداخل، بحيث تعتبر الدول انجراحية إذا كان من المكلف بالنسبة لها التخلي عن علاقة الاعتماد المتبادل.[2]

إن الفارق الأساسي بين الحساسية والانجراحية يتوقف على التكاليف التي ستتحملها البلدان بإعاقة أو توقيف العلاقات فيما بينها، هذا التمييز بين الحساسية –معرفة من ناحية التأثيرات المتبادلة – والانجراحية –معرفة من ناحية تكاليف الفرص البديلة لكسر العلاقة، أصبح يمتلك اجماعا واسعا من القبول بين الباحثين.[3]

[1]– مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق. ص 65.

[2] - Keohane and Nye, « International interdependence and integration ». op cit. p 391.

[3] - David A. Baldwin, « Interdependence and power, A conceptual analysis ». International organization. Vol : 34, N° 4, Autumn 1980 . p 489.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: مفهوم العقيدة الأمنية ومرتكزاتها

تعد العقيدة الأمنية من أبرز وأهم المفاهيم الأمنية، فهي تمد الفاعل الأمني بإطار فكري وعقائدي لتوجيه سلوكه الأمني لمواجهة مختلف التهديدات والمخاطر، وتبرير الدولة لسلوكياتها الأمنية في مواجهة العالم الخارجي، وترتكز العقيدة الأمنية على عدة عوامل تاريخية وأيديولوجيو وسياسية وجغرافية، وتعتبر الاستراتيجية الأمنية تطبيق واسقاط لمبادئ العقيدة الأمنية على الواقع، ما نجد أن هناك تداخل بين مفاهيم العقيدة الأمنية والاستراتيجية الأمنية، والعقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية.

المطلب الأول: تعريف العقيدة الأمنية

أولا: التعريف اللغوي لمصطلح العقيدة

عرفت العقيدة لغويا في معاجم اللغة على أنه (ما عقد عليه القلب والضمير ويدين به الإنسان)، وهذا التعريف ينطبق على مختلف العقائد منها الدينية، ولفظ العقيدة (Doctrine) هي (لفظة لاتينية الأصل وتعني النظرية العلمية والفلسفية)، وقد ورد في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية أن العقيدة هي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده)، وإذا نظرنا إلى العقيدة كمفهوم عسكري نجد أن مصدرها هو مصطلح انجليزي (Military Doctrine) معناه مبدأ أو مذهب، يقابله في العربية (العقيدة العسكرية)، وقد يطلق عليها المذهب العسكري أو النهج العسكري. وسواء كانت عقيدة أو مذهب أو نهج فإنها في الحقيقة يجب أن تكون متأتية من مصدر رئيسي له القدرة على رسم مسار هذه العقيدة، هذا المصدر إما أن يكون عقيدة دينية أو سياسية لدولة معينة.[1]

[1]- محمد عبد القادر الداغستاني، الحرب ومكانتها في الفكر الانساني دراسة تحليلية لمفهوم الحرب وفن الحرب والعقيدة العسكرية. (عمان، الاردن : دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013). ص 194.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعرف العقيدة على أنها "الايمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه الشك، أو أنها ما يؤمن به الانسان ويعقد عليه ضميره ويتخذه مذهبا ودينا يدين به بغض النظر عن صحته أو بطلانه، وهي القيم والأصول المرجعية التي تصيغ التصرفات بصبغة شرعية، فهي تشرح لكل من يؤمن بها ويعتقدها معنى وجوده وأسباب تصرفاته كما تعكل على توجيه خيارات الانسان وسلوكه وضبط الخلافات الانسانية وتبرير الوضع القائم".[1]

وتعرف أيضا على أنها مجموعة الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع، وترشد وتوجه أفعال الانسان في مجالات الحياة المختلفة "الدين والفلسفة والعلم والسياسة...الخ".

كما تعرف أيضا على أنها جملة من الآراء والمبادئ والمعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد، والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والفلسفية والدينية والعلمية.

وكثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر "العقيدة الماركسية" أو إلى سياسي "مثل عقيدة مونرو" أو إلى حركة أفكار "العقيدة الليبرالية". وتأخذ العقيدة بعدا ايديولوجيا إذا شكلت نظاما متناسقا ومنسجما من التصورات للعالم، والتي تقبل على أنها صحيحة وصادقة دون نقد أو مناقشة.

ثانيا: تعريف العقيدة الأمنية

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها باعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة في بعدها الداخلي والخارجي، وعليه نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ تمثل العقيدة

[1]– فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004). ص 99.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية وقانونية تحدد توجه صناع القرار في السياسة الداخلية والخارجية، فهي تعد التعريف الجيوسياسي لمصالح الدولة.

وتمد العقيدة الأمنية الفاعلين الأمنيين في الدولة أو الوحدة السياسية بإطار نظري متناسق من الأفكار والرؤى يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني.

إن العقيدة الامنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة، وتسطر الدول عقيدة أمنية لمحاولة التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها ومن خلالها تقوم الدول بتعريف التهديدات والمخاطر التي توجهها، فهي تمثل تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما يحدد أفضل السبل لتحقيقه وعادة تكون اطروحات وتوجهات صناع القرار.[1]

العقيدة الأمنية هي مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني، وقراراتها على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، والتي تحدد نظرة وقراءة صناع القرار لبيئتهم الأمنية، وكيفية استخدام القوة الوطنية بكافة أشكالها (سياسية، اقتصادية، عسكرية...الخ)، وطيفية توظيف هذه القوة الوطنية لتحقيق أهداف استراتيجية، وطبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.

وتسمح العقيدة الامنية للقادة السياسيين للدولة (صناع القرار) بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح وتبرير أفعال الدولة للدول الأخرى، وتعريف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي.

[1]– صالح زياني، "العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر. جامعة محمد خيضر بسكرة. عدد: 05. ص 290.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكيات الدول الأخرى، وتساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وتمد الفاعلين الأمنيين بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني، وذلك من خلال تحديد ما يلي:

1- من نحن؟ أي كيف ترى وتعرف الدولة نفسها وتريد أن تكون؟

2- ماذا نفعل؟ أي ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة الأمنية؟

3- كيف نفعل هذا؟ أي كيفية تنفيذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها؟

4- كيف كنا نفعل هذا في السابق؟ أي كيف كانت السياسات الأمنية تنفذ في السابق؟

وتساهم المؤسسات والتاريخ والايديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية مع اختلاف درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة السياسة الديمقراطية والأنظمة التسلطية غير الديمقراطية، وقد تصنع من طرف قائد سياسي كرئيس دولة أو كبير دبلوماسييها وتأخذ اسمه فيما بعد (عقيدة بريجينيف وعقيدة مونرو...الخ).

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية

هناك عدة مرتكزات أو عوامل تساهم في عملية بناء وصياغة العقيدة الأمنية لأي دولة، منها العوامل التاريخية والايديولوجية والجغرافية والسياسية...الخ، وهذا ما سنبينه في هذا الاطار.

العامل التاريخي: ويعد من أهم المرتكزات والعوامل المنشأة للعقيدة الأمنية للدول، فالتجارب التاريخية التي مرت بها الدولة تساهم بقسط وافر في صياغة عقيدتها الأمنية وتحدد أسسها. فالعوامل التاريخية لها تأثير كبير على العقيدة الأمنية للدولة عند التمييز بين العدو والصديق، وعند تحديد المخاطر والتهديدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحديات الأمنية، فالدول التي حاربت بعضها وشهدت نزاعات وحروب فيما بينها في الماضي، تصنف بعضها البعض كعدو بَيِنْ أو محتمل، أو كتهديد كامن، كذلك الدول المعروف عنها تاريخيا متنافسة تبني عقيدتها الأمنية على عدم ترك المجال لمنافستها أن تتفوق عليها.

العامل الجغرافي: الجغرافية عامل مهم أمنيا، فموقع الدولة الجيوبوليتيكي يساهم في عملية صياغة العقيدة الأمنية للدولة.

العامل الأيديولوجي: تساهم الأيديولوجية بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، فهي تمدها بالاطار الفكري والعقائدي والمبادئ والقناعات التي توجه سلوك الدولة في تعاملها مع الأخطار والتهديدات، وكذلك تحدد وتوجه سلوك الدولة الخارجي. فالأيديولوجية تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الأمني والاستراتيجي والعسكري، فالعقيدة الأمنية هي اسقاط لمضمون أيديولوجية الدولة على المجال الأمني، فهي تقدم تفسيرات للظواهر والوقائع الأمنية وكيفية التعامل معها.

العامل السياسي: طبيعة النظام السياسي للدولة (ديمقراطي، تسلطي، شمولي، تيوقراطي...الخ)، كذلك مؤسسات الدولة، عوامل لها تأثير كبير في رسم وصياغة العقيدة الأمنية للدولة. فبالنسبة للمؤسسات (الحكومية وغير الحكومية)، نجد المؤسسة أو الهيئة التنفيذية للدولة، كرئيس الدولة أو الجمهورية الذي يستعين بمستشاريه في وزارة الدفاع أو وزارة الأمن الوطني، ووزارة الخارجية، وأجهزة المخابرات والاستعلامات، والقوات المسلحة، واللجان التشريعية...الخ، لرسم وصياغة العقيدة الأمنية. كما يمكن أن تؤثر المؤسسات الأخرى غير الحكومية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، منظمات...الخ)، ومراكز البحوث والدراسات، والشخصيات الأكاديمية المتخصصة، في عملية رسم وصياغة العقيدة الأمنية للدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة وواقع التهديدات: شكل وطبيعة التهديدات والأخطار الأمنية تحدد شكل العقيدة الأمنية للدولة، فأغلب الدول اليوم انتقلت من كونها تعتمد على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب، إلى المفهوم الموسع للأمن وهو الأمن اللين، في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم.

فإذا كانت مثلا التهديدات ذات طبيعة تقليدية عسكرية برية، فإنه يتحتم على الدولة أن تبني وترسم عقيدتها الأمنية للتعامل مع هكذا تهديدات ، وذلك بالتركيز على تطوير وزيادة حجم وقوة قواتها البرية، وكذلك الأمر مع بقية التهديدات الأخرى (تهديدات بحرية بناء عقيدتها وفق بناء وتطوير قوتها البحرية، أما القوة الجوية أصبحت محل اهتمام معظم دول العالم اليوم وذلك بكونها قوة ضاربة وفعالة، وتعتبر عامل حاسم في الحروب والمعارك)، أما إذا كانت التهديدات من طبيعة غير تقليدية لاتماثلية (غير عسكرية) فيجب بناء عقيدة أمنية تتماشى مع متطلبات مواجهة والتصدي لهذه التهديدات.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية والاستراتيجية العسكرية

تعتبر الاستراتيجية الأمنية ركيزة أساسية تنطلق منها الدولة لمواجهة مختلف التهديدات والأخطار الأمنية المحدقة بها، لذلك نحاول التطرق إلى هذا المفهوم ودوره المحوري في الفعل الأمني للدولة، كما نتناول استراتيجية الأمن الوطني، والاستراتيجية العسكرية وعلاقتها بالعقيدة العسكرية.

أولا: مفهوم الاستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية

1- تعريف الاستراتيجية (Strategy): الاستراتيجية (Strategy) كلمة مشتقة من اليونانية (Strato) والتي تعني جيش، ومن مشتقاتها أيضا كلمة (Stratego) التي تعني فن القيادة، وكذلك (Stratagem) التي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو.[1]

[1]- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. الطبعة الأولى. (عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006). ص 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستراتيجية مصطلح واسع المعنى متعدد الوجوه، ارتبط تاريخيا بفن الحرب وقيادة القوات المسلحة[1]، وعندما ظهر علم الحرب أصبحت الاستراتيجية فرعا من فروعه، وبدأت الجهود العلمية على نحو جاد بتدوين فن الحرب مع **نيكولا ميكيافيلي** في كتابه "فن الحرب". وقد عرف **كارل فون كلاوزوفيتز** (Karl Von Clausewitz) الاستراتيجية بأنها "استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب". أما **فوندر جولتز** (Von der Goltz) فقد عرف الاستراتيجية بأنها "اتخاذ الاجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل". وعرفها ليدل هارت بكونها "فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة أو طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية". وعرفها **مولتكه** (Helmuth Von Moltke) بأنها "عملية الموائمة الصحيحة للوسائل الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف" وعرفها **ريمون آرون** (R. Aron) بأنها "قيادة مجمل العمليات العسكرية".

ومجمل التعاريف السابقة يغلب عليها الطابع العسكري، فهي ترى الاستراتيجية في النشاط العسكري في الميدان، أو استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي تشن الحرب من أجلها، فهذه التعاريف تجعل من الاستراتيجية تعبير يستخدم للدلالة على الاستراتيجية العسكرية التي تعني استخدام القوة المسلحة للدولة لتحقيق أهدافها. وبالتالي فهي لا تمثل إلا جانبا واحدا من جوانب الاستراتيجية بمفاهيمها ومعانيها الشاملة.[2]

وهي علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى.[3]

[1]– خليل حسين وحسين عبيد، الإستراتيجيا. الطبعة الأولى. (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2013). ص 07.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق. ص 20.

[3]– عبد الوهاب الكيالي و آخرون، موسوعة السياسة. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979). ص 40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاستراتيجية هي "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي اطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب".[1]

2- شروط وضع الاستراتيجية:

هناك شروط لابد من مراعاتها في وضع وبناء كل استراتيجية وتتمثل فيما يلي:

1) وضوح الأهداف وتكاملها: يفترض أن تكون الأهداف واضحة وسليمة وغير مبهمة أو معقدة، كما يجب أن تتسم هذه الأهداف بالاتساق المنطقي وعدم التناقض في اطار الاستراتيجية الواحدة، أو بين الاستراتيجيات المختلفة.
2) واقعية الأهداف وحقيقتها: ستلزم وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها ومن ثمّ تكافؤ القدرات والموارد مع الأهداف.
3) العقلانية والتخصص: عملية وضع الاستراتيجية هي عملية تتضمن اختيارات عقلانية في العلاقة بين الوسائل والأهداف، فالعقلانية يقصد بها الدراسة العلمية للواقع وللبدائل المختلفة والاختيار العلمي بين هذه البدائل، وتتضمن هذه العملية معرفة الأهداف ودراسة الأساليب لإنجازها، وتحديد الكلفة النسبية لكل من هذه الأساليب مقارنة هذه الأساليب ببعضها البعض، وتحديد الأسلوب أو مجموعة الاساليب المثلى.[2]
4) الاستمرارية: تتصف الاستراتيجية بالدوام والاستمرار فطالما أن الأهداف التي تسعى إليها الدولة هي مستمرة، فإن عملية التخطيط الاستراتيجي تتصف هي الأخرى بالاستمرارية.

---

[1]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق. ص 27.

[2]- فوزي حسين حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا. الطبعة الأولى. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2012). ص 81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) المرونة: يجب أن تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة وغير المتوقعة في الظروف الاعتيادية مثل حالة الحرب وهذا يفترض أن تحدد البدائل المناسبة في مثل هذه الظروف.[1]

3-تعريف الاستراتيجية الأمنية:

يشير المفهوم الأمني للاستراتيجية بأنها "الطريق أو السياق أو الاسلوب الذي تستطيع الدولة من خلاله توظيف كافة الامكانيات والقدرات المتاحة لدى كافة الأجهزة والمصالح والأدوات الأمنية لمواجهة موقف أو مشكلة أو ظرف أمني سعيا لتحقيق الأمن بكافة مضامينه وتطويع القدرات لتلائم ظروف الواقع، وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة وبشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني، أو يعوق احتواءه أملا في توفير الاستقرار الأمني المنشود".[2]

ويرى آخرون أن الاستراتيجية الأمنية هي "الكيفية التي بها وعن طريقها يمكن أن نحشد كل الامكانيات والطاقة البشرية والاقتصادية لدولة ما أو مجموعة من الدول"، وبدا جليا أن الاستراتيجية الأمنية لابد أن تتضمن العناصر التالية:

- حصر وتحديد الامكانيات والطاقات المتاحة وحسن توظيفها؛
- أن يتم وفق خطة محكمة وحاسمة تتسم بالمرونة لمواجهة موقف أو مشكلة أو ظرف أمني؛
- أن تهدف إلى تحقيق غايات أو أهداف محددة تخدم الأمن.[3]

ويرى الخبراء أن السمات والملامح العامة للاستراتيجية الأمنية على الأصعدة المختلفة لابد من مراعاة المنهج والأسلوب العلمي، وذلك من خلال ما يلي:

---

[1]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق. ص ص: 29-30.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق. ص 41.

[3]- أحمد ضياء الدين خليل، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1992). ص 29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ الاعتماد على التخطيط الأمني لدراسة حجم الموقف أو الظاهرة أو المشكلة، والتعرف على حجم وأبعاد كافة الامكانيات والقدرات المتاحة لتسخيرها بعد ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة؛
- ✓ تتسم الاستراتيجية الأمنية بالواقعية سواء في العامل المنشيء لها (الموقف الأمني) أم في تجنيد الوسائل القادرة على مواجهة وتحقيق الأهداف؛
- ✓ تحتم طبيعة الاستراتيجية الأمنية السعي إلى تحقيق أهداف محددة ومعرفة مسبقا تتمثل في احتواء الموقف الأمني، والقضاء على كافة آثارها، والحيلولة دون استعمالها في المستقبل؛
- ✓ تتسم الاستراتيجية الأمنية بالحركية الناتجة عن استهدافها مواجهة موقف أو مشكلة واقعية، يستحيل تحقيق المطلوب بالنسبة لها إلا عن طريق عمل استراتيجي يعتمد أساسا على الحركة والتكتيك؛
- ✓ تتوقف درجة النجاح في العمل الاستراتيجي على قدرته في تحقيق المبادرة والمفاجئة لمصدر الخلل الأمني سواء تمثل في موقف أو ظاهرة أو مشكلة أو حالة، وذلك حتى لا تتاح الفرصة أمام الخارجين على الأمن أو الرغبين في النيل منه للتخطيط لعمل مجهض يحول دون تحقيق الاستراتيجية لأهدافها.[1]

4- استراتيجية الأمن الوطني:

وهي الوثيقة الأساسية التي تحدد إعداد الخطط الدفاعية الوطنية، وتشمل على الأهداف وتوضح التعريفات والمفاهيم، وتحدد العلاقات القائمة بين العمليات السياسية لكافة الهيئات المعنية بضمان الأمن في الدولة بهدف تعزيز الأعمال والأنظمة المحددة التي تنفذها مؤسسات الدولة المختصة بفرض سيادة القانون والمؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية والمسئولة عن تنفيذ المصالح الرئيسية للدولة وحمايتها

[1]- بابكر عبد الله الشيخ، نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011). ص ص: 34-35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضمانها بصورة موحدة ومنسقة. وضع أندريه بوفر الاستراتيجية الوطنية، على رأس الاستراتيجيات الأخرى، وأخضعها للسياسة الوطنية للدولة، علاوة على ربط الاستراتيجية الوطنية بالحرب الشاملة، مما جعلها أقرب إلى المجال الوطني، وعرفها بأنها: "الفن المنطقي لاستخدام القوى لتحقيق الإرادات".[1]

وهي تلك: "العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتحقيق المصلحة الوطنية المتاحة، تحت جميع الظروف، لإنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق مصالح الأمن الوطني للدولة".

وتشمل استراتيجية الأمن الوطني أبعاد رئيسية تتمثل في:

- مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة، والتي تصاغ على هدى ومبادئ الأمن القومي واعتباراته؛

- ضرورة توافر القيادة القادرة على إدارة هذه الخطط؛

- أن هذه المبادئ ليست مطلقة، وإنما تتحدد على أساس قوة الدولة المتاحة وقدراتها القومية؛

- أن تلك المبادئ والخطط تتشكل على هدى طبيعة النظام الدولي المعاصر.

5- الاستراتيجية الأمنية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية:

تعتبر العقيدة الأمنية المبدأ التوجيهي والاطار النظري لصياغة الاستراتيجية الأمنية للدولة، التي تتحدد عن طريق عدة عوامل تشمل التهديدات المحلية والاقليمية والدولية، والجغرافيا، والثقافة السياسية، والقدرات العسكرية، والحاجات الاقتصادية، وصناع القرار...الخ.

[1]- - خليل حسين وحسين عبيد، مرجع سابق. ص 18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالاستراتيجية الأمنية هي تطبيق واسقاط لمبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع، فهي أداة لتكريس أفكارها وتصوراتها عن كيفية تحقيق الأمن ومواجهة التهديدات، والاستراتيجية الأمنية هي فن ممارسة العقيدة الأمنية، فهي الاطار الذي يستخدم لبيان كيفية قيام الدولة بتوفير الأمن لمواطنيها.

ثانيا: مفهوم الاستراتيجية العسكرية وعلاقتها بالعقيدة العسكرية

1-تعريف الاستراتيجية العسكرية:

عرف **كلاوزوفيتز** الاستراتيجية العسكرية بأنها:" استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، فهي لا تهتم إلا بالاشتباك ولكن نظريتها تدخل في تقديراتها عامل النشاط الخاص، أي نشاط القوات المسلحة نفسها، والعلاقات الرئيسية القائمة بينها، لأن هذه العلاقات هي التي تحدد الاشتباك".[1]

بحيث يرى **كلاوزوفيتز** أن الاستراتيجية العسكرية "هي فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للحملات العسكرية وإنها فن استخدام المعارك لتحقيق أغراض الحرب، فهي تحضير أو تطوير خطط الحرب وربط وتنسيق الأنشطة المتتالية التي تقود إليها، أي أنها تخطط الحملات المنفصلة وترتب الاشتباكات التي ستحارب في كل منها".[2]

ووضع **كلاوزوفيتز** للاستراتيجية العسكرية مهام محددة هي : التخطيط للحرب الذي يضم سلسلة من الاعمال التي تقود إلى تحقيق هدف الحرب، و لابد على الاستراتيجية العسكرية أن تواكب العمل في الميدان حتى تقدر على اجراء التعديلات الضرورية في حينها، ولما كان القائد وعبقريته تكمن في قدرته على الموائمة بين الوسائل والهدف، والتي تظهر من خلال النتائج التي يحققها، وهذا أمر مهم جدا ضمن

[1]- محمد عبد القادر الداغستاني، مرجع سابق. ص 114.
[2]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق. ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظور العسكري. كما يرى أيضا أن الاستراتيجية العسكرية لابد عليها وضع خطة الحرب وأن تحدد هدف الحرب وهي سلسلة أعمال معنية بالتخطيط المسبق للحرب وهي كلها تجري وقت السلم.[1]

أما **انطوان هنري جوميني** (Antoine Henri Jomini) فأعطى للاستراتيجية العسكرية مهام محددة وواضحة والتي وردت في كتابه "الدراسة الموجزة"، وتتمثل في: تحديد مسرح أو ميدان الحرب ومختلف الخطط التي يجعلها في هذا الميدان ممكنة، تعيين المناطق الحاسمة تبعا لتلك الخطط وتحديد أصلح الاتجاهات، تعيين الغرض هجوميا أو دفاعيا، اختيار خطوط العمليات، اختيار أفضل الخطوط الاستراتيجية بالنسبة لعملية محددة، وكذلك المناورات المختلفة التي تتضمن هذه الخطوط في مختلف خطط العمليات الممكنة، وغيرها. مما يعطي الدليل إلى نظرته العميقة والدقيقة لموقع الاستراتيجية العسكرية ومهامها، وهو في هذا المجال يتشابه مع ما توصل إليه كلاوزوفيتز.[2]

الاستراتيجية العسكرية هي فن وعلم، فهي فن لأنها مرتبطة بقدرة وقابلية القيادة التي تمارس هذا النشاط فالقيادة ذات القبليات المتميزة التي تجمع بين الابداع والعبقرية، وهي علم لأنها مرتبطة بالتطورات العلمية من نظريات حربية وتكنولوجية التي كانت حصيلة البحث والدراسة والتطوير على مر التاريخ، كما أن حلول ومشاكل الاستراتيجية العسكرية لابد وأن تجري من خلال جانبين، جانب نظري وجانب عملي. الجانب النظري يشمل كل ما له علاقة بالعلم العسكري الذي يبحث في الحرب كمفهوم وتاريخ الحروب والصراعات التي لها علاقة بتاريخ الدولة ومحيطها الاقليمي ومدى تأثير تلك الصراعات والحروب عليها، ومدى تأثير العوامل المادية والفنية والمعنوية والسياسية على الصراع المحتمل وكذلك القوانين المميزة للصراع المسلح وطابع الحرب المقبلة والموقف السياسي والاستراتيجي الراهن والامكانيات الفعلية المتاحة وعلى ضوئها تصاغ النظريات العسكرية الملائمة.

[1]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق. ص 115.

[2]-محمد عبد القادر الداغستاني، مرجع سابق. ص 116.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الجانب العملي فهو يتعلق بطريقة وفن إعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب، وكيفية خوض الحرب، ورغم أن الاستراتيجية العسكرية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل والاستنتاجات النظرية إلا أن تطبيقها يتوقف على قدرات القادة العسكريين وعلى علاقتهم بالمسئولين عن سياسة الدولة، حيث كثيرا ما يؤدي تدخلهم وعدم معرفتهم إلى خلق تأثيرات مضادة لتلك النظريات لذلك من الضروري جدا لنجاح القيادة التنسيق بين القيادتين على أسس الفهم والمعرفة بالحرب كعلم وفن.[1]

الاستراتيجية العسكرية وعلاقتها بالعقيدة العسكرية: العقيدة العسكرية تكون حاضرة دائما عند وضع الاستراتيجية العسكرية، سواء في مجال بناء القوات المسلحة أو استخدامها، فالعقيدة العسكرية ترسم المسار العام للاستراتيجية العسكرية عند وضع الخطط العامة وخطط بناء القوات المسلحة أو استخدامها، كما ترسم مسار العقيدة القتالية التي تصبح وسيلة تنفيذ العقيدة العسكرية في مجالات التنظيم والتسليح والتدريب واستخدام القوات المسلحة، إذن الاستراتيجية العسكرية هي الجانب التنفيذي والعملي للعقيدة العسكرية. والتخطيط الاستراتيجي يبدأ من التوجيه الأولي الذي تعده القيادة الذي يستند في توجيهاته على أهداف الاستراتيجية الشاملة، ويصدر إلى القيادة العامة للقوات المسلحة والتي تضع الخطة العامة وهي الخطة الاستراتيجية التي تتحدد بموجبها عملية بناء واستخدام القوات المسلحة لتحقيق الأهداف السياسية. وهناك يكون للعقيدة العسكرية الدور الرئيسي في رسم الخطة العامة وبموجب هذه الخطة تصدر التوجيهات إلى قيادات فروع القوات المسلحة ، ثم تصدر التوجيهات إلى قيادات الجيوش أو الفيالق، وهو المستوى العملياتي لفن الحرب، ثم تليها الأوامر إلى قيادات الفرق وما يعادلها وهو المستوى التعبوي لفن العمليات، وضمن هذه الآلية يكون دور العقيدة العسكرية حاضر استراتيجيا وعملياتيا وتكتيكيا.[2]

[1]– محمد عبد القادر الداغستاني، مرجع سابق. ص ص: 120–119.

[2]- نفس المرجع، ص 200.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استنتاجات الفصل الأول:

يمكننا في خلاصة هذا الفصل أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- الأمن، مفهوم معقد وغامض وخلافي، فهو لم يتفق على تعريف جامع شامل له إلى يومنا هذا رغم المحاولات الكثيرة للعديد من المفكرين والمنظرين، كما أنه من الصعب تحقيقه على أرض الواقع، ولكن بالرغم من ذلك يمكن قياسه انطلاقا من أبعاده ومستوياته ومؤشراته المختلفة، وقد عرف مفهوم الأمن العديد من التحولات والتغيرات متأثرا بالبيئة الأمنية الدولية، وواكب هذا التطور في الدراسات الأمنية بروز العديد من النظريات حاولت تفسير الأمن والالمام بمختلف أبعاد الظواهر الأمنية ودراستها دراسة علمية دقيقة.
- واكب تطورات البيئة الأمنية الدولية بروز تهديدات أمنية جديدة لاتماثلية أو التهديدات غير التقليدية التي ما فتئت خطورتها تزداد يوما بعد يوم على أمن الدول والمجتمعات والأفراد، هذه التهديدات العابرة للأوطان والقوميات أصبحت تهدد البشرية ككل في وجودها وأمنها واستقرارها على أكثر من صعيد ومجال، ومن هنا برزت العديد من الجهود لمواجهتها ومحاولة التصدي لها، ومن بين تلك الأطر نجد التعاون الأمني الاقليمي، الذي يعتبره العديد من المفكرين من أبرز الطرق وانجعها لمواجهة هذه التهديدات غير التقليدية.
- إن مواجهة والتصدي لمختلف التهديدات والأخطار والتحديات الأمنية، يتطلب وجود عقيدة أمنية للدولة تستند على مجموعة من المرتكزات والعوامل والمبادئ، التي تحدد هذه التهديدات وسبل التصدي لها ومواجها وفق آليات واستراتيجيات محددة بدقة من طرف صناع القرار في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الحراك العربي الراهن "الربيع العربي" وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهد العالم العربي في السنوات الأخيرة عدة تحولات وتغيرات كان لها كبير الأثر على الدول والمجتمعات وعلى أوضاع المنطقة ككل، ولعل من أبرز هذه التحولات هي الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية منذ نهاية سنة 2010، من انتفاضات شعبية وجماهيرية ضد الأنظمة الحاكمة مثلما حدث في تونس ومصر، وتحول بعضها إلى تمرد مسلح ضد النظام مثلما شهدته ليبيا، وبعض الدول دخلت جراء هذه الانتفاضات في دوامة من العنف والاقتتال الداخلي يكاد يصل إلى درجة الحرب الأهلية مثلما يحصل في سوريا واليمن.

هذه الأحداث والحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية أحدث جدلا كبيرا من الناحية السياسية والأكاديمية، وقد سمته بعض الأطراف "الربيع العربي" وهذا المصطلح تبنته وسائل الاعلام والدوائر الغربية، بل أصبح هو المصطلح المتداول اعلاميا لوصف الأحداث والحراك السياسي الذي تشهده بعض الدول العربية على غرار تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا. وهذا يعبر من وجهة نظرهم إلى أن العالم العربي والشعوب العربية عانت كثيرا من الاستبداد والدكتاتورية وهذه الأحداث والحراك السياسي مكن هذه الشعوب من الاطاحة ببعض الحكام والمستبدين مثل الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، والمصري حسني مبارك، والقضاء على الزعيم الليبي معمر القذافي، هؤلاء لم يكن أكثر المتفائلين يتنبأ بإزالتهم من السلطة يوما.

لكن ما يلاحظ أن جل هذه الدول التي شهدت حراكا سياسيا أو "ربيعا عربيا" مع مرور وقت قصير برزت نتائج عكسية غير ما كانت تحلم به الجماهير المنتفضة، وتحول الربيع إلى شتاء مظلم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التعريف بالحراك السياسي العربي الراهن

نظرا لما يجري في المنطقة العربية من أحداث وتحولات بسبب الحراك السياسي الراهن والتغيرات التي أوجدها وكذلك المحتملة، نحاول تسليط الضوء على ما يحدث من حيث ضبط المفهوم والأسباب والنتائج والتداعيات المحتملة وكذلك دور العوامل الخارجية فيه.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الحراك السياسي العربي

نقصد بالحراك السياسي العربي أو ما أشتهر بتسميته إعلاميا بـ "الربيع العربي" (The Arab Spring) الأحداث والتحولات التي شهدتها بعض الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وبدية عام 2011، والتي لا تزال مستمرة أحداثها أو تداعياتها، هذه الأحداث والتحولات شملت كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية...الخ[1]، وسيكون لهذه الأحداث التي لاتزال تداعياتها مستمرة انعكاسات على الدول العربية والوضع الاقليمي واعادة تشكيل مستقبل منطقة الشرق الأوسط. وكانت صحيفة الاندبندنت البريطانية (The Andependent)هي أول من استخدم مصطلح الربيع العربي (the areb spring) لوصف ما يجري في الدول العربية من أحداث.

أولا: ضبط المصطلحات

لتحديد طبيعة ما يحدث في العالم العربي، ونظرا للخلط الواسع في استخدام المصطلحات والمفاهيم لتوصيف ما يجري، كان لزاما علينا أولا ضبط وتحديد المفاهيم المتداولة كالثورة والانتفاضة والتغير...الخ، حتى يتسنى لنا تدقيق الوصف العلمي والأكاديمي لما يحري في العالم العربي من أحداث.

[1]- جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية. (القاهرة [د.ذ.م]، 2013). ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) مفهوم الثورة(Revolution):

يقول ابن منظور في لسان العرب: "ثار الشيء هاج، وثورة الغضب تعني حدته"، ويستخدم العرب كلمة "فتنة" لوصف العنف الذي يزعزع التوازن السياسي والاجتماعي، وكلمة "الخروج" بمعنى الاحتجاج طلبا للعدالة ودفعا للظلم.

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، ما قد تكون سلمية، تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.[1]

الثورة ظاهرة تاريخية مجتمعية، ترتبط بجوانب حياة الانسان كلها، وهي تعني تغييرا كبيرا مفاجئا في أوضاع قائمة، يسفر عن أوضاع جديدة، لم يكن ثمَ عهد بها.[2]

الثورة عند سان سيمون هي مرحلة من مراحل التطور التاريخي، وعند كارل ماركس قفزة من تشكيلة اجتماعية واقتصادية إلى تشكيلة أكثر تقدما، ويعتبر ماركس أن الصراع الطبقي هو الموضوع الرئيسي للتاريخ الذي ينتهي بالثورة، فالثورة هي أداة للتقدم الحتمي، شرطها وجود التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، والشكل الاحتكاري للملكية، تناقض يوسع الشعور بالظلم والاستغلال، واستبدال العلاقات الاجتماعية القديمة بعلاقات جديدة لا يجري تلقائيا، بل يتطلب تدخل القوى التقدمية للقضاء على النظام الاجتماعي القديم.

---

[1]– شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003). ص 47.

[2]– عبادة كحيلة، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور. (القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، طبعة أولى، 2004). ص 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعرف الثورة على أنها تغيير شامل وجذري بعيد المدى في طرق التفكير وفعل الأشياء، فالمعنى الدقيق للثورة يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضا الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق وعلى المدى الطويل، ينتج عنه تغير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي اعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية والاجتماعية.[1]

الثورة هي تغيرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة.

ويعرفها مالك بن نبي بقوله :"الثورة في جوهرها عملية تغيير، غير أن لهذا التغيير أسلوبه وطبيعته، فأما الاسلوب فيتم بالسرعة ليبقى منسجما مع النسق الثوري، وأما طبيعة التغيير فإنها تتحدد في نطاق الجواب على السؤال التالي: ما هو الموضوع الذي يجب تغييره ليبقى التغيير متماشيا مع معناه الثوري؟".[2]

ونجد أن مالك بن نبي قد حدد أركان الثورة في:

- حدوث التغيير؛
- أسلوب التغيير "السرعة"؛
- طبيعة التغيير وتحديد الأهداف والمواضيع المراد تغييرها بشكل واضح؛
- وسائل التغيير والمنهج السليم في الحركة الثورية.

[1]– خير الدين حسيب، "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة". المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 386، (أفريل 2011). ص 9.

[2]– مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه. الطبعة الثانية. (دمشق: دار الفكر، 1988). ص 49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الثورة ليست فقط في المجال السياسي، وإنما تطال كل المجالات لاسيما الاجتماعية والثقافية، وهذا ما يبينه مالك بن نبي لما أكد أن أي ثورة يجب أن تتم في إطار عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء.[1]

وأينما كانت الثورة (المجال الذي انطلقت منه) يجب أن تستند إلى معايير أخلاقية "النقد الثوري" كعلاج دائم المفعول لتصحيح مسار الثورة وحمايتها من كل الآفات التي يمكن أن تصيبها أثناء مسارها، لأن التغيير لا يكون بحاكم يسقط، ولكن بشعوب تصنع النهضة والحضارة والثقافة والفكر.

الثورة تتطلب اسقاط النظام الحاكم؛ ووجود سلطة أو هيئة أو نخبة للدفاع عمل أنجز؛ وبناء نظام جديد، فالثورة لا تنتهي بمجرد اسقاط رموز النظام، بل الأصعب هو تقديم البديل وبناء النظام الجديد.

فالثورة هي عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر، فتاريخ الثورات يؤكد أنها تؤدي إلى تغيير تاريخي راديكالي للأوضاع القائمة وتحدث الثورة غالبا في مجتمعات يسودها الاستبداد والفساد والظلم وتراجع أو انعدام الحريات الفردية والجماعية.

2) مفهوم التغير:

يعني جعل الشيء أو الظاهرة على غير ما كان عليه، أو هو انتقال المجتمع بارادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا. وتتطلب عملية التغير تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغير، وكذلك تحديد المسار الذي يسلكه المجتمع لتحقيق التغير الشامل بناءً على مرتكزات فكرية وحضارية تتماشى وطبيعة التغير ومراحله.

[1]- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي (ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو). (دمشق: دار الفكر، 2002). ص 120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتميز التغير الاجتماعي بخصائص لا تتوفر في باقي حالات التطور الاجتماعي، وتتمثل بالأساس في الشمولية (Globalisme) من حيث مستويات ومجالات التغير، والجذرية (Radicalisme) من حيث طبيعة ومضمون القيم، والإيمان بضرورته من قبل "الذات" التي هي في نفس الوقت موضوع "l'Objet" التغير.

فمشروع التغير يصدر عن "الذات" الراغبة في التغير، لأنه مشروع يتأتى بدافعية ذاتية، وهذا يعني انطباق "الذات" على "الموضوع" في مشروع التغير بحيث يعد هذا الانطباق من محددات مسارات التغير. أي أن التغير قبل أن يكون ثورة على الواقع يكون ثورة على ما بالنفس المجتمعية من ركون وخمول بحيث يستهدف أفراد المجتمع في كيانهم وذواتهم بمعنى أنه تصبح للناس في المجتمع تصرفات مخالفة لسلوكهم في الماضي، تصرفات وذهنية جديدة تتماشى ومقتضيات التغير المنشود.

وهكذا فإن التغيرات الاجتماعية الحاصلة من حالات وأوضاع الانحطاط الحضاري نحو حالات وأوضاع الارتقاء الحضاري، هي أولا تغيرات في ذوات الناس قبل أن تمس تركيبة وطبيعة الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهم. وتغير النفس كما يقول مالك بن نبي "يعني حملها على تجاوز وضعها المألوف"[1]، بتوفير الدافع الداخلي لدى الجماهير من أجل التغير المنشود.

وهكذا فان التغير الاجتماعي والمجتمعي، هو عملية واعية في لحظات حاسمة من عمر المجتمعات وليس مجرد انسياق في السير. إن التغير بهذه الخصائص، هو انتقال متسارع من حالة ووضعية نفسية مجتمعية دنيا إلى حالة ووضعية نفسية مجتمعية أرقى في دراجات التنمية والتقدم، بما فيها تنمية شخصية الفرد وقدراته على العطاء الحضاري[2].

[1] – مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي (ترجمة عبد الصبور شاهين). (دمشق: دار الفكر،1981). ص48.

[2] – خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع. الطبعة الأولى. (بيروت: دار الحداثة ، 1984). ص 74.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التغير هو انتقال يتطلب إرادة مجتمعية حضارية تحقق القطيعة بالممارسات التي تعيد إنتاج الماضي في الحاضر باستمرار، أي أننا في مسارات التغير نكون بصدد ثورة وانبثاق لواقع جديد يحقق قطيعة نوعية بقيم وممارسات الماضي.

ونؤكد أن كل مسارات التغير الاجتماعي عبر التاريخ وليس التي حصلت في أوروبا فقط، تكون مصحوبة حتما بحراك نفسي واجتماعي وترشيد للأدوار الاجتماعية وفقا لمفهوم "الترشيد" الذي تبلوره كل ثقافة. مسارات تعيد النظر في ترتيب المناصب والأدوار الاجتماعية والمهنية حسب الأولويات التي ترسمها القيم والثقافة التي قام عليها ومن أجلها هذا التغير.

ويتضح مما سبق ذكره أن التنمية في كل مجالاتها بما فيها السياسية وما تقتضيه من حراك سياسي واجتماعي ونفسي كبير، وباعتبارها ثورة على الانحطاط والتخلف، هي نتاج مسارات تغير لا تحول، مسارات مشروطة بوجود ما يسميه مالك بن نبي بالإرادة الحضارية.

وهكذا نخلص إلى أن التغير المجتمعي ليس تطورا عاديا بل هو تطورا مفاجئا نوعا ما للأحداث، وهذه الخاصية لن تبطل فيه كونه ردا منطقيا عليها. التغير المجتمعي يكون جذريا وسريعا في تفاعل ميكانيزماته، يضع الأحداث في اتجاه جديد تماما فيشكل منعطفا لها ثم يتوقف على أن يظل تغيرا ليصبح تطورات عادية للأحداث، قد تتخللها تحولات ما يعنى إصلاحات.[1]

[1] – سلوى بن جديد ، النمو الاقتصادي الرأسمالي وتأثيراته على حاضر ومستقبل أمن العالم. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، مارس 2010. ص66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات التغير: هناك أربع مؤشرات للتغير هي

1- **الانتقال:** وهو انتقال تجمع بشري (دول، مؤسسات، حركات، أحزاب...الخ) من حالة إلى حالة أخرى غير ما كانت عليه في السابق، لتصبح طرفا فاعلا في الأحداث، وتحقق التنمية والنهضة المستهدفة، وتمارس دورها في إعمار الكون؛

2- **الإرادة:** أي الرغبة والإرادة الجماعية للمجتمع بمختلف مؤسساته وهيئاته وأفراده؛

3- **من حالة اجتماعية محددة إلى أخرى:** وتشمل الحالة الاجتماعية أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية المختلفة كنظم الأسرة والاقتصاد والسياسة والنظم التشريعية والقضائية والدينية، ومنه يتسع نطاق التعريف ليشمل عمليات التغير في مناحي الحياة المختلفة؛

4- **تطور أكثر:** ويكون الانتقال إلى الأمام، وبناء قدرة المجتمع على الفعل.

3) مفهوم التحول:

بالعودة إلى القاموس الفرنسي (Le Petite Larousse) نجد أن أصل الكلمة هو : (Metamorphos)، وهي من جزئن (Meta) وتعني تغيير، و (Morphose) وتعني الشكل، أي أن التحول يعني تغيير الشكل من حالة إلى أخرى بطريقة مفاجئة وعنيفة في مرحلة من مراحل التطور، نتيجة تعرض الشيء أو الظاهرة لعوامل تكون في الأصل سلبية.

التحول هو تطور يحصل في النسق، تطور يتميز بكونه جزئي أو شكلي أو سطحي، ويمكن حتى أن يكون عميقا، لكن لا يمكن أن يكون جذريا وإلا كان تغيرا. مسار التحول يقتضي من "الذات" التمثّل لقيم التحول كأقصى حد، التحول هو تغيير تخطط له " الذات " في مشروع التحول، وقد يخطط له بعيدا عن إرادة ما يبدو أنه الذات في مشروع التحول، وتثمر مسارات التحول باستحداث واقع جديد يتواصل مع الماضي، تثمر مسارات التحول بـ "إصلاحات" أو تعديلات (Modifications) وهي كلها ترميمات في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البناء القائم وليست بناء جديدا على أرضية جديدة من القيم والمرتكزات والنظم والأنماط، ويمكن حتى أن تثمر مسارات التحول بما يسميه مالك بن نبي بـ" حالة حضارة "، والتي ليست هي على المطلق حضارة .

وفي إطار مفهوم التحول ينبغي أن نميز بين ما يصطلح عليه كل من **جون بيير كوت** (Jean-Pierre Cot) و **جون بيير مونيي** (Jean-Pierre Mounier) "تحولات للنظام " (transformations du système) و"تحولات في النظام" (transformations dans le système) فالتحول للشيء تغير والتحول في الشيء تعديل، والتغير والتحول والتعديل يعد جميعها تطور، لكن ليس كل تطور تغير.

التحول مسار يتحقق عبر مسايرة(Acquiescement) قيم التحول أو عبر التوحد معها (Identification)أو التمثّل الداخلي (Intériorisation) لها، هذه الحالات والمظاهر التي تكلم عنها **هربرت كلمان** (Herbert Kelman) والتي نجدها في التغيير المخطط الذي ليس هو إلا تحول.

4) تعريف الإصلاح السياسي:

الإصلاح لغة من الفعل أصلح، يصلح إصلاحا، أي إزالة الفساد في المجتمع والتوفيق بين أفراد المجتمع الواحد، فالإصلاح هو عكس الفساد أو الافساد، ويعني الاصلاح من الناحية اللغوية الانتقال من حالة إلى حالة أحسن وأفضل. كما يعرف الاصلاح بأنه تغير نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الجائرة. ويرتبط الاصلاح بفكرة التغير نحو الأفضل وخاصة التغير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف من قبل أصحاب القرار في مجالات معينة.[1]

[1]– محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المقاربات القوى الأولويات الاستراتيجيات. الطبعة الأولى. (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010). ص 110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما **الاصلاح السياسي**(Political Reform) فهو يعني تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد. وعرفت الموسوعة السياسية الاصلاح السياسي بأنه تعديل غير جدري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها وهو بخلاف الثورة، فهو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام. كما يقصد بالإصلاح السياسي أيضا تحقيق مصالح الناس وخدماتهم وتحقيق التنمية والنهضة واقامة دولة الحق والقانون بدل الاستبداد والطغيان، فالإصلاح السياسي يدور حول تطوير قدرة المجتمعات في تنظيم نفسها والوصول إلى احتياجاتها وتحقيق التنمية في كافة المجالات.[1]

وهناك من يضع الإصلاح السياسي تحت عنوان وضع عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع يمس جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ.[2]

كما يقصد بعملية الإصلاح السياسي كل الخطوات التي تضطلع بها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك للسير بشكل ملموس ومتين نحو بناء نظام ديمقراطي، وتبدأ عملية الاصلاح في أية دولة بالتنمية السياسية والتي يقصد بها "عملية سياسية تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة السياسية ودعم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق قوانينها وسياساتها على سائر اقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين السلطات، وتحقيق الرقابة على جميع هيئات الدولة".[3]

---

[1]– محمد أبو رمان، مرجع سابق. ص 110.

[2]- Amy Hawthome, Political Reform in Arab world : A New Ferment?. (Washington, DC: Carnegie Endowment For International Peace, 2004). P 11.

[3]– أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003). ص ص، 140–141.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تختلف أشكال وأنماط الاصلاح السياسي من حالة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، بسبب تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، كما نجد عدم اتفاق بين النخب حول مفهوم الاصلاح السياسي بسبب تعدد وتباين وجهات النظر وتعدد المنظورات الفكرية والأيديولوجية...الخ.

إلا أنه لابد أن يكون الإصلاح السياسي وفق آلية يتم فيها مشاركة كل الفاعلين السياسيين والمدنيين للوصول إلى اجماع حول ميكانيزمات اللعبة السياسية داخل البلد لإدارة الشأن العام وفق الأسس الديمقراطية والحكم الرشيد.

5) **تعريف الانتفاضة:** تشتق كلمة انتفاضة من الفعل فاض، ويقال فاض الشيء أي زاد عن حده، غير أن الانتفاضة ليس بالضرورة عصيانا مدنيا، أو عملا مسلحا، بل رد فعل على وضع قائم، أي عملية مناهضة له، وسعي جماعي لنزع آثاره المضرة بالوطن والمجتمع. لذلك غالبا ما يؤسس المنتفضون خطاباتهم ويعززون مطالبهم استنادا على مبادئ العدالة والانصاف ورفع المظالم، فقد تكون الانتفاضة ضد الاحتلال والاستيطان، وقد تكون ضد نظام سياسي موسوم بالشمولية والقوة، وقد تكون ضد سلطة حكومية أو إدارية.

وتتقاطع كلمة انتفاضة مع مصطلحات قريبة منها وشبيهة لها، مثل التمرد والمناهضة والمقاومة والانقلاب...الخ، غير أن لكل من هذه المفاهيم سياقاتها ودلالاتها وأبعادها، فما يوحد هذه المصطلحات مناهضتها الجماعية لنظام قائم أو سلطة حكومية وسعيها إلى نزع المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بكل الوسائل السلمية والعنيفة، ثم إن الانتفاضة قد تفضي مع التطور إلى الثورة، لذلك فهي مسار إلى الثورة لكن أقل منها فلسفة وتنظيما وأبعادا، لأن الثورة تعرف بالأيديولوجية الناظمة لها والطليعة التي تقودها، فليس كل انتفاضة ثورة.[1]

[1]– امحمد مالكي، "حول مفردات التغيير في تونس". مجلة المغرب الموحد، العدد 11، مارس 2011. ص 53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: طبيعة الحراك السياسي العربي

الحراك السياسي العربي ضد الأنظمة الحاكمة منذ نهاية سنة 2010، هو أنه حراك امتزجت فيه مظاهر التغير بمظاهر التحول في العلاقة بين الواقع والاهداف الأولية، والأهداف العليا لحركة الشارع العربي والاجراءات المتبعة من قبلها، علاقة كان ينبغي أن تكون منسجمة ومتوازنة كيفيا وكميا حتى تكون مثمرة.

فضمن أي مسار يجد الحراك السياسي العربي الأخير مكانه؟ فهل هو تغير أم تحول؟ هل هو مسارات ثورية أم إصلاحية؟ أم لا هذا ولا ذاك؟ هل الحراك السياسي العربي مسيرة مطلبية أم مسيرة ثورية؟ وإذا كانت الثورة مسار تقرر مصيره "الذات" بنفسها لا تنتظر من يقرره لها، فهل كنا أمام هذا الواقع في تونس ومصر وليبيا وسوريا؟[1]

ويأتي الجواب على هذه الأسئلة من واقع الحراك السياسي العربي شاهد على الحقائق التالية:

- غياب القيادة التي يأتمر بها الحراكيون في الميدان، وعدم وضوح مراكز صناعة قرارات الحراكيين وعدم وضوح مرجعيتهم الأيديولوجية، فهم خليط من تيارات مختلفة تتعارض مصالحها.

- تميز الحراك العربي بدافعية ذاتية تحتويها دافعية خارجية تترجمها تدخلات لحلف الناتو في ليبيا باسم الأمن الإنساني واحتواء جلي صارخ من قبل القوى الغربية لما يطلق عليه بالربيع العربي، تتجلى هذه الدافعية الذاتية في حالات غضب واحتجاج وتذمر من الحكام، ولم ترقى إلى مستوى التنظيم المسبق، ومستوى تحديد فكرة الهدف بوضوح والإجراءات التي تتطلبها، ما يعني أنها في جوهرها انتفاضات وليست ثورات، فالثورات وعي والانتفاضات غضب.

[1]- سلوى بن جديد، "الحراك السياسي للشارع العربي بين التغير والتحول". مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 24 و 25 أفريل 2011، ص ص: 9- 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الاشارة إلى أن الانتفاضات في العالم العربي كانت على ثلاثة أنواع وهي:

1- انتفاضات شعبية هادئة وسلمية كالتي حصلت في تونس؛

2- انتفاضات شعبية اتسمت بالعنف والتمرد المسلح كالتي حصلت في ليبيا وسوريا؛

3- انتفاضات اصلاحية أجبرت بعض الأنظمة السياسية العربية كالأردن والمغرب والسعودية على اتخاذ اصلاحات ومحاولة ارساء أسس الديمقراطية ومكافحة الفساد.[1]

لكن الانتفاضات العربية المقصودة حاولت بإجراءات وشعارات معينة أن تكون ثورات: عزم الإطاحة بالحكام بعبارة "مطلبية" تجمع ما لا يجمع، هي "الشعب يريد إسقاط النظام"، فإسقاط الأنظمة في تاريخ البشرية تم عن طريق الفعل الثوري وليس بالقول والمطالبة، وإذا كان نجاح الانتفاضة الجماهيرية ضد الأنظمة الحاكمة يتوج في الغالب بالإصلاحات، فإن الانتفاضة في الحالة العربية المقصودة لم تجني الإصلاح، لأن الأنظمة سقطت، ولم تحقق شروط وظروف التغير الثوري بالشروع في "البناء الجديد"، لأنها لم تحقق ثورة ولم تكن مسار تغير اجتماعي.

ولأن الحراك السياسي العربي لم يكن ثورة فعلية على ما بالنفس من خنوع ومن خوف، أي كان هش الاعتقاد فيه، حاولت جهات خارجية تكملة هذا النقص في مسار الحراك بتوجيه تصريحات ودعوات تشجع على "كسر الخوف" عبر القنوات الفضائية الموالية للحراك وعبر الشبكات الاجتماعية الالكترونية . لأنه حراك غير محرك بالطاقة الذاتية الكافية الواعية (الوعي السياسي: وطني أو حضاري أو طبقي بروليتاري أو طائفي أو قومي أو اثني) المنظمة للتغير والتغيير.[2]

[1]- جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية. مرجع سابق. ص 7.

[2]- سلوى بن جديد، "الحراك السياسي للشارع العربي بين التغير والتحول". مرجع سابق. ص 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الانتقال النوعي إلى الديمقراطية الليبرالية في أوروبا تم عبر مسار تغير ولم يكن إصلاحا وكان في منأى عن أي تدخل أجنبي، أما التحولات السياسية في العالم العربي نحو الديمقراطية الليبرالية في المرحلة العولمية، فهي تتم عبر مشاريع إصلاح ولا تتميز على الإطلاق بكونها تغيرا بل تغيير. إنها تتم في ظروف هيمنة أوروبية وأمريكية، على مصائر شعوب ودول المنطقة. وأن الشخصيات السياسية والحكومات التي أسقطت في تونس، مصر، ليبيا، واليمن، كانت مدمجة في النظام الدولي القائم والذي هو من صنع القوى الكبرى، وأن ما تشرف على إنشائه حاليا من أنظمة وحكومات لا يعقل أن يكون مستقلا تماما عن إرادتها، ومن هنا فقط كان ينبغي على الحراكيين وضع حراكهم ضمن مصطلحات ومفاهيم التحول لا التغير، الإصلاح لا الثورة، وتحديد سقف للتحول لا يتعدى حدود التحول، حتى لا يكونوا أمام إجراءات تتجاوز الأهداف والنتائج المنتظرة منها.

إن مسارات الحراك السياسي العربي هي بصفة عامة مسارات تغيير مخطط له من الخارج لكن بثلاثة أنواع من الأهداف، أهداف خاصة بالحراك في الدول العربية المتوسطية وأهداف خاصة باليمن، وأهداف خاصة بالبحرين. وهكذا فإن ما يبدو أنه "الذات" في مشاريع الحراك السياسي العربي الأخير ما هو في حقيقة الأمر إلا "موضوع" له، إن شباب الميدان في القاهرة ومدن مصر وتونس وشوارعها وثوار بن غازي وعموم ليبيا والشباب المنتفض في مدن سوريا وأريافها، يظنون أنهم "يفعلون" في هذا الحراك، أي أنهم الفاعلون المقررون، وربما هذا صحيح في حدود الفعل الميداني اليومي لا أكثر، في حدود مستوى معين من مستويات إدارة الحراك، لكن هم في حقيقة الأمر أداة للفاعل المخطط للحراك المتوضع خارج الحراك الذي يوجه الحراك في كل مستوياته نحو أهدافه النهائية غير المعلنة.[1]

[1]- سلوى بن جديد، "الحراك السياسي للشارع العربي بين التغير والتحول". مرجع سابق. ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغير يأتي عن طريق الإيمان بقيم التغير، والتحول يأتي عن طريق الاعتقاد والتمثل لقيم التحول، فما هي قيم التغير أو التحول في الحراك العربي؟ فلم يتم الإعلان والاتفاق على قيم مثلى عليا في الحراك العربي، قيم للبناء، فإسقاط الأنظمة ليست قيمة يؤمن بها الفرد والجماعة أو يعتقد فيها فتدفعه إلى أن يتجاوز بفضلها مستوى العاطفة بالغضب وروح الانتقام إلى مستوى العقل بالتخطيط والتنظيم، فحتى إذا جاء سقوط النظام أو إصلاحه يأتي كإجراء من أجل القيمة المثلى التي تشكل غاية بناءة، مثل بناء الديمقراطية، لا كغاية منشودة في حد ذاتها ثم لتكون بعدها الفوضى.

ما حدث في الدول العربية كان حراكا وردة فعل لم تكن بالضرورة في أوانها، وأدت إلى تيه في المصطلحات وخلط في تناولها، فالحركة لا تعني التحول، وردة الفعل لا تعني بالضرورة ثورة. فالثورة لا تعني أن يتغير الأشخاص ويبقى النظام فهذا ليس بثورة، أو بتغيير بعض القوانين في دستور قائم فهذا ليس بثورة. فهل ما تشهده الدول العربية يستحق اسم الثورة؟؟[1]

فما يلاحظ هو عدم نضوج شروط الثورة في البلدان العربية التي عرفت حراكا سياسيا في اطار ما يعرف بـ "الربيع العربي"، فهذا الأخير غير قادر على تغيير النظم الاجتماعية، وأقصى الممكن هو استبدال نظام بنظام آخر لا يفتح أي آفاق أوسع للتطور (كما حدث في مصر مثلا).

فالحراك العربي الراهن هو حالات احتجاجية وأقرب إلى الحركات المطلبية الجزئية منها إلى الخصائص الثورية الشاملة. فما يحدث هو أقل من الثورات، بالمعنى المتعارف عليه للثورة وهو أقرب للانتفاضات الاحتجاجية بدليل استمرار تداعياته وتواصلها. الثورات عادة ما تكون لها قيادات منظمة ذات رؤى وأهداف سياسية وفكرية موحدة أو متقاربة على الأقل، وهذا ما لم تتميز به أحداث الحراك السياسي العربي "الربيع العربي"، حيث اكتسبت التحركات زخما جماهيريا هائلا دون قيادة موحدة. أي غياب

[1] - Sophie Bessis, « De Quoi les Révoltes Arabes Sont_elles le Nom ? », La Revue International et Stratégique, N° 83, (Automn 2011), p 57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرجعيات القيادية؛ ولابد من لفت الانتباه إلى أنه لا يمكن الحديث عن "ثورة" ما بمجرد سقوط نظام الحكم بل على أساس النتائج التي تكون قد أفضى إليها الحراك على المدى البعيد. كما لا يصح الحديث عن هذه الثورة إلا إذا استطاعت إنتاج قاموس يخصها، قاموس يتضمن تسميات ومفاهيم جديدة، كما يضفي دلالات مستجدة لمعانٍ متداولة.

ما يميز الحركات الاحتجاجية اليوم هو الطابع الشبابي البعيد عن أي تأطير سياسي أو نقابي، بحيث كانت حراكا غير مسيس وغير منظم تغلب عليه العفوية والحماسة والسرعة[1]، حيث كانت ثورات غير نمطية سمتها السلمية والمدنية ما عدا حالات مثل ليبيا وسوريا، كما امتازت بإسقاط النظام بسهولة وسرعة والتعثر في بناء نظام جديد.

كذلك نجد أن أبرز ما حملته الانتفاضات الشعبية والحركات الاحتجاجية في الدول العربية هو عنصر المفاجأة بالنسبة للأنظمة السياسية الحاكمة، بل وحتى بالنسبة للرأي العام والنخب السياسية والثقافية في العالم العربي.[2] فالحراك السياسي العربي الراهن لا يرقى إلى الحدث التاريخي، بحيث لا توجد قطيعة كبرى مع الماضي كما كان يحص عادة مع الأحداث التاريخية، بل هناك عودة إلى الماضي كما يحدث في مصر الآن، وهذا شيء غريب لأن الثورات تكون بمثابة قطيعة مع الماضي لا عودة إليه.[3]

[1]– خليدة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: لبنان)، العدد 421، مارس 2014. ص 227.

[2]– حمزة المصطفى، "الثورات العربية..وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2011. ص 1. متوفر على الرابط الالكتروني: www.dohainstitute.org

[3]– هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ. الطبعة الأولى. (بيروت: دار الساقي، 2013). ص 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الحراك السياسي العربي

إن الواقع العربي بتراكماته وتقاطعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، هو ما مهد لبروز ما يعرف الآن بالحراك السياسي أو "الربيع العربي" والذي اختلفت حوله الآراء من كونه حراك ايجابي يحقق موجة جديدة من التحول الديمقراطي، أم أنه حراك سلبي تدعمه قوى الغرب ذات الأبعاد المصلحية بغية اعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بما يتوافق مع المصالح الغربية.

فالمنطقة العربية تشهد تحولات وتغيرات بالغة الأهمية تتردد أصداؤها وتتعدى تأثيراتها من بلد لآخر، ولا شك أن هذه التحولات هي أحد أهم نتائج تراكمات من الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والعسكري امتدت لعدة عقود.

فقد فشلت المشاريع التي رفعتها الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية على الصعيدين الداخلي والخارجي في الاستجابة لمطالب وطموحات الشعوب، فعلى الصعيد الداخلي فشلت هذه الأنظمة الحاكمة في تحقيق التنمية والحرية والكرامة الانسانية والعدالة، وغابت الديمقراطية وطغى الاستبداد، وتراجعت التنمية وانتشر الفقر والفساد، وعلى الصعيد الخارجي تعمقت التبعية العربية للنظام الغربي الليبرالي الرأسمالي، وأضحى النظام الاقليمي العربي يواجه أزمة وجود حقيقية بسبب الشلل والانهيار الذي أصابه.[1]

أولا: الأسباب والدوافع الداخلية

هناك العديد من الاسباب والدوافع الداخلية المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي دفعت بقيام الحراك السياسي العربي الراهن "الربيع العربي"، ومن أهم الأسباب هي تعرض ثلاثية القيم

[1]– حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية. الطبعة الأولى. (عمان، الاردن : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011). ص ص 10-11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانسانية المشتركة للخلل والتراجع وهي: الحرية والعدالة والعيش الكريم، وارتقاء ثنائية الفساد: الإمارة والتجارة أي تزاوج المال والسلطة وهو رأس كل مفسدة.[1]

ومن أهم الأسباب والدوافع الداخلية للحراك السياسي العربي "الربيع العربي" نذكر منها:

1) الأسباب والدوافع السياسية:

نجد أن الحراك السياسي العربي "الربيع العربي" هو مزيجا من طلب الحرية والكرامة ومحاربة الفساد وسوء الحكم، والانعتاق من الظلم والاستبداد. ومن أهم الأسباب السياسية لهذا الحراك السياسي في أغلب البلدان العربية نذكر ما يلي:

الجمود السياسي: بسبب غياب الديمقراطية الحقيقية (التداول على السلطة، والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، والشفافية والمسائلة...الخ) وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع، ثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول على السلطة، بل احتكار مطلق للسلطة في معظم الدول العربية، وأدى ذلك إلى فقدان الثقة والأمل في أي تحسين أو تغيير في تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في الدول العربية.

بحيث أن احتكار السلطة والثروة من طرف الانظمة الحاكمة أوجد مسافة فاصلة بين الأنظمة والشعوب، وزاد من الفجوة بينهما حتى تحولت إلى أزمة ثقة. وكانت الأنظمة السياسية تقف سدا منيعا أمام طموحات شعوبها، وتمنعها من العيش الكريم والمعرفة وحرية التعبير,[2]

[1]- حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، مرجع سابق. ص 59.

[2]- جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية. مرجع سابق. ص 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فواقع الدول العربية يبرز ما تعانيه من مشاكل عدة مرتبطة ببنية السلطة ومبادئ الحكم، بحيث نجد معظمها يفتقد لدولة القانون وعدم الخضوع للقواعد الدستورية والقانونية، وافراغ التشريعات والمؤسسات من محتواها الحقيقي، إذ تحولت الدساتير في الدول العربية إلى مجرد وثيقة شكلية لتغطية ممارسات السلطة والحكام واضفاء الشرعية عليها، فالدستور الذي كان من المفترض أن يحترم ويقدس أصبح أداة لشرعنة أهواء الحكام والسلطات، وعوض أن يكون الحاكم والسلطة في خدمة الدستور، أصبحنا أمام دستور في خدمة السلطة والحاكم، وهي مفارقة عجيبة.

وهو ما نتج عنه انحسار للممارسة الديمقراطية، وانحسار دور الشعوب في صناعة القرارات.[1]

أزمة الشرعية: أو الاخلال بالعقد الاجتماعي الذي يرى أن الشعب مصدر السلطات، هذا الاخلال سبب شرخا بين الشعوب العربية والأنظمة السياسية الحاكمة.[2] التي تعددت مصادرها من شرعية تاريخية وثورية ودينية وخارجية، وكانت معظمها سببا في اتساع الهوة بين السلطة والشعب، لأن هذه الأنماط لا تمكّن المواطنين من المشاركة السياسي، بل تعزز فرص احتكار السلطة والاستبداد بها.

إن تصفح مسار بناء الدولة في العالم العربي يقدم أكثر من دليل على القطيعة التي تعمقت بين الشعوب والحكومات في خضم أنظمة شمولية مركزية لا تراعي كل الفاعلين في العملية السياسية، بل تسعى إلى السيطرة عليها وقمع المبادرة ورفض كل أشكال المعارضة، كما أن القطيعة التي تشكلت بين السلطة والشعب أدت إلى تغييب المجتمع المدني من الحياة السياسية وإن وجد فهو هش وغير فعال، وهو ما دفع إلى قيام معارضة للنظام مما يقابلها عنف مضاد نظرا لغياب الديمقراطية وقنوات الحوار، وهنا تتولد فكرة استخدام القوة والعنف ضد السلطة الحاكمة.

[1]- نفس المرجع. ص 7.

[2]– حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، مرجع سابق. ص 61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عجزت الأنظمة العربية عن تحديث سياساتها في الحكم وفشلت في إفراز قيادات وأسس بديلة لقيادة الدولة العربية الحديثة في فترة ما بعد الاستقلال بنخب تعبر عن فكر وثقافة أجيال ما بعد الاستقلال بعيدا عن إيديولوجية المكون التقليدي للقيادات السابقة وهو ما جعل تلك الأنظمة تشعر بعمق الأزمة البنيوية والفكرية التي اكتسبتها ومن اجل ضمان باستمراريتها كان لابد على هذه الأنظمة أن تتجه نحو مزيد من الانغلاق والإقصاء والتهميش خوفا من التغيير بما أنها انتفت شرعية بقائها.

هذا الوضع كرس مزيد من الشعور بالإحباط لدى النخب السياسية والنخب المثقفة والطبقات الشعبية مع تزايد الشعور بانسداد أفق المستقبل وضبابية التغيير، هذا الوضع الداخلي كان يقابله وضع خارجي أكثر تعقيدا في مواجهة الضغوط الخارجية المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فانتهجت الأنظمة العربية أساليب معالجة تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه القوى لكسب شرعية خارجية تغنيها عن الالتفات إلى الاهتمام بتآكل شرعيتها الداخلية حتى ولو كانت على حساب مصلحة شعوبها وهكذا لم تستطع تلك الأنظمة تحقيق مشروعية ودعم شعوبه.

حيث يقول ماكس فيبر عن الشرعية بان نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطن بان ذلك النظام صالح ويعمل للمصالح العليا للأمة ويستحق التأييد والطاعة غير أن هذه الملامح تغيب تماما عن الأنظمة العربية بحكم اللاشرعية المكرسة نتيجة خطابات الديماغوجيا ومواجهة المطالب الإصلاحية بوضعها ضمن خانة التآمر ونشر الفوضى.

الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات: حيث نجد الواقع العربي يكرس لتداخل واسع وعميق بين السلطات، يصل إلى حد لا يمكن التمييز بين الحدود الفاصلة بين السلطات، وتظهر السلطات الثلاث في صورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحدة متطابقة تبرز ملامح السلطات التنفيذية فقط، وأصبحت تلك السلطة هي التي تشرع وتنفذ وتراقب وتحاسب.[1]

غياب الأمن السياسي: أي غياب الديمقراطية انتهاك الحريات الأساسية وقمع المعارضة وفرض حالة الطوارئ بدون أسباب موضوعية وعقلانية، ففي مصر نجد أن حالة الطوارئ مطبقة منذ سنة 1981، بدعوى مواجهة أخطار الارهاب وتمويله، وهو ما من شأنه اضعاف الضمانات القانونية المكفولة للحقوق الأساسية والحريات العامة، واطلاق يد السلطة التنفيذية، وإضعاف الحق في المحاكمة العادلة والتوسع في المحاكم الاستثنائية، وهو ما يؤدي إلى استمرار انتهاك حقوق الانسان مثل الحق في الحرية والأمان الشخصي، بحيث الاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون اتهام أو محاكمة، وقمع المعارضة السياسية.

الاخلال بالمؤسسات الدستورية وتهميش دورها: فالمؤسسات الدستورية هي البوصلة الموثوقة لتحديد مصالح الدولة واتجاهات ومواقع التهديد، وهي المعنية بوضع السياسات العامة والاستراتيجيات المناسبة للحفاظ على المصالح الوطنية ومواجهة التهديدات، فالقرارات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية لابد أن تصدر عن مؤسسات دستورية لها مرجعيتها وآلياتها وضوابطها.

والملاحظ هو غياب أو تغييب هذه المؤسسات في الدول العربية، فالمؤسسات الدستورية العربية تعتبر شكل بدون مضمون، وتراجع دورها في ممارسة دورها الأساسي، وذلك لغياب تطبيق القوانين واعتماد التعيين وسيلة وحيدة لشغل مناصب حساسة ومهمة في هذه المؤسسات.[2]

الاختلالات الوظيفية للأنظمة السياسية: وظيفة النظام السياسي بالأساس هي معالجة مطالب البيئة والتعامل مع إفرازاتها وفق مخرجات تراعي طبيعة تلك البيئة وظروفها، والاختلالات الوظيفية تعرف طبقا

[1]– حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، مرجع سابق. ص 62.

[2]- نفس المرجع. ص 63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحجم التناقضات والفوارق الناتجة عن عدم ملاءمة تلك المخرجات مع طبيعة المدخلات المطروحة على مستوى بيئة النظام ومحيطه، فبالرغم من تمتع الدول العربية بإمكانيات طبيعية وبشرية ومؤهلات اقتصادية كافية لبلورة مشاريع تستجيب للتطلعات الشعبية وترجمة تلك القدرات المتاحة بأفعال ملموسة تضمن المساواة في المواطنة والعيش الكريم لفئات الشعب، إلا أن الأنظمة العربية فشلت في صياغة تلك المقدرات وترجمتها ضمن سياسات واقعية تعالج أوضاع الشعوب وتلبي حاجياته، وهذا ما أدى إلى اتساع الهوة بين السلطة والشعب وفقدان الثقة في الأنظمة القائمة، فادى تراكم تلك المدخلات إلى اصطفافها دون معالجتها إلى الحد الذي شكل منها أزمة بنيوية عميقة.

2) الاسباب الاقتصادية والاجتماعية:

وتعتبر المحرك الأساسي في الحراك السياسي العربي الراهن، فضعف الوضع الاقتصادي وغياب العدالة في توزيع الثروة بين فئات المجتمع العامل الأساسي في انفجار الحراك السياسي في بعض الدول العربية،[1] حيث عرفت الأنظمة العربية في العقدين الأخيرين مؤشرات سلبية لأداءاتها الاقتصادية ومؤشراتها الاجتماعية الصحية والتنموية مما شكل في العموم وضعا كارثيا على مستوى الجبهة الداخلية بانتشار الفساد والمحسوبية، وارتفاع معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب ، والسيطرة الفئوية على الحكم، وانخفاض القدرة الشرائية، وتوسع رقعة الفقر، وتدني مستوى الخدمات الصحية الاجتماعية وفساد الإدارة العمومية.

وتعرف الدول العربية تخلف تنموي يشمل أغلب مناحي الحياة، نمو اقتصادي ضعيف ومتقلب، فالثروة النفطية الخيالية لدى بعض الدول العربية تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصادات العربية مما ينتج عنه زعزعة في

[1]– عبد الوهاب عمروش، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل : التحديات والاستراتيجيات". المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد 2، (أكتوبر 2013). ص 77.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن الاقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء. وأما على المستوى الخارجي فان الوضع تترجمه أرقام الدين الخارجي وفاتورة الاستيراد وارتفاع نفقات التسلح على حساب التنمية.

- ارتفاع معدلات البطالة وضعف برامج التشغيل في معظم هذه الدول، حيث بلغ معدل البطالة سنة 2009 حوالي 14,8%، ويقدر متوسط نسبة الشباب العاطلين عن العمل بحوالي 50%. وهي نسبة مرتفعة جدا خاصة وأن الشباب يمثل نسبة عالية من سكان البلدان العربية.
- ضعف اقتصادي نتج عنه ضعف مستوى معيشة المواطن وتراجع الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الفقر(حيث أن النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في الدول العربية، اليمن 40%، مصر 21%، سوريا وتونس 10%) والبطالة وتراجع مستوى التعليم والصحة...الخ
- استشراء الفساد وغياب العدالة في توزيع الثروات وهو ما أدى إلى التهميش الاقتصادي والاجتماعي، بحيث ما يلاحظ على هذه الدول هو غياب العدالة التوزيعية والسيطرة على الثروة والتعامل مع الممتلكات العامة على أساس أنها ممتلكات شخصية، وهو ما أدى إلى تزاوج الثروة بالسلطة والتي تتفاقم على إثرها ظاهرة الفساد.
- الهوة المتزايدة بين أقلية الأقلية من الأغنياء وبقية الشعب، والاختلاف الكبير في مستويات المعيشة وامكانية الوصول للخدمات والوصول للتقدم الاجتماعي.[1]
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة، وتراجع التدفقات المالية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت عديد دول العالم منذ 2008، وهو ما يعكس الوضع الاقتصادي الهش للدول العربية.
- ضعف وتراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي له انعكاسات على جودة الحياة للمواطنين.

[1]- جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية. مرجع سابق. ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الاسعار وسوء التغذية، وفشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% من مبالغ الدعم المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات الشعبية تذهب للفئات الفقيرة، وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.[1]

ثانيا: الأسباب الخارجية

إن أغلب التغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية خاصة في السنوات الأخيرة، لم يكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، بل كان للبيئة الخارجية (العامل الخارجي) أثر كبير في احداث التغيرات، مع عدم إهمال البيئة الداخلية أو الانتقاص من عدم قدرة الشعوب العربية على احداث التغير، إلا أن البيئة الداخلية حسب الخبراء والمختصين لم تتمكن بشكل فعّال من خلق أو تكوين القدرة المطلوبة لإحداث أي تغير، ويرجع ذلك ربما إلى عدم رغبة القوى والأطراف الخارجية في انضاج الظروف المناسبة للتغير إلا وفق خططها واستراتيجياتها المرسومة ومصالحها في المنطقة العربية.[2]

واختلفت الآراء حوله الأسباب الخارجية للحراك العربي، فهناك من يرى أن الغرب عمل على تصعيد الشارع العربي وتأليبه ضد الحكام خدمة لمصالحه وفق استراتيجيات عديدة، خاصة بعدما أصبحت الأنظمة العربية التي أبدت ولاءها للغرب لعقود غير مجدية –فقدت صلاحيتها داخليا وخارجيا– و لم تستطع تجنيبه الأخطار الأمنية التي باتت تهدده عبر المنظمات الارهابية المسلحة.

[1]– تقرير: "الربيع العربي ...سيناريوهات المستقبل". منتدى الأعمال الفلسطيني، ديسمبر 2011. ص ص: 6-7.

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية)". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38، ص 108.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك فريق آخر ينفي منطق "نظرية المؤامرة" ويعتقد أن ما يحدث في العالم العربي من تحولات لا يعدو أن يكون إلا محصلة سياسات قمعية فاشلة لأنظمة مستبدة، والحديث عن دور أجنبي ما هو إلا تهرب من المسئولية وتبرئة للحكام.

على العموم يمكن رصد عاملين أساسيين ساهما في تبلور التحولات الراهنة بدوافع خارجية:

1- الاختراق الرأسمالي الواسع والشامل للبلدان المختلفة التابعة والذي يمثل إحدى المصاعب الأساسية أمام التحولات الديمقراطية فيها، لما يوفره من حالات القروض والتسهيلات الائتمانية لسداد ديون أنظمتها الحاكمة ويوفر لبعضها الحماية العسكرية ناهيك عن الاختراق السياسي والثقافي والإعلامي.

2- التراجع النسبي للمنظومة النيوليبرالية، ببروز الأزمات المتتالية والتفكير في البدائل الممكنة من طرفٍ الدول الغربية لتجنب الكوارث الاقتصادية والأخطار الأمنية خاصة أمام صعود القوى الجديدة المنافسة.

وبالتالي فإن هذه التحولات لها علاقة مباشرة بالصراع العالمي المستمر على النفط والطاقة والنفوذ، من خلال السيطرة الاقتصادية والسياسية أو الحروب الامبريالية.[1]

ويعتقد الكثير من المحللين والمتابعين للتحولات والأحداث الجارية في العالم العربي أن هذه الأحداث ليست بريئة وليست عفوية نتيجة القهر الذي تتعرض له الشعوب وانتفاضتها ضد الأوضاع الفاسدة ولا يمكن وصفها على أنها تطور طبيعي لمسار وحركة الديمقراطية أو بناء الدولة في العالم الثالث، بل إن الأمر كله مخطط له من قبل الحركة الصهيونية والمخابرات الأمريكية في إطار رسم الهيمنة الأمريكية وتحقيق أفضل وضع مريح لإسرائيل في المنطقة.

[1]- جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية. مرجع سابق. ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يلاحظ أن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من الحراك السياسي الذي تشهده بعض الدول العربية كانت متفاوتة كلٌ حسب مصلحته.[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية أعادت ترتيب استراتيجياتها وأولوياتها بحسب اهتمامها بالأمن القومي الأمريكي واعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية، بما يحقق مصالحها ومصالح حلفاءها، فبعد تفاقم الخسائر الأمريكية في أفغانستان والعراق استدعت الضرورة الاستراتيجية مواجهة التحديات النوعية التي يمثلها تنظيم القاعدة الارهابي، وعلى بعض الأنظمة السياسية العربية الاستجابة لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة احداث نقلة نوعية في مجال اطلاق الحقوق والحريات العامة والانتقال السلمي للسلطة، ونبد مبدأ التوريث السياسي أو التقاعس في الاستجابة لمطالب الاصلاح الداخلي. هذا التعجيل أفضى في النتيجة إلى ما هو حاصل الآن من تغيرات سياسية، لهذا لا يمكن إغفال دور العامل الخارجي في تحقيق التغير في العالم العربي.[2]

منطق التغيير الأمريكي يتماها مع كلا التيارين للتغير سواء تعلق الأمر بالثورة واستخدام القوة أو منطق الإصلاح والتغيير الناعم وكلا النموذجين نجد لهما مشارب فكرية واستراتيجية في خلفيات التغيير الأمريكي، وبلغ التماهي الصهيوني الأمريكي ذروة تطابقه المصلحي اتجاه المنطقة العربية مع بداية النظام الدولي الجديد وبدرجة أكبر مع وصول تيار المحافظين الجدد إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتغير السياسة الأمريكية بعد 2003، إزاء المنطقة العربية أسهم في جعل الحراك السياسي ممكنا من خلال التخلي عن دعم الأنظمة الدكتاتورية وفي مقابل ذلك دعم المعارضة، لأن وجود هذه الأنظمة السياسية لم يعد يحقق المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث أظهرت هذه الأنظمة والنخب السياسية

[1]- حامد عبد الماجد قويسي وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص 47.

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق. ص 108.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاكمة مقدرة ضعيفة على إدارة موارد البلاد التي تحكمها وتعرضها باستمرار لتحديات داخلية لا تنجح في معالجتها سلميا بل تلجأ دائما إلى أساليب العنف، وهذا ما جعل من التدخل في شؤون هذه الدول أمرا واردا أكثر من أي وقت مضى، وبصورة متزايدة باستمرار وهو ما سوف يدفع الرأي العام أيضا إلى قبول بشكل أكبر بمثل هذه التدخلات، وربما إلى تقنينها في دائرة الأمم المتحدة لإضفاء شرعية دولية مباشرة عليها.[1]

ويعتبر **ليو شتراوس** اكبر الفلاسفة المنظرين لاتجاه المحافظين الجدد، حيث لاقت أفكاره صدى واسع النطاق، جلب اهتمام هؤلاء المخططين من العصبة الفاعلة في البيت الأبيض واستخدموا أفكاره لإعادة رسم خارطة العالم من خلال سايكس بيكو جديد يفكك جغرافية الشرق الأوسط والعالم العربي على وجه الخصوص، حيث يعتقد ليو شتراوس أن الشعوب لا تناسبها الديمقراطية، بل يتطلب الأمر وجود نخبة من الفلاسفة القادرين على خداع الشعب وصناعة الأكاذيب النبيلة وعليه فعندما يكون هناك من يفكر بالخداع دوما يكون هناك من تكون لديهم قابلية للانخداع وعلى هذا الأساس يمكن خداع العالم العربي مادام أن لديه قابلية للانخداع من خلال مؤامرات مدروسة .

فقد ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي شهدها العالم من شرق آسيا إلى شرق أوروبا إلى أمريكا اللاتينية، هذا ما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيم الديمقراطية، وعلى رأسهم **ناتان شارنسكي** (Natan Sharansky)، مؤلف كتاب "دعما للديمقراطية: قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والارهاب"، (The Case of Democracy : The Power of Freedom to over-come tyranny and Terror)

[1]– محمد عصام العروسي، "الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟". المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 393، السنة 34، (نوفمبر 2011). ص 125.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي اعتبر أن العرب والمسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطية، الأمر الذي يستوجب دفعهم أو نقلهم إلى الديمقراطية.[1]

ويعتبر **جين شارب**(*)Gene Sharp ابرز منظر للتغيير غير العنيف بواسطة التحركات الشعبية واستخدام وسائل وأساليب سلمية قدم عبر تحليلاته الكثير من التنظيرات حول كيفية تحقيق تغييرات كبرى بواسطة مجموعات شعبية تتحرك كأسراب النحل وتحتشد في الساحات الرمزية وتكتسح الأماكن العمومية عبر سيل من المظاهرات وبواسطة خلايا توجيهية تبتدع تكتيكات موازية لعمل الأجهزة الأمنية يمكن شل الحركة العامة وغلق المنافذ المهمة لمحاصرة أجهزة الدولة والتضييق عليها وإجبارها على الاستسلام. قد طورت هذه الأساليب خصوصا مع تقدم التكنولوجيا وسرعة تدفق المعلومات وتبادل الأفكار ودور الإعلام وشبكات التواصل مع ما تقدمه هذه التقنيات الجديدة من قدرة فائقة على التلاعب بالمعلومة والصورة وتوجيه الجماهير وفق منطق غير الذي يسير فيه مشهد تطور الأحداث الفعلية، كما أن هذه التخطيطات التي جرى الإعداد لها وتطويرها منذ فترات تاريخية سابقة تطورت أكثر مع مرور التجارب التي شهدتها مناطق من العالم بواسطة هذا النوع من التغيير.

التغيير اللاعنيف، النضال السلمي، الثورات الناعمة، الفوضى البناءة، الفوضى الخلاقة، إعادة رسم الخرائط، إعادة بناء الأوطان...الخ، كلها عبارات صيغت للتعبير عن حركة فكرية واستراتيجية تستهدف في المقام الأول العالم الإسلامي والعربي وخدمة للمشروع الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، تهدف هذه الأخيرة من خلال هذه المؤامرة وتغيير الأنظمة العربية بهذه الطريقة بحجة

[1]- رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى. (دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011). ص 11.

(*) جين شارب **Gene Sharp** ولد في 21 ديسمبر 1928، من أب يهودي وأم مسيحية، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في دارتموث بالولايات المتحدة الأمريكية، ارتبط اسمه بالكتابة والتأليف في الموضوعات الخاصة بالكفاح السلمي، وقد استقت من كتاباته العديد من الحركات المناهضة للأنظمة والحكومات حول العالم. حيث ألف سنة 1973 كتاب بعنون "سياسة الحراك السلمي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قريبة من منطلق أن تحقيق الديمقراطية يقود إلى السلام في المنطقة مادام أن الأنظمة الديمقراطية لا تحارب بعضها وهكذا يقود هذا التغيير الديمقراطي إلى التطبيع الشامل.

إعادة تفكيك المنطقة يمكن أن يعيد صياغة خارطة الشرق الأوسط على أساس الديمقراطية الطائفية والمذهبية التي سوف تؤدي في النهاية إلى إضعاف دويلات المنطقة في مقابل قوة إسرائيل وبالتالي إمكانية دخول هذه الدويلات في مشاريع تقدمها الدولة العبرية وعندها نكون قد وصلنا إلى تفكيك وتفتيت الهوية العربية الإسلامية العقبة الكبرى لتحقيق القبول باندماج إسرائيل في المنطقة.

المنطق الحضاري له رؤية خاصة في هذه المؤامرة إذ تتطابق الأهداف الإسرائيلية مع الأهداف الأمريكية بهذا الخصوص ,فإسرائيل تعيقها الهوية العربية الإسلامية عن تحقيق أهدافها و"الربيع العربي" فرصة لفرقعة الهويات في المنطقة وستكون بذلك إسرائيل واحدة من فسيفساء وتركيبة منوعة للهويات يختفي معها الطابع العربي الإسلامي. وبدورها ترى الولايات المتحدة أن جميع الحضارات يمكن احتواءها ضمن الحضارة الغربية ما عدا الحضارة الإسلامية من ذلك تتوقع هذه النظرية ان التصادم الرئيسي سيكون بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، ولذا يجب على أمريكا أن تتدخل لإحداث فوضى في المنطقة تحول دون استمرار الوحدة الحضارية العربية الإسلامية لذلك عملت "ثورات الربيع العربي" على تفكيك المنظومة الهوياتية والحضارية في المنطقة وفسحت المجال لبروز الهويات الفرعية والاثنية.

وهو ما يؤكد ان التغيير في المنطقة العربية لم يكن داخليا ولم تحركه قوى محلية وعفوية بل كان مخططا له من فترات مسبقة ومن قبل قوى خارجية. التغيير في المنطقة العربية لم يكن مجرد تغيير سياسي، فقد كرس هذا التغيير شرخا عميقا على الخارطة العربية فمن خلال نظرة سريعة لآثار "الربيع العربي" ومخلفاته والتغيير الذي أحدثه (دعاوى الفيدرالية في ليبيا، المذهبية في مصر والطائفية في سوريا والصراع اللائكي الإسلامي في تونس) يتطابق هذا الوضع مع خارطة الشرق الأوسط التي تسعى إسرائيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى انجازها كما أن هذا التغيير يرسم حدود الثقافات ويجسد الصدام بين الخطوط الحمراء للحضارات في نظرية صمويل هنتنغتون حول صدام الحضارات.

المطلب الثالث: نتائج وتداعيات الحراك السياسي العربي

كان للحراك السياسي الذي شهدته عديد الدول العربية مند نهاية 2010، عدة نتائج وتداعيات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والاستراتيجية، كما أن نتائجه وتداعياته لم تقتصر على البلد محليا بل طالت الاقليم العربي والشرق أوسطي بنتائج وتداعيات لها بنية علائقية ترابطية متداخلة مع دوائر جيو استراتيجية في المنطقة. ومن هذه النتائج والتداعيات نذكر ما يلي:

أولا: النتائج والتداعيات السياسية

- سقوط الأنظمة السياسية التقليدية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، حيث مكنت هذه الانتفاضات الشعبية من ازاحة أنظمة شمولية دكتاتورية عمرت طويلا وامتدت جدورها لأكثر من عدة عقود من الزمن على رأس الشعوب العربية؛[1]
- استمرار حالة الفوضى والغموض في الحياة السياسية لدول الحراك العربي "الربيع العربي"؛ واستمرار حالة اللاستقرار واللا أمن والهشاشة السياسية التي تعرق أداء الدولة لوظائفها بالشكل المطلوب؛[2]
- بروز الصراعات القبلية والجهوية خاصة في ليبيا واليمن وسوريا، فالحالة الليبية تقدم لنا صورة واضحة عن كيفية استخدام القبلية لنسف الدول الوطنية في المنطقة، فعندما تطرح مسالة الهوية

[1]– فكرون عبد الحق، "موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي الخلفيات والأبعاد". مجلة المفكر، العدد التاسع، ماي 2013، ص 527.

[2]– عمراني كربوسة، "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011". مجلة المفكر، العدد 11، سبتمبر 2014. ص 239.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والانتماء والولاءات وتكون القبيلة هي محور الإجابة يبدأ التشكيك في هوية الدولة وتبدأ فرقعة المجتمعات وتصبح سيناريوهات التفكك القطري أطباق طازجة ومفضلة لحل المعضلات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة وهذا ما نشهده اليوم في ليبيا، كيف قادت تحولات الحراك السياسي العربي في ظل مجتمع تقليدي إلى مزيد من الاستقطاب الخارجي وأضحى مصير الدولة الليبية بيد ميليشيات مسلحة قبلية ومدعومة من أطراف خارجية لتحطيم ليبيا وتفتيتها والسيطرة على ثرواتها الطاقوية ,فخارطة العنف في ليبيا هي نفسها خارطة النفط وحدود التقسيم الفدرالي المقترح.

- إجراء بعض الدول العربية لإصلاحات سياسية واقتصادية (الأردن، المغرب، الجزائر...الخ)، وإن كان يعتبرها البعض اصلاحات شكلية لتلميع وجه النظام لمواجهة موجة الحراك السياسي والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، ومحاولة هذه الأنظمة الاستمرار وفق "استراتيجية البقاء" بإجراء اصلاحات استباقية لا تمس بجوهر النظام.
- تصاعد التيارات الإسلاموية مثل الإخوان والسلفيين خاصة في تونس ومصر[1]

ثانيا: النتائج والتداعيات الأمنية

- حالة اللا–أمن واللا–استقرار التي باتت تتخبط فيها المنطقة العربية (ليبيا، سوريا، اليمن...الخ) والتي كان لها تداعيات على المنطقة والعالم ككل، فالأزمة الليبية مثلا أثرت بشكل سلبي على أمن منطقة شمال افريقيا والساحل الافريقي وهي مناطق أصلا تعاني من عدة مشاكل أمنية خطيرة، على غرار الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ومشاكل اللاجئين والمخدرات

[1] - Erzsébet N.Rorsa, Geo-Strategic Consequences of the Arab Spring. (Barcelona : Euro Mesco, 2013). p 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجارة الأسلحة، فهذه الجرائم أصبحت تتغذى من المشاكل الأمنية التي نتجت عن الحراك السياسي العربي الراهن وتستثمر فيه بشكل له نتائج خطيرة على أمن الدول والمنطقة ككل.

- التدخل الأجنبي خاصة في ليبيا وسورية،
- بروز فاعلين جدد من غير الدول في الإقليم العربي، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدول، وعصابات الجريمة المنظمة والأدرع المسلحة للإثنيات والأقليات والقبائل، ناهيك عن تواجد تنظيم القاعدة الارهابي، وتصاعد الدور الخطير الدي يؤديه تنظيم داعش الارهابي "تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام"، وهذا ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل والتغير في المنطقة العربية والشرق الأوسط.[1]

ثالثا: النتائج والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية

- **التأثير على الأداء الاقتصادي:** لقد أثرت الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية في جميع مكونات بيئة الأعمال (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية) وهو ما أثر في نشاط كل القطاعات الاقتصادية، وكان هذا التأثير واضحا في القطاعات المرتبطة بالخارج مثل قطاع المحروقات والسياحة والتجارة الخارجية...الخ، وامتد هذا التأثير ليشمل أيضا أسعار الصرف للعملات الوطنية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في هذه الدول، وهو ما انعكس سلبا على الأسعار المحلية لجميع السلع والخدمات التي ارتفعت إلى نحو 5.7%، وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 11.5%، وتراجع اجمالي الناتج المحلي الخام بنحو 2.3%.
- **التأثير على أسواق المال:** تأثرت البورصات في الدول التي شهدت أحداث الانتفاضات الشعبية، حيث تكبدت خسائر فادحة، وأدت إلى اغلاق بعضها لفترة حتى تستقر الأوضاع كما حدث في

[1]– يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن". المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: لبنان). العدد 416. أكتوبر 2013. ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر، بحيث تكبدت البورصة المصرية خسائر بلغت نحو 7.5%، وخسائر البورصة التونسية بلغت حوالي 8.8% خلال الربع الأول من سنة 2011، وبسبب استمرار حالة عدم الاستقرار ما زالت أسواق الأسهم في هذه الدول تشهد تذبذبات متواصلة ناجمة عن تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وسعيهم كلما ساءت الأحوال الأمنية إلى البيع الجماعي والخروج من السوق تفاديا لمزيد من الخسائر.

- **التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** أدت هذه الأحداث إلى تخوف المستثمرين الأجانب في هذه الدول ومحاولتهم البحث عن وجهات استثمارية أكثر أمنا واستقرارا، وتشير المؤشرات إلى حدوث هروب واضح لرؤوس الأموال من المنطقة وتراجع الاستثمار الأجنبي فيها.[1]
- **التأثير على أسعار الصرف:** تأثرت أسعار الصرف في هذه الدول بشكل واضح وذلك بسبب الضغوط على أسعار الصرف الناتجة عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها، ولجوء المستثمرين الأجانب في أسواق الأسهم للخروج من هذه الأسواق تجنبا للخسائر.
- **تراجع التنافسية:** أدت هذه الأحداث إلى تراجع تنافسية اقتصادات هذه الدول، فنجد مثلا تراجع تنافسية الاقتصاد التونسي 8 مراتب ليحتل الترتيب 40 عالميا في 2011 مقابل 32 في العام السابق له. وأدى تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر إلى حدوث ضغوط متزايدة على موازين المدفوعات وعلى أسعار الصرف وأسواق الأسهم في هذه الدول، وجعلها تحتاج إلى مساعدة خارجية من صندوق النقد والبنك الدولي، كما في مصر وتونس واليمن، وذلك لتخفيف الضغوط.
- **ولم تقتصر هذه الآثار على الدول العربية التي شهدت هذه الأحداث فحسب، لكن امتدت آثارها إلى الاقتصاد العالمي، وذلك عبر مداخل عدة للتأثير وأهمها:** أسعار النفط، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتغير الوجهات الاستثمارية والسياحية في العالم.[1]

[1]– فكرون عبد الحق، مرجع سابق. ص 531.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الأزمة في تونس وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

تعاني تونس من أزمة سياسية بتداعيات أمنية، فرغم أن الأحداث في تونس كانت سلمية، إلا أن الفترة الانتقالية تشهد أزمة سياسية نتج عنها انعكاسات أمنية كظاهرة الإرهاب والاغتيالات السياسية، عدم الاستقرار السياسي والأمني نجد له انعكاسات على الأمن الوطني الجزائري، خاصة في مسألة الإرهاب وتكاليف تأمين الحدود الشرقية، هذه الأخيرة باتت أكثر انكشافا من أي مرحلة سابقة خاصة في ظل تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا.

المطلب الأول: أسباب ودوافع الحراك السياسي في تونس

ثمة العديد من الأسباب العميقة والظرفية، أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخرى خارجية، دفعت إلى الاحتجاجات المطلبية والانتفاضة الشعبية ضد نظام بن على، الذي تم الاطاحة به بعد أربعة أسابيع فقط من الاحتجاجات والاضطرابات في تونس. ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- **الفجوات الهيكلية في المجتمع التونسي:** كرسها النظام السابق وعمقها بسياساته، إذ أن المدن الساحلية التونسية ما يحف بها من موانئ ومناطق زراعية وتجمعات سكنية حضرية ومناطق صناعية كانت موطن الأغنياء والطبقة الوسطى، في المقابل عانت المناطق الداخلية –البعيدة عن البحر والمدن الحضرية الكبرى والتي يشكو سكانها من قسوة الطبيعة وشح المياه وندرة فرص الشغل– من التهميش والبطالة والفقر والبؤس.[2] وزاد التباين بين الجهات بعد تمركز أغلبية المؤسسات السياسية والادارية والتجارية والاستثمارات السياحية، والأقطاب الاقتصادية والمدن الصناعية في المدن الساحلية خاصة في العاصمة تونس وصفاقس وسوسة والمنستير والمهدية

[1]– منتدى الأعمال الفلسطيني، تقرير:"الربيع العربي...سيناريوهات المستقبل".[د.ذ.م]. 2011. ص ص 7–9.

[2]– كمال بن يونس، " التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن على في تونس". السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (القاهرة: مركز الأهرام). المجلد 46، العدد: 184، أفريل 2011، ص 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقيروان، التي ينتمي إليها الرئيسان بورقيبة وبن على وأغلب الوزراء والمستشارين، وما زاد من تعقيد الوضع أكثر هو الهوة الكبيرة في مستوى المعيشة بين سان الأرياف والقرى والأحياء الشعبية للمدن الكبرى من جهة، والطبقات الاجتماعية المقيمة في المدن الكبرى وأحيائها الراقية من جهة أخرى، وهذا ما كرّس الهوة بين الجهات والطبقات والفئات في المجتمع التونسي، فأدى هذا إلى اختلال التوازن والعدالة بين الجهات والطبقات وغياب التوزيع العادل للثروة وجهود التنمية.

- **تناقضات النظام السابق:** حيث كان نظام بن علي مشبع بجملة من التناقضات ومظاهر الصراع والحيف الاجتماعي والقمع السياسي نتيجة سياساته الأمنية الخانقة وضيق آفاقه التنموية، فكانت الأحداث انتفاضة ضد الظلم والقهر الاجتماعي والسياسي الممارس على الشعب التونسي مند عقود طويلة.[1] واستطاع بن علي القضاء على كل منافد الحراك السياسي حيث حول الحزب الدستوري إلى واجهة للشبكة الأمنية والادارية لجهاز الحكم وأفرغه من رموزه التاريخية، وحول النقابات إلى صف الطاعة، وعطل منظمات المجتمع المدني، وأدخل خصومه إلى السجون خاصة من حركة النهضة.[2]
- سيطرة نظام بن علي على الأوضاع السياسية في تونس ومنع كل أشكال المعارضة، وقمع معارضيه إما بالنفي أو السجن أو القتل، بحيث كان هذا النظام يعتمد كليا على جهاز بوليس وأمن في غاية القوة، عرف كيف يسيطر على الشعب بمختلف شرائحه.
- كما كان النظام التونسي يعتمد على صحافة شديدة الولاء تلمع الواقع وتزينه، وتتكل بالمعارضين للنظام. وكما هو معلوم فإن الاعلام يؤدي دورا خطيرا في حياة الشعوب العربية والإفريقية لتحقيق

[1]– زبير عروس، "دروس من ثورة الشعب التونسي"، المغرب الموحد، تونس، العدد: 11، (مارس 2011). ص 18.

[2]– السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير. الطبعة الأولى، (بيروت : جداول للنشر والتوزيع، 2011). ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يسمى بالهيمنة الايديولوجية والسياسية للأنظمة الحاكمة، في اطار ما بات يعرف بالقوة الناعمة للسيطرة على الرأي العام وتركيع الشعوب من خلال قوة الكذب وصناعة الأوهام.

- **ارتفاع معدلات البطالة والفقر:** استفحلت البطالة في المجتمع التونسي خاصة وسط الشباب، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 700 ألف فرد.
- **انتشار ظاهرة الفساد:** بحيث عم الفساد جل القطاعات السياسية والاقتصادية والإدارية، وأحكمت العائلة الحاكمة وحاشيتها قبضتها على الأعمال واستعملوا أجهزة الدولة للإثراء الفاحش على حساب الشعب التونسي، كما عمد أفراد العائلة الحاكمة إلى الرشوة واستعمال النفوذ لتحقيق المصالح الشخصية على حساب القانون، بل إن الفساد أصبح متفشي في كل المؤسسات والادارات.[1]

المطلب الثاني: مسار الأزمة السياسية والأمنية في تونس بين 2011 و2014

عرفت تونس منذ نهاية سنة 2010، عدة تطورات سياسية وأمنية كبيرة ومعقدة، بتداعيات مختلفة على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، هذه التطورات بقدر ما كان لها نتائج وانعكاسات داخلية، كان لها انعكاسات خارجية على المستوى الاقليمي، ولذلك نحاول هنا رصد أهم هذه التطورات السياسية والأمنية التي عرفتها تونس بين 2010 و2014.

على **الصعيد السياسي** نجد أهم الأحداث والتطورات تمثلت في:

[1]– روضة بن عثمان، "تستطيع أن تثور ولكنك لا تستطيع أن تحكم"، في: اسحاق كافومبا سواري وآخرون، "تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها". بريتوريا، جنوب افريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011. ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في 17 ديسمبر 2011 قام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة عربته واهانته من طرف شرطية- وتوفي لاحقا في 04 جانفي 2011- مما أدى لاندلاع المظاهرات في سيدي بوزيد وخروج آلاف التونسيين الرافضين للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي يعانون منها، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى انتفاضة شعبية شملت عدة مدن تونسية وأدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة صدامهم مع قوات الأمن، وأجبرت هذه المظاهرات الرئيس بن علي على إقالة عدد من وزراءه وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي رفعها المتظاهرون، وأعلن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية عام 2014. لكن الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية توسعت في تونس وازدادت حدتها، وهو ما أجبر الرئيس بن علي على الهروب من البلاد ولجأ إلى السعودية في 14 جانفي 2011.[1]

بعد هروب بن علي وفي 15 جانفي، تولى رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، ولذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وفي 17 جانفي أعلن محمد الغنوشي عن تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تضم عدد من رموز المعارضة وأكد على فصل الحكومة عن الأحزاب، وفي 27 فيفري 2011 أعلن محمد الغنوشي استقالته من الحكومة المؤقتة ولذلك لفشله في كسب ثقة الشعب، وذلك على إثر المظاهرات التي قام بها التونسيون مطالبين الغنوشي بالرحيل الذي يمثل حسبهم رموز النظام السابق والطبقة البرجوازية وموالاة الرأسمالية الليبرالية على حساب مصالح الشعب التونسي ومطالب "الثورة". وخلفه الباجي قايد السبسي الذي استمر في منصبه حتى 13 ديسمبر 2011، حين قام منصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقت بتكليف حمادي الجبالي -أمين عام حزب النهضة- بتشكيل الحكومة الجديدة. والتي بدأت عملها منذ 24 ديسمبر 2011.

[1]- محمد لطفي اليوسفي، "الثورة التونسية: الشعب يريد إسقاط النظام". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، ربيع 2011. ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه الحكومة هي نتاج الانتخابات التشريعية التي جرت في 23 أكتوبر 2011 والتي أسفرت عن فوز حزب حركة النهضة بالانتخابات[1] بعد أن حصل على المرتبة الأولى، وقام بالتحالف مع حزبين علمانيين هما المؤتمر والتكتل، مشكل حكومة الترويكا التي قادت المرحلة الانتقالية الأولى في البلاد.

وكشفت هذه الانتخابات عن مشهد سياسي جديد في تونس ما بعد "الثورة"، إذ قاد تحالف اسلامي (النهضة) وعلماني (المؤتمر والتكتل) الفترة الانتقالية الأولى في ظروف وصعوبات اقتصادية واجتماعية وتحديات وتهديدات أمنية معقدة، وضغوط سياسية داخلية وخارجية (اقليمية ودولية)، دفعت به إلى التنازل عن السلطة لصالح حكومة كفاءات وطنية تكنوقراطية.

وبعد مقتل شكري بلعيد أعلن رئيس الحكومة حمادي الجبالي استقالته في فيفري 2013 بعد فشل مبادرته في تشكيل حكومة تكنوقراط في ظل الأحداث المهيمنة على الساحة التونسية بعد حادثة الاغتيال[2]، وانتهت مهام حكومة حمادي الجبالي رسميا في 13 مارس 2013 بعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي على حكومة علي العريض من نفس الحزب (حركة النهضة). والتي قامت على تحالف ما عرف بـ "الترويكا" المتشكلة من تحالف ثلاثة أحزاب هي حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

وفي 29 جانفي 2014 سلم علي العريض السلطة رسميا بعد أن صادق المجلس التأسيسي على حكومة مهدي جمعة، وجاءت هذه الحكومة نتيجة تطبيق خارطة الطريق التي كانت نتيجة للحوار الوطني بين جميع الأطراف السياسية التونسية، وتعتبر حكومة تكنوقراط بالكامل إذ أن كل أعضائها من ذوي

[1]– "تونس: النهضة تستلم القيادة". مركز الجزيرة للدراسات، في 1 نوفمبر 2011، متوفر على: http://studies.aljazeera.net

[2]– لوريل أي ميلر وجيفري مارتيني، "التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم". مؤسسة راند، 2013. ص 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكفاءات إلى جانب أنهم مستقلين سياسيا، وكانت مهمة هذه الحكومة هي تسيير أعمال البلاد لاقتيادها لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في 2014 لوضع حد للأزمة السياسية التي تعرفها البلاد.

وجرت الانتخابات التشريعية التونسية في 26 أكتوبر 2014، في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة وحرجة، إذ تعرف أغلب القطاعات الاقتصادية أزمة خانقة تتسم بتراجع الانتاج وارتفاع الاستيراد، وهو ما جعلها تؤثر سلبا في نسبة النمو الاقتصادي، وعلى الصعيد الاجتماعي ظلت نسبة البطالة مرتفعة بنحو 15.5%، خاصة في صفوف حملة الشهادات العليا. وفي نفس الوقت يتواصل الحديث عن مخططات ارهابية ذات بعد اقليمي لضرب استقرار تونس السياسي والأمني، وخلق حالة من الفوضى لإرباك المسار الانتقالي، كما أن المحيط الاقليمي يبدو مضطربا خاصة تداعيات ما يجري في ليبيا من عنف واضطرابات وعدم استقرار.[1]

وتعد هذه الانتخابات البرلمانية المرحلة ما قبل الأخيرة من المسار الانتقالي- تليها الانتخابات الرئاسية-، بعد إصدار الدستور الوطني التونسي.

وقد أفرزت هذه الانتخابات مفاجآت نوعية سواء بالنسبة للفائزين أو الخاسرين، كما أفرزت فاعلين جدد كانوا غائبين عن الانتخابات الأولى، أو كانوا مشتتين أو كان تواجدهم ضعيفا، كما أعادت هذه الانتخابات تشكيل الخارطة السياسية في البلاد، وترتيبها بشكل جديد تقريبا، وذلك بصعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي حيث تمكن حزب نداء تونس من احتلال المرتبة الأولى، وإحتلال أحزاب أخرى لمواقع متقدمة وتراجع أخرى كحزب حركة النهضة، مقابل هزيمة الأحزاب الوسطية "المؤتمر والتكتل الجمهوري".

[1]- عبد اللطيف الحناشي، "تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة". مركز الجزيرة للدراسات، في: 2014/09/24، متوفر على: http://studies.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أفرزت هذه الانتخابات خريطة سياسية جديدة تتأسس على استقطاب ثنائي على أسس تبدو ايديولوجية–ثقافية وستحسم التحالفات المشهد السياسي التونسي وتتحكم فيه بداية من انتخاب رئيس الجمهورية وصولا إلى تشكيل الحكومة وتحديد نوعيتها.

وعلى خلفية هذه النتائج أيضا ستبرز داخل البرلمان التونسي معارضة قوية بإمكانها اسقاط أي حكومة لأي تحالف كان، سواء بقيادة نداء تونس أو بقيادة حزب حركة النهضة، كما لا يخلو تشكيل الحكومة القادمة من تعقيدات وصعوبات ستواجه حزب نداء تونس الذي يكلف رسميا بذلك حسب الدستور، إذ تحكم توجهاته وعلاقاته مع بقية الأطراف خلافات وتناقضات عميقة ايديولوجيا واقتصاديا.[1]

ويعتبر الكثير من الخبراء والمحللين أن الانتخابات الرئاسية في تونس هي المرحلة أو المحطة الأخيرة في المرحلة الانتقالية بعد اصدار الدستور واجراء الانتخابات البرلمانية والتي بها تتم بناء المؤسسات الدستورية من برلمان وحكومة، وجرت الانتخابات الرئاسية التونسية في 23 نوفمبر 2014، والتي تحصل فيها الباجي قايد السبسي على نسبة 39.46%، ومنصف المرزوقي على 33.43%، وهو ما مكنهما من المرور إلى الدور الثاني الذي كان بعد ذلك بشهر، أي في ديسمبر 2014. والتي فاز فيها الباجي قايد السبسي.

لقد كان عام 2014 مفصليا في تحديد معالم المستقبل السياسي لتونس، ومثل نهاية المرحلة الانتقالية بعد الانتهاء من استحقاق الانتخابات الرئاسية، وشهدت تونس خلال هذا العام أربع محطات سياسية مفصلية؛ بدءً من الاتفاق على حكومة مهدي جمعة كمخرج لأزمة تشكيل الحكومات السابقة، ثم انجاز مشروع الدستور الجديد؛ الذي راهنت عليه الطبقة السياسية في تونس على اختلاف مرجعياتها، حيث عكست العملية الدستورية درجة كبيرة من الاجماع السياسي؛ مرورا بالانتخابات البرلمانية في أكتوبر

[1]- عبد اللطيف الحناشي، "انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة". مركز الجزيرة للدراسات، في: 2014/11/20، متوفر على: http://studies.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2014، التي جاءت بخارطة سياسية ذات تركيبة جديدة بعناوين كبيرة أهمها بروز أحزاب سياسية جديدة ولاعبون جدد في المشهد السياسي التونسي. وتراجع حضور المجموعة السياسية التي أدارت تونس في المرحلة الانتقالية أهمها حزب النهضة، وذلك للانتقال بمنطق براغماتي إلى اعلان استراتيجية الحياد السياسي في التعامل مع مستجدات المرحلة النهائية للعملية الانتقالية، وقد تسهم نتائج الانتخابات التونسية في تخفيف الضغط عن التيار الاسلامي في المرحلة القادمة داخليا وخارجيا، مما يساعده على إعادة التموقع في هدوء.

ولاشك فإن ما أفرزته نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس قد خلف ارتياحا لدى عدد من الفاعلين في الخارج ضد اتجاهات التحول في المنطقة، كما لم يبد اسلاميو النهضة أي إنزعاج من نتائج العملية السياسية، وهذا ما يفسر "الإستثناء التونسي" بكونه استثناء في تمكن هذا النموذج من بناء وانجاز قواعد سياسية تتمتع بدرجة عالية من التوافق.[1]

وعلى الصعيد الأمني: عرفت تونس منذ الإطاحة بنظام بن على حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني على المستوى الداخلي خاصة بعد بروز الظاهرة الارهابية في تونس، وعلى المستوى الاقليمي خاصة في ظل اللا استقرار الأمني في ليبيا والذي له تداعيات مباشرة على الوضع في تونس، بحيث أضحت تونس مستهدفة في أمنها واستقرارها جراء حالة الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا، وعودة المقاتلين التونسيين من سوريا، وبروز الحركات المتطرفة في تونس كحركة أنصار الشريعة، وخطر القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، والحركات التكفيرية الأخرى خاصة تنظيم داعش الارهابي الذي يحاول نقل نشاطه إلى شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

[1]– عز الدين عبد المولى، "الانتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي". مركز الجزيرة للدراسات، في 2013/02/14، متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشهدت تونس عدة أعمال ارهابية خلال هذه الفترة الانتقالية، راح ضحيتها العديد من رجال الأمن والجيش والشرطة بسبب الاعتداءات الارهابية أو المواجهات مع هذه التنظيمات المسلحة، كما شهدت تونس أعمال اجرامية خطيرة كالاغتيالات السياسية التي راح ضحيتها شكري بلعيد ومحمد البراهمي. وعليه تبقى مشكلة التنظيمات الجهادية عقبة كبيرة أمام المسار الديمقراطي لتونس ما بعد بن علي.[1]

كما تعرف تونس تزايد نشاط التهريب على حدودها، خاصة تزايد نشاط الجريمة المنظمة من تهريب المخدرات والأسلحة بشكل كبير، بحيث بات دخول الأسلحة من ليبيا إلى تونس بشكل متزايد، ولذلك لتخزينها واستعمالها، وهو ما حصل في الأحداث التي يعرفها جبل الشعانبي الذي تتحصن به مجموعات ارهابية وتوجه ضربات لأجهزة الأمن والجيش الذي فقد العشرات من جنوده جراء الأعمال الارهابية الهمجية التي تعرض لها، كما يتم تسويق جزء من هذه الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود التونسية الجزائرية، وهو ما يمثل تهديد مشترك للبلدين، وما هو ما يبرر القلق الجزائري بشأن الوضع الأمني في تونس، خاصة في ظل الطبيعة العلائقية للتهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تمل تهديد للجميع بدون تفريق في الدين والجنس واللغة وبدون الاعتراف بالحدود والأوطان، فهي تهديدات عابرة للحدود والأوطان ومن طبيعة غير تقليدية.

وما يزيد من المخاوف من هذه التهديدات الارهابية هو ضعف الخبرة الأمنية والعسكرية على المستوى الأمني والاستخباراتي في تونس عن مواجهة هكذا تنظيمات، وبالتالي فالأجهزة الأمنية والجيش تحتاج إلى تكون وتدريب جديد فعال يتماشى مع تحديات ورهانات للمرحلة الراهنة والمستقبلية.

[1]- طارق عثمان، "ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الاقليمي العربي". مركز الجزيرة للدراسات، في 26 أوت 2014، متوفر على: http://studies.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك نجد تفاقم الأزمة الاقتصادية بتونس بسبب تدهور الأوضاع الأمنية بعد "الثورة"، بحيث أن الاضطرابات في تونس كان لها تأثيرات اقتصادية خطرة،[1] وهكذا يتضح أن التهديدات الأمنية الموجهة لتونس مرشحة للاستمرار على المدى المتوسط والبعيد، وهي تحتاج لوضع استراتيجية للتحرك الناجح على الصعيد الخارجي تتضمن توسيع دائرة التعاون لمعالجة الخطر الليبي.

فإعادة الاستقرار إلى داخل تونس ومحيطها الاقليمي هي أحد الرهانات الكبرى التي تواجه تونس في هذه المرحلة، خاصة أن معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة بتونس تحتاج إلى مناخ أمني يشجع على عودة حركية التعاون الاقتصادي والاستثمار واعادة إحياء الانشطة السياحية والخدماتية والمبادلات التجارية مع الخارج.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة التونسية على الأمن الوطني الجزائري

منذ اندلاع الأحداث السياسية في تونس مع نهاية 2010 وبداية 2011، عرفت تونس حالة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كان لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي التونسي، وعلى دول الجوار خاصة الجزائر التي تبحث عن استقرار جوارها الاقليمي في ظل الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة، ولعل الجزائر تعتبر أكبر المتأثرين بما يحدث في تونس مباشرة بسبب القرب الجغرافي ولاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، وبالتالي فإن انعكاسات الأحداث السياسية والأمنية في تونس على الجزائر كان بشكل كبير، وعليه نحاول رصد وتحليل أهم هذه التداعيات والانعكاسات على الأمن الوطني الجزائري.

[1]– توفيق بوقاعدة، "التجربة التونسية والاستنساخ الجزائري الفاشل". مجلة المغرب الموحد، العدد 11، مارس 2011. ص 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مسألة تأمين الحدود الشرقية مع تونس

تزايدت الأعباء المادية والبشرية لتأمين الحدود الشرقية مع تونس، خاصة في ظل ضعف الجيش والأجهزة الأمنية في تونس بسبب الاضطرابات والمشاكل الداخلية، وضعف الامكانيات، وقلة الخبرة والاحترافية التونسية في هذه المسائل الأمنية الخطيرة، اضافة إلى الاختراقات الأمنية للحدود التونسية.[1]

فمنذ اندلاع الأحداث في دول الجوار تونس وليبيا ومال، أي منذ نهاية سنة 2010، وميزانية الدفاع الوطني في ارتفاع متزايد ومستمر للآن، وهذا بسبب تزايد الأخطار الأمنية الناتجة عن هذه التطورات السياسية والأمنية في دول الجوار. وتعمل الجزائر على تكثيف تواجدها العسكري والأمني والاستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات اضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية وأي محاولة من شأنها المساس بالأمن الوطني، وأمن المجتمع والأفراد.

ومن الجدير بالذكر أن تخصيص الجزائر لهذه الامكانيات المادية والبشرية الكبيرة لتأمين حدودها الشرقية مع تونس، وفي ظل استمرار الاضطرابات والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية، من شأنه أن يعمل على تشتيت القوى وادخال الجزائر في دوامة أمنية لاستنزاف امكانياتها وقدراتها وتشتيت جهودها، وهذا له انعكاسات خطيرة سواء على المستوى العسكري، وعلى الجانب الاقتصادي لأن هذه الامكانيات المسخرة من شأنها أن توجه لأنشطة وبرامج تنمية وطنية أحسن مما تذهب في انشطة استنزافية لمقدرات البلاد.

ثانيا: النشاط الارهابي في تونس وانعكاساته على أمن الجزائر

كانت الجبهة الشرقية للجزائر وبالضبط حدودها مع تونس، تمثل جبهة استقرار أمني بالنسبة للجزائر قبل اندلاع الأحداث في تونس مع نهاية سنة 2010، وع بروز النشاط الارهابي في تونس خاصة

[1]– عز الدين عبد المولى، "الانتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي". مركز الجزيرة للدراسات، في 2013/02/14، متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الحدود التونسية الجزائرية في جبل الشعانبي ومنطقة الكاف، استشعرت الجزائر مدى خطورة هذه التهديد على حدودها، وقامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود، ناهيك عن تقديم الدعم لتونس ماديا ولوجيستيا، والقيام بعمليات التعاون والتنسيق الأمني بين الجانبين لمواجهة والتصدي لهذه التهديدات ومحاصرة والقضاء على الارهاب الذي بات يشكل تهديد مشترك للطرفين.[1]

وما يلاحظ هو إزدياد إلتحاق الشباب التونسي بالجماعات الارهابية والجماعات الراديكالية المتطرفة، فمن بين منفذي الاعتداء الارهابي بعين أميناس جنوب الجزائر كان منهم 11 تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد فيهم التونسيين.[2]

ثالثا: تزايد نشاط الجريمة المنظمة

يلاحظ في الفترة الأخيرة تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية (مع الجزائر وليبيا)، أين استغلت جماعات وشبكات الجريمة والتهريب الاضطرابات والمشاكل الداخلية في تونس للقيام بأعمال التهريب خاصة المخدرات والأسلحة التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الجزائر وتونس وكل المنطقة.

ولعل أبرز هذه الأخطار هو نشاط تجارة وتهريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه من ليبيا إلى تونس، أين يتم تخزين واستعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال ارهابية، وجزء آخر يمر عبر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر، وهو ما يشكل تهديد صريح لأمن واستقرار الجزائر، فوصول هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة للجماعات الارهابية المسلحة –خاصة وأن ليبيا باتت تشكل خزان سلاح في المنطقة للجماعات الارهابية– يعني المزيد من الاجرام والعمليات الارهابية ومزيد من الضحايا في الارواح ومزيد من الخسائر المادية ومزيد من عدم الاستقرار.

[1]– الحسين بن الحاج نصر، "تونس والجزائر ترفعان مستوى التنسيق الأمني لضبط الحدود"، جريدة الرياض، العدد 16780، في 2014/06/03، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.alriyadh.com

[2]– صابر رمضان، "أبعد من مالي: أزمة الشمال الإفريقي". جريدة القدس، العدد 7345، 30 جانفي 2013. ص 18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

شهدت ليبيا منذ سنة 2011 تحولات سياسية وأمنية خطيرة، فبعد الاطاحة بنظام القذافي من قبل الميليشيات المسلحة بمساعدة من حلف شمال الأطلسي (NATO) دخلت البلاد في أزمة أمنية كان لها تداعياتها على أمن دول المنطقة كاملة وعلى رأسها الجزائر التي تشترك مع ليبيا بحدود برية شاسعة جدا، فانتشار السلاح والمجموعات الارهابية والميليشيات المسلحة، ناهيك عن الصراع السياسي حول السيطرة على السلطة والعملية السياسية في البلاد، إضافة إلى تنامي الصراع القبلي والجهوي بين الأقاليم الليبية، جعل من ليبيا على حافة الانهيار والفشل، والمعاناة من هشاشة أمنية خطيرة على مستقبل ليبيا ووحدتها، وعلى أمن المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول: أسباب الحراك السياسي في ليبيا

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بقيام الانتفاضة الشعبية– والتي تحولت فيما بعد إلى تمرد مسلح ضد القذافي، وهو ما أفقد الأحداث في ليبيا من طابعها السلمي– ضد نظام القذافي في ليبيا، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها الخارجية كذلك، فمنها الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي الدكتاتوري الفاقد للشرعية والمشروعية، واحتكاره للسلطة والثروة، وقمع المعارضة السياسية والتحكم بالاقتصادي الليبي وتهميش الشعب الليبي، وهو ما انتج وضعا اقتصاديا مترديا، أما الدوافع الخارجية فتمثلت في أدوار القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أعادت ترتيب استراتيجياتها في المنطقة العربية بما يحقق أمنها ومصالحها،[1] كذلك الدور الفرنسي، ونتائج الحراك السياسي في تونس ومصر، ونحاول أن نستعرض أهم هذه الأسباب والدوافع في النقاط التالية:

[1]– عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق. ص 102.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الأسباب التاريخية والسياسية

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات ليبيا شرقها وغربها على المكانة والسيادة، فلما كانت طرابلس (غرب ليبيا) عاصمة الدولة في ظل نظام القذفي، كان هناك نوع من التنافس مع الشرق خاصة بنغازي التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات ضد نظام القذافي ومنها امتدت إلى باقي ليبيا.

ونجد أن نظام القذافي قد فقد مشروعيته عبر عقود من الحكم التسلطي، وتآكلت أسس شرعية نظامه والتي تمثلت في: الحرية والاشتراكية والوحدة والعروبة والثورية القومية، والقضية الفلسطينية ومناهضة الامبريالية مساندة حركات التحرر في جميع أنحاء العالم، ومعاداة الصهيونية، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وعلى الصعيد الداخلي يمكن القول أن القذافي استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه عبر سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة الافكار شديدة العمومية التي تضمنها "الكتاب الأخضر".[1]

وقد حالت شكلية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم، كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها، في ظل مناخ الفساد الذي ضرب كافة جوانب الدولة، خاصة في ظل عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية مستقلة عن النظام.

ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات الليبية قدرا من التسامح إزاء المعارضة.

[1]– محمد عاشور، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، اسحاق كافومبا سواري وآخرون، "تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها". بريتوريا، جنوب افريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011. ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتشار الفساد: حيث عم الفساد في كافة مجالات الحياة في ليبيا السياسية والاقتصادية...الخ، وعدم العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف التي تتخبط فيها ليبيا رغم غناها بالموارد الطاقوية (النفط والغاز)، وغياب المعارضة الحقيقية وانسداد قنوات التواصل، فضلا عن القمع الأمني عبر اللجان الثورية، والتي امتدت أدرع قمعها إلى الخارج لتلاحق كل من يعارض نظام القذافي، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي داخليا وإرهابي خارجيا.

طبيعة النظام السياسي الليبي: أي تأثير هيكل النظام السياسي الليبي وأدائه على مر السنوات الماضية، وكيف أدى هذا النظام إلى شيوع حالة من الاحباط وتأجيج مشاعر الظلم والقهر واليأس في نفوس مواطنيه، بحيث تميز هذا النظام بـ :

- ضعف البنية التحتية الأساسية؛
- غياب البنية المؤسساتية للنظام؛
- غياب العدالة الاجتماعية؛
- ضعف التنمية والنمو الاقتصادي.

ونجد أن القذافي استند في حكمه إلى ثلاث آليات هي: شراء الولاءات العشائرية باستثمار الريع النفطي؛ واستبدال المؤسسة العسكرية بالميليشيات العائلية الحامية للنظام؛ وإغلاق كل منافد الحراك السياسي والمدني التي يمكن أن تشكل دوائر وسيطة للمواطنة.[1]

إن الأسباب الحقيقية وراء تأخر ليبيا ومعاناتها السياسية والاقتصادية هو طبيعة النظام السياسي الذي كان سائدا، وقيادته المتمثلة في القذافي وحاشيته وأتباعه، بحيث دأب النظام السياسي الليبي على إجهاض كل الأصوات التي نادت بالإصلاح السياسي، وقدم إصلاحات اقتصادية محدودة حال غياب

[1]– السيد ولد أباه، مرجع سابق. ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسية وسيادة القانون دون وصولها لعموم الشعب الليبي، بحيث كان القذافي يوافق على نوعية محدودة من الاصلاحات التي لا تمس جوهر النظام وقلب سياساته.

فليبيا لم تكن تفتقر فقط لآلية حكم راشد تمكّن مؤسسات الدولة من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شؤون البلاد، بل هي تفتقر إلى المرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة وتتيح تنظيم اطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمور البلاد.

وتوج القذافي جهوده في تغييب المؤسسات السياسية عن الدولة باعتماده على هيكل غير رسمي للدولة وتسيير السلطة، صاغ قواعده بنفسه واختار كوادره بعناية وعهد لرفقاء دربه وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في الدولة وفي الدوائر النخبوية في المجتمع، وتتكون شبكات القذافي غير الرسمية من شبكات سياسية وأمنية واجتماعية.[1]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

تعد ليبيا من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز، وتمتلك واحدا من أكبر احتياطات النفط في افريقيا وسابع احتياطي في العالم، إلا أن هذه الثروة لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء اقتصاد قوي وبنية تحتية قوية ضرورية لتنمية البلاد، بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة خاصة ثروة النفط والذي بقيت عائداته سرا من أسرار النظام الذي لا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عائداته واستثماراتها. وعوض أن تساهم هذه الثروة في بناء اقتصاد قوي ورفاهية المواطنين، عملت على تعميق الفساد والاستبداد والدكتاتورية، فقد اغتنت عائلة القذافي واتباعها على حساب تنمية البلاد، وبدد القذافي ثروة البلاد في مشاريع عشوائية حسب نزواته في مشاريع غير ذات جدوى في الداخل والخارج، فنجده مثلا قدم

[1]- زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية". السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (القاهرة: مركز الأهرام). المجلد: 46، العدد 184، أفريل 2011. ص 71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدعم إلى كثير من الحركات المسلحة في دول الجوار كتشاد والنيجر ومالي والسودان واليمن ولبنان...الخ، مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات على ليبيا التي عانت من حصار اقتصادي ناهز العشر سنوات. فضلا عن تبديد القذافي لأموال طائلة في بناء برنامج أسلحة تدمير شامل سرعان ما تنازل عنها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.[1]

فرغم أن ليبيا تعتبر من الدول الغنية بالنفط الذي يدر عليها بملايير الدولارات، إلا أن هذه الثروة لم تعد بالفائدة على ليبيا والمجتمع الليبي بسبب سوء استغلال واستثمار هذه الثروة في بناء اقتصاد منتج وتحقيق تنمية اقتصادية، بل بقيت ليبيا دوا متخلفة على جميع الأصعدة، وتعاني من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية معقدة. فنجد مثلا ارتفاع مستوى التضخم في ليبيا بلغ حدود 11% والذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة المواد الغذائية.

التفاوت الكبير في توزيع الثروة: فالحكم الشخصي التسلطي الذي اعتمد على عائلة القذافي وحاشيته من المقربين والاتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من الشعب الليبي من عوائد الثروة التي تزخر بها ليبيا، بل نجد أن النظام استخدم تلك الثروة في شراء الأنصار وترويض المعارضة أو قمعها.

ومن بين الأسباب الاجتماعية التي ساهمت في الحراك السياسي في ليبيا، نجد التغير الديمغرافي نتيجة تزايد شريحة الشباب الذين يشعرون بعدم الرضى تجاه سياسيات نظام القذافي السابق، ذلك النظام الذي كان منغلقا على نفسه وأغلق على ليبيا وتركها تتخبط في حالة من التخلف والرجعية.

وعلى الصعيد القبلي، يمكن القول أن العقيد القذافي وإن كان في بداية حكمه قد جعل إلغاء نظام القبيلة واحدا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم ورغبة منه في ضخ المزيد

[1]- عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق. ص ص: 106- 107.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية، وهو ما ترسخ وازداد وضوحا سنة 1997 مع توقيع قادة القبائل ما عرف بـ "وثيقة الشرف" التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام، والتحالف ضد أي قبيلة تقوم بمعارضة النظام.

بل إن القذافي استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل احكام قبضته على السلطة وكوّن شبكة من المؤسسات المتناحرة يتلاعب بهم في مقابل بعضهم البعض لمنع أي ظهور أي منافس له على السلطة.

ثالثا: الأسباب والدوافع الخارجية

من الاسباب المباشرة لاندلاع الأحداث في ليبيا هي الأوضاع الاقليمية والمتغيرة التي تشهدها المنطقة العربية، وقد شكلت الأحداث في تونس ومصر دافعا قويا لمسار الأحداث في ليبيا، فسقوط الأنظمة السياسية الدكتاتورية التي حكمت تونس ومصر على مر عقود طويلة شجع الليبيين بحدو حدوهم للإطاحة بنظام القذافي الذي يرى البعض أنه استعبد الشعب الليبي.

وعلى الرغم من تشابه الظروف والدوافع المشتركة التي أدت إلى موجة الاحتجاجات والحراك الشعبي في تونس ومصر واليمن وليبيا، لكنها اختلفت في الأساليب والوسائل التي تراوحت بين السلمية والعنفية، وكانت الصفة السائدة في ليبيا هي أسلوب العنف من قبل المحتجين أو ما يسمى بـ "الثوار الليبيين" والعنف المضاد الذي كان من قبل النظام السياسي الليبي بزعامة معمر القذافي.[1]

نخلص في الأخير إلى أن النظام السياسي الليبي السابق، مَالَ إلى التركيز الشديد للسلطة في يد القذافي ومجموعة صغيرة من أفراد أسرته وحاشيته، في ظل عدم وجود مؤسسات رسمية تتميز بالكفاءة (تغييب متعمد للمؤسسات)، واحتكار الاقتصاد في يد أقلية واحتكار وسوء توزيع الثروة، انعكست كل هذه

[1]- عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق، ص 104.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل في السياسة والاقتصاد على طبيعة القرار السياسي لغير صالح الشعب الليبي، مما أدى إلى تزايد السخط الشعبي وتصاعد نقمة الرأي العام ضد النظام السياسي الحاكم في ليبيا، خاصة بعد الحراك السياسي والشعبي ضد بعض الأنظمة السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بدءً من تونس ومصر، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيار النظام الليبي.

المطلب الثاني: مسار الأزمة في ليبيا

بدأت الأحداث في ليبيا بمظاهرات في 15 فيفري 2011م، بعد الاحتجاجات والأحداث التي شهدتها تونس ومصر، إذ اعطتها دفعا كبيرا في المضي حتى اسقاط النظام السياسي الليبي بزعامة معمر القذافي، وذلك بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي وعدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي.[1]

وعندما بدأت التظاهرات في ليبيا منتصف فيفري 2011م توقع أغلب المتابعين للشأن الليبي سيناريو مغاير لما حدث في تونس ومصر، وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي الليبي وضعف هياكل الدولة وتفتت القوات المسلحة لعدة خلايا تفتقر للقيادة المركزية والعقيدة العسكرية الواضحة، كذلك اختلاف طبيعة القيادة السياسية والزعامية في البلدان الثلاثة، فالقذافي رجل متقلب المزاج حيث تختلف تحالفاته ومواقفه وفقا لتبدل مصالحه التي لا تحكمها رؤية محددة أو توجه ايديولوجي عام، ولكنها تحدد من خلال

[1]- عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق. ص 102.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقليته التي تفتقر للمنطق السياسي، كما أن القوى والتيارات السياسية المعارضة داخل ليبيا أضعف بكثير من مثيلاتها في مصر وتونس.[1]

لهذه الأسباب تصاعدت الأحداث في ليبيا بشكل سريع، حيث لم يأخذ الأمر أكثر من شهر واحد حتى تحول الوضع داخل ليبيا من احتجاجات ومظاهرات سلمية إلى سجال عسكري بين القذافي ومعارضيه ثم إلى نزاع مسلح تدخلت فيه منظمات وقوى دولية.

بدأت الإرهاصات للثورة الليبية في الأيام الأخيرة من جانفي 2011 عندما اندلعت التظاهرات في درنة وبنغازي وبني وليد اعتراضا على تأخر تسليم الوحدات السكنية التي كانت الحكومة مسئولة عن بنائها، تلا هذه التظاهرات نداءات على شبكة الانترنت للتظاهر ضد النظام الحاكم على مدونة الكاتب الليبي المعارض جمال الحاجي الذي اعتقل في طرابلس في الأول من فيفري، وأيضا على صفحة "انتفاضة 17 فيفري 2011 لنجعله يوما للغضب في ليبيا" بموقع "فايس بوك Facebook" وطالبت هذه الصفحة بأربعة مطالب واضحة هي اسقاط النظام القائم برمته والحرية والكرامة، وإنشاء دولة الدستور والقانون، ومحاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الشعب.

وجاءت شرارة البدء في 15 فيفري بعد اعتقال المحامي والناشط السياسي فتحي تربل وهو محامي مذبحة سجن ابوسليم حيث خرج المئات من أهالي الضحايا في مظاهرات ببنغازي للمطالبة بإطلاق سراحه وأخذت أعداد المتظاهرين تزداد حتى بعد اطلاق سراحه، ولم تستمر الاحتجاجات والتظاهرات السلمية طويلا حيث أجبر التعامل العنيف من قبل قوات أمن النظام الليبي المتظاهرين على رد العنف بعنف مماثل، ثم أخذت الأمور في التحول بعد أن تشكل معسكرين داخل ليبيا أحدهما موال للقذافي والآخر معارض له، حيث نشأ معسكر المعرضة من خلال المعارك بين "الثوار" وقوات القذافي والتي

[1]– زياد عقل، "الأزمة الليبية : من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي". ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة 17، العدد 196، أفريل 2011. ص 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسفرت عن سيطرة المعارضة على مدن شمال شرق ليبيا من طبرق مرورا بدرنة والبيضا والمرج وصولا إلى بنغازي، وتزامن هذا مع بدء الانشقاقات بين صفوف معسكر نظام القذافي، فانشق اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية، والمستشار مصطفى عبد الجليل وزير العدل، كما انشقت كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر، وكانت حركة الانشقاقات بالغة الأهمية حيث خلقت كوادر بين "الثوار" في ليبيا كانوا في أشد الحاجة إليها وساعدت في تنظيم معسكر المعارضة أكثر لأن الانشقاقات جاءت على مستويات مختلفة قانونية وأمنية وعسكرية، كما أعلن قبائل كبرى في المنطقة الشرقية كقبيلة ترهونة وقبيلة الورفلة تأييدهم للمعارضة وهو ما أضاف بعدا اجتماعيا وثقافيا تجلى ذلك في صورة دور تعبوي لعبته هذه القبائل على أرض الواقع.[1]

ثم جاءت نقطة التحول الأخرى في سياق الأحداث متمثلة في تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في 27 فيفري 2011 ليكون وفقا لتصريحات أعضاءه وجها "للثورة" وممثلا عنها، وخلق انشاء المجلس الانتقالي وجود سلطتين داخل دولة واحدة أو حالة أشبه بوجود دولتين على رقعة جغرافية واحدة وهو ما ادى لحالة سيادة متعددة على الأراضي الليبية.

كما شكل موقف جامعة الدول العربية نقطة تحول أخرى في مسار الأحداث في ليبيا حيث دعا وزراء الخارجية العرب في 12 مارس 2011 مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا معتبرين أن نظام القذفي قد فقد شرعيته وقرروا التعاون مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وكان هذا القرار بمثابة شارة البدء لتحركات دولية واسعة للتدخل العسكري في ليبيا من خلال فرض منطقة حظر الطيران في 17 مارس 2011.

[1]- – زياد عقل، "الأزمة الليبية : من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي". مرجع سبق ذكره. ص 46.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع توسع الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، وانتقالها إلى غرب البلاد، وبعد القمع العنيف والدموي للمتظاهرين، وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة العقيد "معمر القذافي" وانضمامها إلى الثوار. وبدأ هذا التداعي بمدن الشرق في ليبيا، إذ انضمت: أجدابيا ودرنة وبنغازي والبيضاء وطبرق... ثم تحول الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس: مثل بني الوليد والزنتان ومصراتة والزاوية وزوارة...

إذ أن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية، مما جعل مجلس الأمن في 26 فبراير 2011 يتبنى قرارا تحت رقم 1970، يقضي بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي.

هذا الانشغال الدولي بالملف الليبي منذ بدايته، جاء نتيجة لتداعيات هذه الأزمة، التي تعدت التراب الداخلي لمركز الصراع، لتصل بؤر التوتر إلى دول المغرب العربي بل وللعالم كله. مما استدعى ليلة 19 من مارس تدخلا فجائيا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في اللحظات الأخيرة في ساعة متأخرة ذلك اليوم بعملية عسكرية سميت « فجر الأوديسة »، لإنقاذ بنغازي من السقوط في أيدي جنود كتائب "القذافي". وهذا بعد صدور القرار الأممي 1973. بحيث تبنى مجلس الأمن الدولي في 18 مارس 2011 –بأغلبية كبيرة– القرار رقم 1973 الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين[1].

وفيما يلي أهم ما تضمنه القرار:

[1]– محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة". في 11 ديسمبر 2014، متوفر على الرابط الالكتروني: *www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– حظر القرار كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى رحلات الإمدادات الإنسانية.

–مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية –بما في ذلك الرحلات التجارية– بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها.

–دعوة كل الدول الأعضاء إلى "اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين والمناطق السكنية التي تواجه تهديدا في ليبيا بما في ذلك بنغازي، في الوقت الذي يستبعد فيه القرار إرسال قوة احتلال بأي شكل على أي جزء من الأراضي الليبية.

ومن الجدير بالذكر أن استخدام عبارة "كافة الإجراءات الضرورية" ينطوي على القيام بإجراء منفرد من جانب دولة ما، أو بالتنسيق مع منظمات، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين.

وطالب القرار كذلك بوقف فوري لإطلاق النار، وهو ما يمكن أن يسمح معه –إلى جانب منطقة حظر الطيران– بعمليات قصف جوي لحماية المدنيين من القوات الموالية للعقيد معمر القذافي، ومطالبته ليبيا بضمان "مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية."

–تطبيق أقوى لحظر الأسلحة الذي شمله القرار الأممي السابق رقم 1970، مع إضافة أسماء أشخاص وشركات وهيئات أخرى إلى قائمة الحظر من السفر وتجميد الأصول.

–التجميد المفروض على الأصول ينطبق على كل الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يملكها أو يديرها نظام القذافي –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– في أراضي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-المطالبة بتجميد أصول المؤسسة الوطنية للنفط الليبية والبنك المركزي الليبي بسبب صلاتهما بالعقيد القذافي.

ويطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة **بان كي مون** إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء من الخبراء لمساعدة لجنة مجلس الأمن في مراقبة العقوبات، كما يطلب من الدول الأعضاء التنسيق فيما بينها، ومع الأمين العام لضمان تنفيذ هذا القرار.[1]

وهكذا استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي، حتى تمكن "الثوار" من القبض على "معمر القذافي" وإعدامه في 20 أكتوبر 2011. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا.

ورغم أن لحظة سقوط نظام القذافي شهدت توحدا للانتماءات المتنازعة على هدف واحد، وهو إزاحة نظام القذافي، إلا أن ما أعقب هذه المرحلة من استقطاب بين القوى المشاركة في الانتفاضة الشعبية والتمرد على النظام، سواء كانت مدنية أو عسكرية، علمانية أو إسلاماوية، وضعف للسلطة الانتقالية وفقدان الدولة لوظيفتها الأمنية والتنموية لصالح الميليشيات والمجموعات المسلحة، مثّل بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية والنزاعات الداخلية تكاد تصل إلى حرب أهلية، وتكريس إشكاليات الهوية الوطنية، علاوة على عودة دور القبائل للتأثير في مجريات الحياة السياسية.[2]

ويبدوا أن حلفاء الأمس قد أخفقوا في ايجاد نقاط تقاطع تجمعهم في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، بدليل التجاذبات التي برزت سنة 2014 مع العمليات التي قامت بها قوات خليفة حفتر على بنغازي، ثم اتسعت رقعتها في اطار ما يعرف بـ "عملية الكرامة"، ثم الهجمات التي سجلت من قبل ميليشيا

[1]- القرار رقم 1973، الأمم المتحدة. متوفر على الرابط الالكتروني: www.un.org/ar

[2]- خالد حنفي علي، "معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات ليبيا نموذجا". فيفري 2015، متوفر على الرابط الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فجر ليبيا ومصراتة وزلتين ضمن ما يعرف بقوات درع ليبيا وغرفة ثوار ليبيا، والتي أعطت انطباعا بأن ليبيا تتجه نحو التقسيم، خاصة مع اعلان انتخاب مجلس للنواب في طبرق.

وحسب عديد الخبراء فإن ليبيا تعاني من هشاشة أمنية تسهل فيها الأنشطة غير المشروعة لتجارة السلاح والمخدرات وغيرها، وتساهم الوضعية الأمنية في ليبيا في إحداث اختراقات كبيرة في المنطقة لن يستطيع الخيار العسكري لوحده من حل المعادلة الليبية المعقدة، ثم إن حالة اللاتوازن بين القوى الليبية جعل كل طرف يسعى إلى حسم هذا الصراع عن طريق العنف والسلاح، مع اطالة من عمر المرحلة الانتقالية، وهو وضع يعزز موقع الجماعات المسلحة في الميدان ويعطيها هوامش حركة خاصة مع تدعيم التنسيق بين أنصار الشريعة وعدد من الجماعات المسلحة في ليبيا.

ويسير الوضع في ليبيا نحو مزيد من التدهور مع ارتفاع وتيرة الصراعات المسلحة والقتال بين ميليشيات فجر ليبيا المحسوبة على الإسلامايين وحلفاءها "الجهاديين"، التابعة لحكومة عمر الحاسي المنبثقة عن المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والمتمركزة بطرابلس من جهة، وبين قوات الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر المدعومة من قبل حكومة عبد الله الثني المتمركزة بطبرق والتي حظيت باعتراف المجتمع الدولي.

وتعيش ليبيا اليوم لحظات فارقة وخطيرة في ظل تعدد الأزمات وانتشار الميليشيات المسلحة وعدم وجود توافق وطني أو خطاب قادر على لم الشمل الليبي مند رحيل القذافي واسقاط نظامه، كما تعاني ليبيا كذلك من الافتقار إلى وجود مؤسسات فاعلة وقوية قادرة على تحجيم دائرة الأزمات التي تتسع مع الوقت في ظل مجتمع قبلي.[1]

[1]- "مسارات الخروج من الأزمة الليبية تتشابك على طاولة المفاوضات". جريدة العرب. العدد 9817، 03 فيفري 2015، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.alarab.co.uk

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مناطق النزاع المسلح في ليبيا حاليا فإنها تتمثل في ما يلي:

في المناطق الشرقية:

حرس المنشآت النفطية :ويتكون من كتائب شاركت في الإطاحة بنظام القذافي من أجدابيا ومقاتلين من قبائل الشرق، أبرزها قبيلة المغاربة، بدعم عسكري مباشر من رئاسة أركان مجلس النواب في طبرق، إضافة إلى منتسبي "جهاز حرس المنشآت النفطية" النظامي السابق، الذي أعلن عام 2011 انشقاقه عن الأجهزة الأمنية التابعة للقذافي والانضمام إلى الثورة التي أطاحت به.

قوات فجر ليبيا :وهي في الهلال النفطي عبارة عن ائتلاف يسمى "شروق ليبيا"، مكون من "كتيبة الفاروق" من مصراتة، و"أنصار الشريعة" من سرت، بقيادة "درع الوسطي" من مصراتة، وهو مؤلف من عدد كبير من كتائب المدينة، التي شاركت في القتال ضد كتائب القذافي، وشاركت أيضا في عملية "فجر ليبيا "بطرابلس ومدن أخرى في الغرب. وتسيطر قوات "حرس المنشآت النفطية" على كامل المناطق الشرقية من أجدابيا وحتى منطقة كحيلة (100 شرق سرت)، بما فيها أهم مواقع النفط في الهلال النفطي، وهي: الزوتينية، والبريقة، ورأس الانوف، والسدرة. بينما تسيطر قوات "الشروق" على المناطق الواقعة بين مصراتة إلى شرق مدينة سرت بعدة كيلومترات، حيث تقع منطقة بن جواد (30 كم شرقي سرت) كمنطقة تماس بين القوتين.

أما في المناطق الغربية فنجد:

قوات فجر ليبيا :"التي تديرها "غرفة ثوار ليبيا" من العاصمة طرابلس التي تسيطر عليها بشكل كامل، وتتألف من "درع الغربية" من مدينة الزاوية، بقيادة الإسلامي أبو عبيدة الزاوي، وكتيبة "أنصار الشريعة" من مدينة صبراتة، و"درع الوسطى" من مدينة مصراتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غرف عمليات رئاسة الأركان: في المنطقة الغربية، وهي غرفة مستحدثة من قبل "الجيش الوطني" المدعوم من مجلس طبرق، وتتألف من كتائب الزنتان وكتائب شفانة. التي تحارب ما يسمى بـ"الإسلام السياسي"، في إشارة إلى المؤتمر الوطني وحكومة طرابلس.

وتسيطر تلك القوات على نصف مدن الجبل الغربي، وهي الزنتان، والرجبان، والرحيبات، والصيعان، وككلة، إضافة إلى سيطرتها على مراكز عسكرية، أبرزها "قاعدة الوطية الجوية" وكامل الطرق الصحراوية جنوب المدن الساحلية.فيما يدور القتال بين القوتين في قرى زلطن ورقالدين والجميل والعجيلات والعزيزية وبئر غنم والكسارات، وكلها تشكل خط تماس، حيث تقع تلك المناطق متفرقة بين المدن الساحلية والطرق الصحراوية جنوب المدن الساحلية

أما في المناطق الجنوبية: تطغى على هذه المنطقة السيطرة القبلية، فمعظم المعارك التي اندلعت فيها كانت لأسباب قبلية بحتة. وباستثناء قوات تابعة لمدينة مصراتة تسيطر على مدينتي سبها والجفرة، فإن سكان كامل مناطق الجنوب الليبي يتخذون موقف الحياد من العمليات العسكرية خارجها. وحضور القوات التابعة لطرابلس في تلك المنطقة أكبر من حضور القوات التابعة لطبرق. ومن آن إلى آخر تندلع في المنطقة معارك ذات طابع قبلي غير سياسي.

وعموما هناك ثلاث ديناميات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، أولا: المواجهات العسكرية، ثانيا: التدخل الخارجي، ثالثا: جهود الحوار، وشهد عام 2014 محطات مهمة عكست تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية، حيث عرفت هذه السنة منعطفا ملحوظا على المستويين الأمني والسياسي، وأدى تزايد دور اللواء المتقاعد خليفة حفتر بما يمثله من إرادات خارجية إلى مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، كما شهدت ليبيا قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر، وبين عملية فجر ليبيا التي تضم عدة مشارب مختلفة من المسلحين.[1]

[1]- عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانتجت التفاعلات في ليبيا مشهدا سياسيا بشرعيتين متنازعتين؛ مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي، ورغم تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري في ليبيا، فإن هذا الخيار لم يحقق انجازات كبيرة بسبب عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية، ووجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيدا عن الحسم العسكري، وذلك استنادا إلى واقع التسليح الذي تتمتع به المجموعات المسلحة والميليشيات في ليبيا.

كما عرفت ليبيا في سنة 2014 تطورا أمنيا مهما وخطيرا، ويتعلق الأمر بالتنظيم الارهابي "داعش" الذي طور علاقاته بالمجموعات المسلحة في مدينة درنة شرق ليبيا التي تعرف انتشارا كبيرا لمجموعات مسلحة مثل "مجلس شورى شباب الاسلام" الذي يضم تنظيم "أنصار الشريعة"، حيث يتبع المجلس فكريا وحركيا تنظيم "داعش" الارهابي، وهذا ما يجعل من مدينة درنة لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد هذا التنظيم الارهابي الخطير في منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي.[1]

المطلب الثالث: تحديات وتداعيات الحراك السياسي في ليبيا:

وتشهد ليبيا ما بعد القذافي مخاضا عسيرا، ألقى بظلاله على ترتيبات إعادة بناء النظام بعد الاطاحة بنظام القذافي، بحيث تواجه ليبيا ما بعد القذافي عدة تحدياتـ كما ترتب عن سقوط نظام القذافي عدة نتائج وتداعيات على الوضع الداخلي الليبي.

أولا: التحديات

فبعد انهيار نظام القذافي تقف ليبيا أمام تحديات عدة لازالت تعترض طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وهناك تخوف من عجز الحكومات الليبية الجديدة من مواجهة هكذا تحديات، ومن أبرز هذه التحديات نذكر ما يلي:

[1]- عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **التحديات السياسية والاجتماعية:** إن الدولة والمجتمع الليبي قد ورثت إرثا شموليا وثقافة سياسية تقليدية، بحيث لم تشهد ليبيا أي مرحلة ديمقراطية بسبب طبيعة النظام السياسي السابق في عهد القذافي الذي اتسم بالطبيعة الشمولية والتسلطية، والتحدي الذي يواجه ليبيا على المستوى السياسي والاجتماعي هو ضعف البنى السياسية والاجتماعية التي سوف تقوم من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني أمام البنى التقليدية بسبب تضخم السلطة وغياب الدولة والحياة السياسية في ليبيا لما يزيد عن أربعين عاما، مع ما يتبعه ذلك من مظاهر الخلاف بين سلطة الدولة الجديدة والسلطة الأهلية التقليدية، وربما التقاتل بينهما الأمر الذي قد يؤدي إلى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع القبلي التقليدي، مما قد يفضي إلى تأخر هذا المشروع قصد تجنب الاخفاق في إدارة السلطة،[1] فليبيا لا تحتاج فقط إلى بناء ديمقراطية بل بناء دولة في نفس الوقت.

كما أن عوامل الاختلاف الفكري والثقافي بين التيارات السياسية الليبية قد يدخلها في صراع على السلطة في بلد لم يألف الديمقراطية على مستوى الممارسة السياسية أو المجتمعية، ومنه الخوف من دخول البلد في دوامة من العنف والفوضى وعدم الاستقرار.[2]

2- **التحديات السيادية:** وتتمثل في مستقبل قرارات الدولة والنظام السياسي القادم في ليبيا ما بعد القذافي، في ضوء حقيقة أن حلف شمال الأطلسي كان شريكا أساسيا للمجلس الوطني الانتقالي في انهيار النظام السياسي الليبي السابق بزعامة معمر القذافي، وهو ما يترتب عنه حقوق للشركاء على حساب سيادة الدولة الليبية. ففرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قدمت جهود في الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي ضد النظام السياسي الليبي السابق، وكل منهم

[1]- عبد الإله بلقزيز، "مشكلات ما بعد سقوط القذافي". المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. (بيروت: لبنان)، العدد 393، السنة 34، نوفمبر 2011، ص 121.

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق. ص 115.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسعى للحصول على حصته في مشاريع اعادة الاعمار التي تقدر عائداتها بمليارات الدولارات الأمر الذي ستكون له تأثرات وتداعيات على الاقتصاد الليبي، كذلك فإن هذه القوى الخارجية تعمل على ضمان مصالحها في ليبيا وإن تطلب الأمر التدخل بشكل مباشر، أو محاولة اقامة قواعد عسكرية أجنبية على التراب الليبي.[1]

3- **التحديات الأمنية:** يبقى التحدي الأمني يحتل حيزا كبيرا في قدرة او عدم قدرة الحكومة الليبية على تثبيت أسس الدولة الليبية في ظل المعطيات الواقعية القائمة، ويتمثل التحدي الأمني في فوضى الجماعات المسلحة والقرار العسكري، فلازالت بعض المجموعات المسلحة تعمل بعيدا عن القيادة العسكرية المركزية. إن انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح في المجتمع الليبي ونهب مخازن الأسلحة شكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار مظاهر الانتقام والثأر ضد الجماعات التي كانت موالية لنظام القذافي، فالملف الأمني في ليبيا يعد من أخطر الملفات التي ينبغي معالجتها لما له من انعكاس في استقرار الأوضاع.[2]

ولعل من أهم معالجات هذا الملف هو إعادة تشكيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الليبية على أسس مهنية بعيدا عن أية مؤثرات عقائدية وقبلية وطائفية، وأن تكون تلك الأجهزة مفتوحة لكل الليبيين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والسياسية، وأن يعطى جميع الليبيين حق المشاركة في النظام السياسي الجديد دون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي واجتماعي وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لجميع الليبيين لما في ذلك من أثر في استقرار الوضع الأمني.[3]

---

[1]- نفس المرجع. ص 115.

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق. ص 116.

[3]– خير الدين حسيب، "ليبيا إلى أين؟ سقوط القذافي...ولكن؟؟؟ (افتتاحية العدد). المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. (بيروت : لبنان). العدد 39، السنة 34، سبتمبر 2011. ص 14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسؤال المطروح هو: كيف يتسنى تسيير المرحلة الانتقالية الراهنة التي لاتزال هشة باعتبار حالة الفراغ وغياب قوى سياسية وأهلية منظمة ونخب قيادية فاعلة ومؤثرة، والخشية من مشهد الفتنة الأهلية الشاملة على الطريقة الصومالية، ومشهد التحلل والانقسام على الطريقة العراقية.[1]

ثانيا: التداعيات

ومن أبرز نتائج وتداعيات الحراك السياسي والأزمة في ليبيا على الأوضاع داخل ليبيا نجد ما يلي:

- **تنازع القيادات:** شأن باقي الانتفاضات الشعبية في العالم العربي كانت الانتفاضة في ليبيا بدون قيادة أو زعامة تقودها، وهو ما تجلت نتائجه في فترة ما بعد الاطاحة بنظام القذافي، ويرجع يبب غياب القيادة أو الزعامة لسببين هما، أولهما نجاح نظام القذافي في الحيلولة دون بروز تلك القيادات عبر استخدامه وسائل القمع ضد معارضيه، ووأد أي تنظيم أو حركة معارضة في المهد، أما ثانيهما، فيتمثل في فجوة الأجيال بين بين الشباب الذين فجروا الانتفاضة والقيادات التي برزت أثناءها، وتعتبر نفسها الشريك الأكبر في النصر على القذافي. وتظل أزمة تنازع القيادة تهديدا حقيقيا لليبيا في ظل عدم وجود قوة عسكرية ليبية منظمة واضحة الولاء، وغياب الترتيبات السياسية والقانونية الجدية لمرحلة ما بعد القذافي، خاصة فيما يشكل النظام السياسي المقبل، وهو ما يضع مستقبل ليبيا على المحك خصوصا مع تعاظم رغبات القوى الدولية الفاعلة حماية مصالحها داخل ليبيا.[2]
- **أزمة الشرعية:** هناك أزمة شرعية حقيقية في ليبيا ما بعد القذافي، بحيث نجد تفاقم الانقسامات والتباينات بين جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المشهد الليبي، مثل القوى الفاعلة

[1]– السيد ولد أباه، مرجع سابق. ص 36.

[2]– بشير عبد الفتاح، "إجهاض الثورات..مصر وليبيا نموذجا". شؤون عربية، عدد 150، صيف 2012. ص ص 73-76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحت لواء "الثورة" أو التابعة لها كائتلاف شباب 17 فيفري والمجلس العسكري ووحدات "الثوار" المقاتلة...الخ، بشأن الجهة أو الهيئة التي تمثل الشرعية في ليبيا.

- **افتقاد المؤسساتية:** عانت ليبيا وما زالت تعاني من غياب البنية المؤسساتية التي يمكن من خلالها الانطلاق نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة، فقد نجح القذافي في تجفيف البلاد من المؤسسات الفاعلة والتقاليد الديمقراطية. فلم يكن هناك جيش ولا دستور ولا برلمان ولا أحزاب سياسية ولا منظمات المجتمع المدني ولا إعلام حر...الخ، وهو الأمر الذي يشكل تحدي كبير لليبيا خلال المرحلة الانتقالية لبناء المؤسسات السيادية كالجيش والوزارات والبرلمان والأجهزة الأمنية...الخ، وهو الأمر الذي لا يزال متعثرا إلى الآن (2014).
- **شبح تقسيم البلاد:** ويعد أخطر تهديد تواجهه ليبيا ما بعد القذافي، حيث برزت بوادر تصدع وتقسيم ليبيا إلى دويلات قبلية شرقا وغربا وجنوبا، فبعد أشهر قليلة من اسقاط نظام القذافي أعلن زعماء قبائل وسياسيون ليبيون منطقة برقة –الغنية بالنفط– إقليما فدراليا اتحاديا، وهو ما يهدد الوحدة السياسية والترابية لليبيا.
- **الإرهاب:** فعدم الاستقرار السياسي والهشاشة الأمنية التي تعاني منها ليبيا يمثل مناخا مثاليا للأنشطة الارهابية، خاصة في ظل الانتشار الكبير والرهيب للأسلحة في كل الأقاليم الليبية و غياب أي سلطة رادعة في ليبية لمنع تفرخ الارهاب وتطوره، وهذا لا يمثل خطرا لليبيا فحسب بل خطر يهدد أمن المنطقة والعالم.
- **تردي الأوضاع الاقتصادية:** بحيث تعتبر ليبيا من بين أبرز المتضررين من أحداث الحراك العربي، إذ توقف النشاط الاقتصادي في أنحاء البلاد بما فيها صادرات النفط، وهو ما يكلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد حوالي 7.7 مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي،[1] ناهيك عن انتشار البطالة ومظاهر الفقر خاصة في ظل استمرار تردي الأوضاع الأمنية في البلاد.

المطلب الرابع: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري

أدى تعقد الأزمة في ليبيا مند انهيار نظام القذافي إلى تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر، فالجزائر تربطها بليبيا حدود على طول 980 كلم، وهي مساحة كبيرة جدا يصب تغطيتها أمنيا في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر جراء الأحداث والأزمات التي تعرفها دول الجوار، وعليه سنحاول أن نبرز أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الأزموية في ليبيا.

أولا: **انكشاف الحدود الشرقية للجزائر**: في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس، والتي تطلبت تدخل الجزائر لتأمين الحدود الجزائرية –التونسية، وما تطلبه الأمر من امكانيات وموارد مادية وبشرية كبيرة، وجدت الجزائر نفسها أمام تهديد أخطر في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 980 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير امكانيات كبيرة جدا ماديو وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.

ثانيا: تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية: فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الارهابية من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من أن المنظمات الارهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا.

[1]– فكرون عبد الحق، مرجع سابق، ص 530.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا، تهريب والمتاجرة بالسلاح: تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة "الثوار"، وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة. وعلى رأسها الجزائر. فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة، كما أن حالة اللا أمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي وفتح المجال أمام المنظمات الإجرامية والارهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وداعش وغيرها.[1]

رابعا، انتشار وتنامي الجريمة المنظمة

حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الاطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي، جعل منها دول هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لإنتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر، خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الاحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في أفريقيا.[2] كما أن المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسيب، وبحيث تزايد نشاط تهريب وتجارة السلاح بشكل رهيب في المنطقة، أين أصبح يمثل انتشار السلاح الليبي أحد الأسباب الرئيسية في الاضطرابات التي تعرفها منطقة المغرب

[1]– مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في 20 أكتوبر 2011، متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies.eljazeera.net

[2]– ب ك، "هاجس الأزمة الليبية يؤرق السلطات الجزائرية"، جريدة العرب، العدد 9684، في 2014/09/19، متوفر على الرابط الالكتروني: http://alarab.co.uk

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي والساحل الافريقي، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء الاعتداء الارهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر.[1]

وهو ما يفرض على الجزائر أعباء اضافية مادية وعسكرية وأمنية...الخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا، وتأمين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات الناتجة عن هذه الأنشطة الاجرامية الخطيرة.

[1]- كمال القصير، "جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014"، مركز الجزيرة للدراسات، في 1 جانفي 2015، متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.eljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استنتاجات الفصل الثاني:

في دراستنا لهذا الفصل حول الأحداث والحراك السياسي الذي شهدته بعض الدول العربية منذ نهاية سنة 2010 وبداية 2011، وما رافقها من أحداث وتحديات ورهانات سياسية وأمنية واقتصادية، وتأثير هذه الأحداث والتحولات على الأمن الوطني الجزائري، خاصة تأثير الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا وتونس، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

- هناك اختلاف وعدم اتفاق أكاديمي حول المصطلح الدقيق لتوصيف ما يحدث في المنطقة العربية من أحداث وتحولات وحراك، فإن كانت الصحف والدوائر الغربية سمته بـ "الربيع العربي"، وهناك من أطلق عليه "الثورات العربية"، إلا أن التوصيف الأكاديمي الدقيق العلمي والعملي لا يمكن أن يتفق مع هذه التسميات الاعلامية الفضفاضة، وعليه نجد هناك من وصف هذه الأحداث والتحولات على أساس أنها حراك سياسي، أو انتفاضات شعبية...الخ، وما يلاحظ أن هذه الأحداث لا ترقى إلى أن توصف على أنها ثورة، وأنها أقرب إلى وصف "حراك سياسي بتداعيات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية".
- كانت للأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها تونس منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية ضد النظام مع نهاية سنة 2010، عدة نتائج وانعكاسات على الأمن الوطني الجزائر، وإن كانت هذه التداعيات أقل حدة وخطورة من التهديدات والتحديات التي مازالت تفرضها الأزمة الليبية، ولعل أهم التهديدات التي تواجه الجزائر جراء الأزمة التونسية هي مسألة الارهاب والخوف من انتشاره وتسلله عبر الحدود خاصة وان الانشطة الارهابية في تونس كانت اقرب مع الحدود الجزائرية، كذلك زيادة أعباء تأمين الحدود ومسألة التنسيق والتعاون الأمني بين البلدين في مكافحة ظاهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الارهاب الناشئة في تونس بعد الحراك السياسي الذي أدي إلى الاطاحة بنظام بن علي. وكذلك تهديدات الجريمة المنظمة من تهريب ومخدرات وتجارة السلاح...الخ.

- تعد الأزمة السياسية والأمنية التي تعاني منها ليبيا حاليا ومنذ سقوط نظام القذافي من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، لاسيما وأن هذه التهديدات في المنطقة لها بنية علائقية لا يمكن عزلها عن بعضها البعض خاصة التحديات والتهديدات الأمنية المتأتية من منطقة الساحل الافريقي. فتهديد الارهاب على الحدود الذي بات يهدد أمن واستقرار الجزائر من جهة الشرق والجنوب جراء هذه الأزمات اصبح يمثل تحديا حقيقيا لأمن واستقرار البلاد، ولعل من ابرز تداعيات الأزمة الليبية هو الاعتداء الارهابي الذي نفذ ضد منشأة الغاز بتقنتورين جنوب شرق الجزائر، حيث استفادت المجموعات الارهابية كثيرا من السلاح الليبي المتسيب في المنطقة، كما أن منفذي الاعتداء كانوا من جنسيات مختلفة ومنهم ليبيون، وما يعقد الأمر أكثر هو انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا مقابل ضف الدولة ومؤسساتها وضعف الأجهزة الأمنية والعسكرية في مواجهة هذه الجماعات المسلحة والارهابية، وهذا مؤشر واضح على مدي خطورة هذا التهديد الآتي من الشرق، كذلك تعاني الجزائر من تهديدات الجريمة المنظمة وتنامي التهديدات اللاتماثلية بسبب الأزمة الليبية مثل المخدرات وتجارة وتهريب السلاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: الإشكاليات الأمنية في الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر الساحل الافريقي منطقة حيوية بالنسبة لأمن الجزائر الوطني، فأي تحولات أو تغيرات، أو تحديات أو تفاعلات في هذه المنطقة ينعكس مباشرة على الجزائر، ولذلك تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى ضمان استقرار هذه القاعدة الخلفية والمحورية لأمنها الوطني، وتعمل الجزائر على ضمان استقرار الدول والأنظمة ومنع بروز تهديدات ومخاطر أمنية من شأنها أن تحدث اضطرابات ومشاكل، كما تهدف من خلال آليات العمل الدبلوماسي والحوار والتنسيق بين مختلف دول المنطقة إلى مواجهة أي تهديد أمني ورفض أي تواجد أجنبي لأن ذلك من شأنه أن يهدد أمن واستقرار الجزائر.

إلا أن هذه المنطقة شهدت في السنوات الأخيرة عدة اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة، ولعل من أبرزها تنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح...الخ، ناهيك عن الأزمة السياسية والأمنية التي تشهدها مالي منذ حدوث التمرد الطوارقي في شمال مالي وبعده الانقلاب على الرئيس المالي أمادو توماني توري من طرف أحد ضبط الجيش، حيث تعفنت الأوضاع وتسبب في قيام فرنسا بعملية عسكرية تحت غطاء دولي في شمال مالي ضد متمردي الطوارق بهذه استعادة شمال مالي وتوحيد البلاد ومحاربة الارهاب، غير أن الأسباب الحقيقية هي غير هذا بحيث تسعى فرنسا لإحياء أدوارها الاستعمارية في المنطقة والسيطرة على الثروات الطبيعية خاصة النفط والمعادن الطبيعية وتكوين كومنولث فرنسي في افريقيا، فهذا التواجد الفرنسي في المنطقة أقلق كثيرا الجزائر التي ترفض أي تدخل أو تواجد أجنبي في منطقة الساحل أو دول الجوار الاقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي "دراسة جيو أمنية"

نحاول في هذا الجزء من الدراسة توضيح وتبيان الاطار الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي، وكذلك منطقة الصحراء الكبرى بحكم التداخل والترابط بينهما، كما نبين تشابك وتعقد المسائل الأمنية في هذه المنطقة المهمة والمعقدة في نفس الوقت، وكذلك أهم أسباب اهتمام الجزائر بهذه المنطقة.

المطلب الأول: الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي

تعد منطقة الصحراء الكبرى الافريقية من أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر بـ: 9065000 كلم²، حيث تمتد على 4830 كلم من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر، وتمتد جنوبا بعمق 1930 كلم داخل منطقة الساحل الافريقي.

وتشمل الصحراء الكبرى: موريتانيا والصحراء الغربية والنيجر ومصر وجزء من مناطق جنوب المغرب وتونس والجزائر، والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان.

أما منطقة الساحل الافريقي فهي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وتمتد غربا من السينغال وموريتانيا، مرورا بمالي والنيجر وبوركينافاسو وشمال نيجيريا، وتشاد والسودان واثيوبيا شرقا.

كما يستعمل مصطلح الساحل الافريقي للدلالة على الدول المنضوية تحت تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS" وتضم: تشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو وموريتانيا والسينغال وغامبيا وغينيا بيساو والرأس الأخضر.[1]

[1]- Edmond Bernus et autres, " Le Sahel oublie " .Revue Tiers Monde. Vol 34 , N 134, 1993. P 311.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومؤخرا تم انشاء تجمع دول الساحل الخماسي، بحيث قرر رؤساء الدول الخمس: موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو، في اجتماعهم بالعاصمة الموريتانية نواقشط انشاء تجمع الساحل الخماسي الذي أطلقوا عليه "مجموعة الدول الخمسة في الساحل".

في خطوة رأى فيها المراقبون محاولة للاستفادة من الظروف الدولية الراهنة أكثر منها استجابة للاستحقاقات الملحة للواقع التنموي والأمني بالمنطقة. وتبلغ مساحة هذا التجمع 5.37 مليون كلم²، وبتعداد سكاني يبلغ حوالي 61.67 مليون نسمة.

وتعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق في العالم فقرا وحرمانا بسبب النزاعات والحروب وقساوة العامل الطبيعي والمناخ، حيث يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ شبه الجاف لمنطقة الساحل الافريقي، ومن المهم التأكيد على أن العامل المناخي أذى دور كبير في ر سم الخريطة الاقتصادية والأمنية في المنطقة.

كما أن دول هذه المنطقة من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا، وتتخبط في مشاكل أمنية وتنموية تتجاوز قدرات وامكانيات هذه الدول. وتتميز بتنوع اثني وعرقي وديني ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي في المنطقة، حيث تعتبر منطقة الساحل والصحراء الكبرى فسيفساء اثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة.

وقد عمل الاستعمار على تغذية المشاكل العرقية والاثنية في المنطقة، حيث وضع حدودا مصطنعة تتناقض مع البناء العرقي والاثني لدول المنطقة وهو ما جعل الأمور قابلة للانفجار في أي لحظة،[1] كما حدث مع أزمة الطوارق في مالي والنيجر، وأزمة شمال مالي مؤخرا.

[1]- Emmanuel Grégoire et Jean Schuitz, « Afrique noire et monde Arabe : continuities et ruptures, Orstom Institut de recherche pour le development, 2000, P 8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (2): خريطة توضح منطقة الساحل الإفريقي

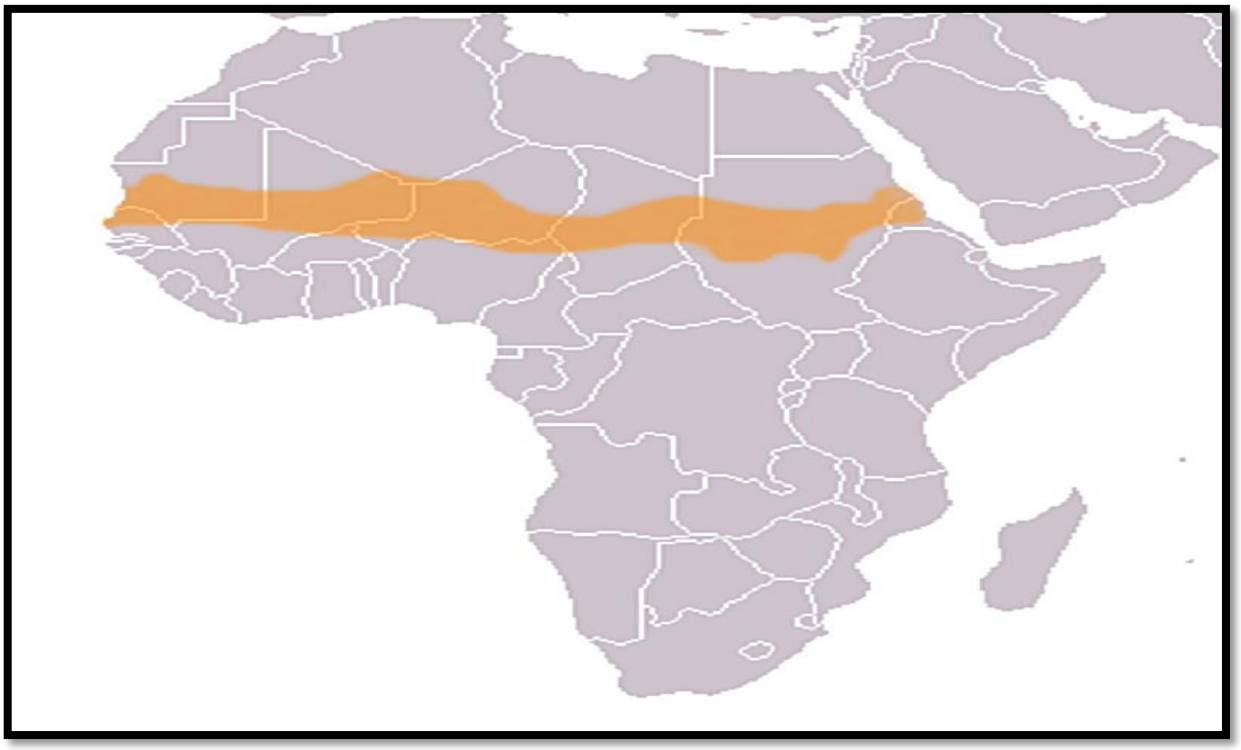

المرجع: http://ar.wikipedia.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: تعقد وتشابك المسائل الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تتسم بمنطقة الساحل الافريقي يتعقد وتشابك المسائل الأمنية، وترتبط حالة اللا استقرار واللا أمن في منطقة الساحل عموما بعوامل داخلية، فهو نتيجة لوجود جماعات معارضة لها أنشطة ضد الأنظمة والسلطات المركزية وتسعى للإطاحة بها، فالحرب التقليدية بين الدول عوضت بهذه الجماعات الداخلية تحت دولتية لها امتدادات عابرة للأوطان.

كما تعرف منطقة الساحل الافريقي صعود فواعل غير دولتية تتحرك دون الدولة وخارجا عن سلطة النظام المركزي، وتتمثل هذه الفواعل أساسا في منظمات الجريمة المنظمة والارهاب العابر للحدود وشبكات التهريب...الخ.[1]

وتعتبر هذه المنطقة منطقة عبور للمخدرات بمختلف أنواعها والهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية والشرق الأوسط مرورا على الدول المغاربية خاصة الجزائر وتونس والمغرب وليبيا هذه الأخيرة أصبحت مركز عبور سهل في متناول هذه الجماعات والتنظيمات والشبكات الاجرامية بسبب الأزمة الأمنية التي تعرفها منذ سقوط نظام القذافي.

وتعاني المنطقة من عدة اختلالات على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وهو ما يعقد أكثر من المشاكل الأمنية الموجودة، بحيث أن هته الاختلالات يغدي بعضها بعضا مما من شأنه أن يعقد مسألة ايجاد حلول لهذه المشاكل، فعلى الصعيد الاجتماعي مثلا يلاحظ الضعف الشديد في توفر شروط الحياة والعيش الكريم، وتفاقم مظاهر البؤس والفقر فأغلب السكان يعيشون تحت خط الفقر، وانتشار الجهل والأمية بحيث أن نسبة الأمية هي الأعلى في العالم في هذه المنطقة بـ 54%،

[1]- ولفرام لاشر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء". مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط (بيروت)، في 2012/09/13، ص 7، متوفر على الرابط الالكتروني: http://carnegie-mec.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك ضعف الأداء الاقتصادي للدول الذي ألقى بظلاله على الوضع الاجتماعي لشعوب المنطقة، واستغلال هذه الأوضاع من بعض الأطراف لتحريض العرقيات وانشاء حركات تمرد ومعارضة للسلطات المركزية.

وعلى الصعيد السياسي هناك احتمالات تهاوي الانظمة القائمة كما في مالي والنيجر وليبيا، نظرا لتزايد وتعقد الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية، والذي يشجع في كثير من الأحيان الانقلابات العسكرية وحركات التمرد كما حدث في مالي والنيجر، وعليه تزايد مخاطر حالة الا استقرار وتعقد الخلل الوظيفي والاداء المؤسساتي لهذ الدول، فضعف الدول يشير إلى اختلال الوظائف وعدم انتظامها ونقص القدرة على التسيير لمؤسسات وأجهزة الدولة خاصة الحيوية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الافريقي

تعتبر منطقة الساحل الافريقي منطقة حيوية بالنسبة للأمن الوطني الجزائري، ونظرا لأن هذه المنطقة أصبحت في السنوات الأخيرة تعاني من هشاشة أمنية معقدة، وضعف وهشاشة الدول فيها، ناهيك عن الاستقطاب الخارجي فيها، ولذلك فإن الاهتمام الجزائري بهذه المنطقة ضرورة ملحة لضمان الأمن والاستقرار خاصة وأن الجزائر لها حدود شاسعة جدا مع دول هذه المنطقة. فبحدود من الجنوب الجزائري على المنطقة تمتد على مسافة أربعة آلاف كلم، تجعل من الصعوبة بمكان مراقبتها، فبالإضافة لطول الحدود فإن المنطقة تتميز بصعوبة وقساوة المناخ والتضاريس الطبيعية، وأيضا نقص الوسائل والآليات اللازمة لمواجهة عصابات الاجرام المنظم والجماعات الارهابية.

[1]– وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا (ترجمة: كاظم هاشم نعمة).(ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004). ص 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعمل الجزائر على ضمان والحفاظ على استقرار المنطقة ومنع حدوث الاضطرابات والمشاكل فيها، ومحاولة افراغها من الأنشطة والممارسات التي تمس بأمنها الوطني، والتي تقوم بها القوى الخارجية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. فهذه ودول تعمل على ايجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الغنية بالثروات الطبيعية خاصة النفط واليورانيوم، ومن شأن تنامي رغبة الطوارق في اقامة دولة خاصة بهم في المنطقة وضعف دول االمنطقة كمالي والنيجر وموريتانيا وتشاد، أن يغذي هذه الأطماع.

وتسعى فرنسا لإحياء دورها الاستعماري القديم بأساليب وطرق جدية في المنطقة، فأزمة شمال مالي والتدخل العسكري الفرنسي فيها، والتحالف الدولي من طرف الناتو لإسقاط القذافي، ومحاولة السيطرة على ثروات المنطقة...الخ، هي ممارسات لها انعكاسات مباشرة وتشكل تهديد صريح لأمن الجزائر، خاصة وأن تداعيات الأزمة المالية والليبية مست مباشرة بأمن واستقرار الجزائر.

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على وضع موطئ قدم لها في المنطقة تحت دريعة مكافحة الارهاب، وقامت بإنشاء قيادة الأفريكوم (AFRICOM) ، وهذا من أجل الحفاظ وتأمين مصالحها في المنطقة. حيث قررت الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الإبن في سنة 2006 إنشاء "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا" الأفريكوم ، والذي أعلنت عن تكوينه في فيفري 2007، وبدأ العمل الفعلي في أكتوبر 2008، انطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مؤقتا في انتظار أن تتم استضافته من قبل احدى الدول الافريقية، ويعتبر انشاء الأفريكوم خطوة حاسمة ودالة على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الافريقية.[1]

[1]– بوحنية قوي، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في 2012/06/03، متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies.eljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الجزائر انطلاقا من عقيدتها الأمنية ومبادئ سياستها الخارجية على قطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت أي مبرر، ايمانا منها أن مثل هذه التدخلات ستعقد الأمور أكثر، وهو ما حدث فعلا في مالي وليبيا.[1]

وما يلاحظ، أنه غالبا ما تصطدم إرادة الجزائر بالإرادة الاستعمارية الجديدة لفرنسا التي تعتبر المنطقة جالا حيويا لها، خاصة وأن فرنسا خسرت معظم مناطقها وقواعدها الحيوية في العالم مثل الشرق الأوسط وآسيا تحت الضغط الأمريكي، وبذلك تسعى جاهدة للحفاظ على نفوذها في منطقة الساحل الافريقي –وكل افريقيا عموما– لأنه يعتبر آخر حصونها أمام الهيمنة والنفوذ الأمريكي على العالم، وبالتالي فمنطقة الساحل تعتبر ضحية استقطاب وتنافس دولي حاد.

وعموما فإن مسائل خطيرة مثل التدخل الفرنسي في مالي والمشاكل المعقدة الناتجة عن هذه الأزمة بالإضافة إلى الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا، ومسائل الارهاب والهجرة غير الشرعية واللاجئين، وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها وتجارة وتهريب السلاح...الخ، والتي لها انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر هي مؤشرات كافية لاهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الافريقي لأنها قاعدة خلفية وامتداد حيوي لأمنها الوطني.

[1]– بوحنية قوي، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الأزمة المالية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

تعتبر مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل الافريقي والأكثر عرضة لعدم الاستقرار بحيث تعاني من خلل وظيفي شديد في مؤسسات الدولة الحيوية، وهشاشة أمنية وعسكرية بشكل كبير جدا،

المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية

هناك عدة أسباب وعوامل محلية واقليمية ودولية متشابكة أدت إلى تفاقم الأزمة في مالي بشكل خطير في السنوات الأخيرة.

أولا: الأسباب والعوامل المحلية "الداخلية" للأزمة المالية

ويمكن اعتبارها الأسباب والعوامل الرئيسية في اندلاع الأزمة في شمال مالي وتفاقم الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية إلى حد يمثل خطورة وتهديد للدولة وكل الاقليم، ولعل من أبرز وأهم هذه الأسباب والعوامل ما يلي:

- هشاشة الدولة والتركيبة السياسية والفراغ السياسي وضعف الحوكمة في الدولة المالية.
- إهمال المناطق النائية خاصة اقليم أزواد في شمال مالي(*)، بحيث يتهم الطوارق الحكومة المالية بالإهمال والتهميش الاقتصادي المتعمد للشمال الطوارقي[1]، كما يتهمون المسئولين باختلاس أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة.

(*)يعد شمال مالي أو اقليم "أزواد" منطقة صحراوية شاسعة يصعب العيش فيها، وهو يقع ببين خمس دول هي الجزائر وموريطانيا وبوركينافاسو والنيجر ومالي الدولة الأم، وتبلغ مساحته 827485 كلم²، ما يمثل والي 70% من مساحة مالي، ويضم ثلاث مدن رئيسية : تمبكتو وغاو وكيدال، ويتراوح عدد سكانه بين 2 و4 مليون نسمة، ويعود سبب عدم دقة الأرقام الاحصائية للسكان إلى حالة التشتت والنزوح الدئمين للسكان بسبب الانتفاضات والمواجهات مع الحكومة المالية منذ عدة سنوات، وبسبب سوء الأحوال المناخية التي تجبر قسما كبيرا من الاسكان على الارتحال بحثا عن الكلأ والماء، وسكان اقليم أزواد يشكلون خليطا من العرب والطوارق وقبائل السونجاي الزنجية.

[1]– بدر حسن الشافعي، "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي". السياسة الدولية. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (القاهرة: مركز الأهرام). العدد 191، جانفي 2013، ص 121.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورأت الحكومة المالية في عهد الرئيس أمادو توماني توري الذي حكم البلاد بين 2002 و2012 أنه من الملائم اقتصاديا وسياسيا الاعتماد على شبكة فضفاضة من الجهات الفاعلة والمشبوهة للحفاظ على سيطرة الدولة على الشمال بدلا من العمل على توسيع سلطة الدولة لتشمل منطقة النزاع والتمرد، فقد استندت استراتيجية الرئيس توري على منع مناطق الشمال التي تتميز بشساعة المساحة وقلة السكان من الانزلاق إلى التمرد المسلح ضد الحكومة المركزية في الجنوب، والاستعانة بنخب محلية انتهازية وحتى الفصائل المسلحة والميليشيات سهلة الانقياد للقيام بوظائف الدولة في هذه المناطق، وكان يشتيه أيضا بوجود علاقات للرئيس توري مع انصار سياسيين وأصحاب أعمال مجرمين لهم صلات بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي AQIM، وهو تنظيم ارهابي اجرامي خطير هجين وعابر للحدود انبثق عن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

- سعي الطوارق للانفصال: [1] حيث أن الاستعمار الفرنسي عمل على رسم خريطة سياسية للمنطقة وفقا لمصالحه الاستراتيجية في المنطقة ولم يراع في ذلك الحدود الاجتماعية والاثنية والعرقية، وهو ما عمل على تلغيم المنطقة وابقاءها على فوهة بركان قابلة للاشتعال في أي لحظة، وهو ما كان مع الطوارق الذين عملوا منذ استقلال مالي عن فرنسا على الحصول استقلال أو حكم ذاتي لهم، وقاموا بعدة حركات تمرد وعمل مسلح ضد الحكومة المركزية(*).

---

[1]– سامي صبري عبد القوي، "الطوارق ودولة "أزواد"..عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف". ملف الأهرام الاستراتيجي. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. السنة 18، العدد210، جوان 2012 . ص 67.

(*) **الحركات المسلحة بإقليم أزواد**: قادت ستة تنظيمات طوارقية مسلحة عمليات المواجهة مع النظام المالي خلال مراحل التمرد المتقطعة، وهي:

– الحركة الشعبية لتحرير أزواد: وهي التنظيم الرئيسي الأول الذي مثل تاريخيا إطارا جامعا لتمرد الطوارق السياسي والعسكري ضد الحكومة المركزية في باماكو.

– حركة أنصار الدين: والتي يعرفها مؤسسوها بأنها "حركة شعبية جهادية سلفية" تلبي البعد القبلي والقومي والانفصالي لدى الطوارق، وتتناغم مع الدعوة الجهادية المنتشرة هناك، حيث تدعو لتطبيق الشريعة بواسطة الكفاح المسلح ويتردد ارتباطها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

– الجبهة العربية الاسلامية لتحرير أزواد: تأسست عام 1989، وهي اطار سياسي يعكس الهوية العربية الاسلامية للإقليم بصفة خاصة.

– الجيش الثوري لتحرير أزواد: وهو فصيل مسلح حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية.

– الحركة الوطنية لتحرير أزواد: تأسست في 2010 وتشكلت من عدة تيارات قومية وليبرالية وعلمانية...الخ، وتروج في أدبياتها باعتبارها حركة تمثل كل سكان الاقليم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اتسمت العلاقة بين الطوارق في شمال مالي والحكومة المركزية بالطابع الصراعي تخللتها فترات هدوء متقطعة منذ استقلال مالي عن فرنسا سنة 1960، حتى الأزمة الأخيرة التي بدأت في 2012 بقيام الطوارق بتمرد مسلح واعلان انفصال اقليم ازواد، فعقب استقلال مالي لم يبد الرئيس المالي مودي بوكيتا– أول رئيس للبلاد– أي اهتمام بتنمية اقليم الشمال الذي يقطنه الطوارق والذي عانى من فقدان مقومات البنية التحتية الأساسية، ومارس سياسة تعسفية تجاههم، مما ولّد ليهم شعورا بالغبن والتهميش والاقصاء، وهو ما جعلهم يعلنون عن تمردهم ضد الحكومة المركزية سنة 1963 انطلاقا من مدينة كيدال مطالبين بحقوقهم السياسية، إلا أن تمردهم قمع بشدة من طرف الجيش المالي، وسرعان ما قاموا بتمرد آخر للأسباب ذاتها في سنة 1990، لكن تم قمعهم بشدة أيضا، وقد ظلت المناوشات بين الطرفين تندلع من حين لآخر، إلى أن تطورت عملية تمرد واسعة في ماي 2006 رفع خلالها الطوارق مطالب بالحكم الذاتي لمناطقهم في شمال مالي، وقد انتهى هذا التمرد بعد وساطة جزائرية والتي أسفرت عن توقيع اتفاق بين الحكومة المالية ومقاتلي الطوارق في جويلية 2006، نص على "ان يتخلى المقاتلون الطوارق عن المطالبة بالحكم الذاتي للإقليم الأزوادي، في حين تتعهد الحكومة المالية بالمسارعة في تنمية مناطق الطوارق" ورغم ذلك ظلت الأسباب المحركة للتمرد كامنة لدى الطوارق تتحين الفرص للإعلان عن نفسها، لكنها بمرور الوقت تطورت للمطالبة بالانفصال وتأسيس دولة مستقلة لهم، على غرار ما حدث في جنوب السودان.[1]

[1]– سامي صبري عبد القوي، مرجع سابق . ص 67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الأسباب الخارجية للأزمة المالية

تظافرت جملة من الأسباب والعوامل الخارجية خاصة الاقليمية، لتساهم في تطور الازمة في مالي، ولعل من أبرز هذه العوامل:

الأزمة الليبية: بحيث كانت الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا بعد الاطاحة بنظام العقيد معمر القذافي في سنة 2011م، الحافز الذي عجل بقيام التمرد في شمال مالي، فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الافريقية (التي أنشئت في 1972) والذين قاتلوا إلى جانب القذافي ضد "الثوار"، وقد أشعلوا فتيل التمرد بعد عودتهم إلى ديارهم في شمال مالي، بحيث بدأ التمرد المسلح ضد قوات الجيش المالي في جانفي 2012 أي بعد عودة هؤلاء المقاتلين مباشرة.

كما أن الأزمة في ليبيا سمحت لهؤلاء المتمردين الطوارق من الاستفادة من السلاح الليبي المنتشر في المنطقة بعد انهيار نظام القذافي ودخول ليبيا في أزمة أمنية وسياسية خطيرة، بحيث باتت ليبيا تمثل خزان كبير للسلاح بمختلف أنواعه حتى الأسلحة الثقيلة للجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة المتشددة وحتى لعصابات الاجرام المنظم وشبكات التهريب، فحصول هذه الجماعات المسلحة في شمال مالي على دعم بشري من طرف المقاتلين الطوارق الذين كانوا في ليبيا ودعم بالأسلحة[1] والعتاد حفزهم أكثر على القيام بتمردهم على الحكومة المركزية، وقد اتضح هذا جليا من خلال الانتصارات التي حققها المتمردون ضد الجيش المالي، الذي لم يكن ليتحقق لولا السلاح الليبي الذي دخل إلى شمال مالي.

[1]– مركز الجزيرة للدراسات، "أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال"، في 2012/04/08، متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.eljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الأزمة في ليبيا وقيام "الثوار" بالتمرد والانتفاضة ضد نظام القذافي والاطاحة به شجع الطوارق وزاد في حماستهم للمطالبة بوطن قومي أسوة بمطالب الأكراد والصحراويين، خصوصا بعد أن أصبحوا أكثر وعيا وأكثر تسليحا من ذي قبل.[1]

هناك مجموعة من المعطيات الارتباطية بين الأزمة الليبية والأزمة في مالي، استنادا لمقولة أن عدم الاستقرار في ليبيا سيمتد أثره في بقية دول الساحل والصحراء، نظرا لميراث السياسات الاقليمية لنظام القذافي الذي لعب دورا مؤثرا في التوازنات الداخلية في دول الجوار الليبي خاصة دول الساحل، وعليه يمكن تحديد عدة مستويات للترابط بين ليبيا وأزمة مالي:[2]

- الارتباط القاعدي: ويتعلق بتشابكات متبادلة بين التنظيمات "الجهادية" المسلحة، خاصة في شرق ليبيا التي تشكل "خزانا جهاديا" للمنطقة، ونظيرتها في شمال مالي، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.
- الارتباط الاثني: إذ أن الطوارق الذين يقطنون جنوب غرب ليبيا لديهم علاقات قرابة اثنية واجتماعية وثيقة الصلة مع نظرائهم في شمال مالي، وقد استخدم القذافي جزاءَ منهم لدعم نظامه، فضلا عن تهديد دول الجوار، خاصة النيجر ومالي، وقاتل الطوارق مع القذافي حتى سقوط نظامه، الأمر الذي دفع بعضهم خاصة المقاتلين، إلى العودة للمشاركة في تأجيج أزمة شمال مالي، تحت راية الحركة الوطنية لتحرير أزواد، لا سيما بعد تعرضهم لتصفيات من قبل ميليشيات ليبية مسلحة بعد الاطاحة بنظام القذافي.

[1]– أحمد دياب، "الأحداث في مالي وتداعياتها على التطورات في المنطقة العربية"، شؤون عربية. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .القاهرة.العدد 153، ربيع 2013. ص 215.

[2]– نفس المرجع . ص ص: 222– 223.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الارتباط الأمني: حيث ساهمت الأزمة الأمنية الليبية والمتمثلة في عدم القدرة على دمج كل الميليشيات المسلحة في جيش وطني يفرض سيطرته على الحدود، في رواج الجريمة المنظمة سواء تهريب المخدرات أو المهاجرين أو تجارة السلاح وخطف الأجانب، والتي مثلت موردا اقتصاديا للتنظيمات الارهابية في المنطقة، وهناك مخاوف من تدفق عكسي للسلاح والمقاتلين من مالي إلى ليبيا وهو ما يعقد الوضع أكثر ويعمق الأزمة الأمنية في ليبيا وكل المنطقة.[1]

المطلب الثاني: تطورات الأزمة المالية

تميز الوضع في مالي منذ سنوات بهشاشة أمنية وعسكرية، بسبب التعارض الحاصل بين الحكومة المركزية والمجموعات المسلحة من الطوارق التي تطالب باستقلال منطقة أزواد "شمال مالي"، وقد قامت بعدة أعمال مسلحة ضد الحكومة المركزية، كان آخرها الذي حدث في بداية 2012.

وكما سبق وأن بيّنا فإن الأزمة في ليبيا أدت دور كبير في تغذية التمرد في شمال مالي، بحيث كان لعودة المقاتلين الطوارق من ليبيا محملين بالأسلحة والخبرة العسكرية، وبدأ التمرد المسلح ضد قوات الجيش المالي في 17 جانفي 2012، وكان التمرد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد وهي فرع من الحركة الوطنية الأزوادية تأسست في أكتوبر 2011، وتتكون من خليط من الجماعات المسلحة ترتبط في ما بينها بولاءات وتحالفات فضفاضة ومشروطة، وقد قامت هذه الحركة على أسس هشة وكانت عرضة إلى التوترات السياسية والايديولوجية والقبلية، ومع ذلك وحّدت المعركة هذه الجماعات المتباينة، وهدأت الخلافات في ما بينها، وفوجئ الجنوب بسرعة التمرد الشمالي الذي قام بحسم عسكري ضد قوات الجيش المالي.

[1]- أحمد دياب، مرجع سابق . ص 223.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي تسبب في استياء وغضب شعبي ضد الرئيس توري وتعاطيه مع الحرب أو التمرد، ومن هنا حدث تمرد داخل التسلسل الهرمي للجيش، اذ اطاح مجلس عسكري بقيادة ضابط صغير هو هيا أمادو سانوجو بالرئيس توري في 22 مارس 2012 مستفيدا من الأوضاع السيئة والمتأزمة والهشة التي تمر بها البلاد، وذلك قبل أسابيع فقط من انتهاء فترة ولاية الرئيس المخلوع. ودافع سانوجو عن الانقلاب العسكري الذي قام به ضد الرئيس توري على أساس أن توري أخفق في توفير التجهيزات الكافية لقوات الأمن والجيش لإنجاز مهمتها في الدفاع عن سلامة أراضي البلاد، وكان الانقلاب نتيجة مباشرة للهزيمة المذلة التي مني بها القوات المالية على أيدي متمردي الطوارق.

وبعد الاطاحة بالرئيس أمادو توماني توري ضغطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الايكواسECOWAS"، على سانوجو للتنازل عن السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة ديونكوندا تراوري إلا أن الحكومة الجديدة عجزت عن اثبات وجودها أمنيا وسياسيا.[1]

وفي أفريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد استقلال إقليم أزواد "شمال مالي" عن مالي بعد أن طاردت القوات الحكومية من كيدال وغاو وتمبكتو. غير أن "دولة أزواد" لم تعترف بها أي دولة في العالم ولا حتى الدول المجاورة، واقليميا جاءت أكثر المواقف رفضا من كل من الجزائر والنيجر نظرا لتخوفهما من اعادة انتاج فكرة الانفصال في مناطق الطوارق لديهما.

وحتى الحركة الوطنية لتحرير أزواد هُزِمتْ بدورها على يد جماعة أنصار الدين والمجموعات المسلحة الأخرى التي طردتها من المدن. بحيث استغلت هذه المجموعات والتنظيمات المسلحة ضعف الدولة المالية للسيطرة على الأوضاع في الشمال، بحيث انقض تنظيم انصار الدين بزعامة إبراهيم آغ غالي والحركة الوطنية لتحرير أزواد، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وجماعة

[1]– راقدي عبد الله، "مسألة استقلال توارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر". ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، في 24–25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة، ص 05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، على المدن الرئيسية في إقليم أزواد وهي: كيدال وغاو وتمبكتو، وبذلك تفككت مالي إلى قسمين وتفكك الجيش المالي وتشتت أكثر.

وقد استفادت هذه المجموعات والتنظيمات المسلحة من حالة الفراغ الكلي للدولة المالية في الشمال لإعلان استقلال الاقليم ومحاولة اقامة "دولة اسلامية" على نموذج "اسلام القاعدة"، حيث سارعت هذه التنظيمات إلى فرض ما تسميه "الشريعة الاسلامية" وبدأت في اصدار الأحكام في حق المواطنين ونصبوا أنفسهم حكاما وقضاة باسم اقامة الحدود!. كما قاموا بتدمير عديد الأضرحة للأولياء منها ما هو مسجل باسم التراث العالمي في منظمة اليونسكو وحرق المكتبات التي تضم التراث المحلي خاصة في مدينة تمبكتو.[1]

وأمام هذا الوضع تعالت أصوات التدخل الأجنبي في مالي لوضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم، وضرورة القضاء على هذه الجماعات الارهابية المسلحة، واعادة الأوضاع لما كانت عليه من قبل، خاصة في ظل العجز والهشاشة التي تعاني منها الدولة المالية وفشل الجهود السلمية في احتواء الأزمة، وكانت فرنسا من أبرز المنادين بضرورة التدخل في مالي عسكريا، وكان لها ذلك من خلال عملية "سرفال" بمباركة ودعم دولي واقليمي.

العملية العسكرية الفرنسية في مالي:

شرعت فرنسا تدخلها العسكري في مالي، بطلب من الحكومة المالية لمساعدتها في مواجهة المسلحين الإسلاماويين، كما استندت على قرار مجلس الامن الدولي رقم 2085 الصادر في 20

[1]- الأخضر بن شيبة، "الجيش الجزائري في مواجهة الرمال المتحركة للساحل الافريقي". جريدة السفير (لبنان)، في 2012/01/28، متوفر على الرابط الالكتروني: http://arabi.assafir.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديسمبر 2012، الذي سمح بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لاستعادة الشمال، فضلا عن مبررات فرنسا من قبيل منع قيام كيان سلفي إرهابي في المنطقة يشكل تهديدا للمنطقة والعالم.

إلا أن الأسباب الحقيقية وراء التدخل الفرنسي في مالي هي حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، ومحاولة تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر تقليديا مركز نفوذ خاص بفعل الوجود الاستعماري الفرنسي السابق، خاصة وأن المنطقة تحتوي على ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة، تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية والليبية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين.

وهذا التدخل الفرنسي في مالي كرس أكثر سياسة "فرنسا –إفريقيا" (France–Afrique)، التي تمثل امتدادا للهيمنة الفرنسية على افريقيا.

وكان مجلس الأمن الدولي قد وافق مبدئيا في 5 أكتوبر 2012 بموجب القرار رقم 2071 على ارسال قوة قوامها ثلاثة آلاف عنصر تابع للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الايكواس)،[1] مدعومة لوجيستيا من طرف بعض الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى شمال مالي التي صارت في يد بعض القوى المسلحة، ثم اشترط مجلس الأمن في 12 أكتوبر 2012 ضرورة أن تقدم الايكواس تفاصيل ومتطلبات خطة التدخل العسكري في فترة اقصاها 45 يوم، وبالفعل قامت دول الايكواس بالموافقة على إرسال 3300 جندي تابعين لها إلى مالي، ووضع خطة الانتشار تفعيلا لقرار مجلس الأمن 2071 وذلك بالتنسيق مع الحكومة المالية ومع خبراء أمنيين وعسكريين تابعين للأمم المتحدة والشركاء الدوليين كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي، وكذلك دول الجوار، كما تم رفع هذه الخطة للاتحاد الافريقي الذي قام بدوره برفعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

[1]– أميرة محمد عبد الحليم، "مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب"، ملف الأهرام الاستراتيجي. (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية). السنة 19، العدد 218، فيفري 2013. ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي 20 ديسمبر 2012 اصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 2085 ينص على الموافقة على ارسال قوات دولية لمساندة ودعم الجيش المالي في مواجهة التمرد والجماعات المسلحة في الشمال، على أن تقوم قوات الايكواس بالعمليات العسكرية على أن تتولى دول هذه المنظمة دعم هذه القوات، وكانت فرنسا قد تعهدت بدعم هذه القوات لوجيستيا، إلا أن تقدم الجماعات المسلحة وتمكنها من السيطرة على مدن مالية جديدة وزحفها نحو العاصمة باماكو وتمكنها من الاستيلاء على أسلحة وذخائر تابعة للجيش المالي، هذا إلى جانب مطالبة الرئيس المالي يوكوندا تراوري مساعدة فرنسا قد قدم حجة للتحرك العسكري الفرنسي السريع في مالي، وبالفعل قامت فرنسا بالتدخل عسكريا من خلال عملية سرفال بداية من جانفي 2013.[1]

وكانت العملية العسكرية الفرنسية في مالي مبنية على ثلاث مراحل أساسية حسب وزير الدفاع الفرنسي جون ييف لودريان، المرحلة الأولى تقضي باستقرار جنوب مالي وحماية العاصمة باماكو، والمرحلة الثانية هي وضع القوات الافريقية التي ستقاتل الجماعات المسلحة في أماكنها، أما المرحلة الثالثة فهي بدء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة لاستعادة شمال مالي واعادة توحيد البلاد. وكان هذا التدرج في عملية الانتشار العسكري يهدف إلى عدة أمور منها:

- توطيد الأوضاع في الجنوب بعد الانقلاب، وتوطيد المؤسسات الانتقالية قبل بدء العمليات العسكرية في شمال البلاد؛
- تأسيس قاعدة لوجيستية خلفية لعملية الإمداد بسبب صعوبة المواجهة، فضلا عن اتساع حجم ميدان العمليات العسكرية؛
- الرغبة في التمييز بين الجماعات التي يمكن التفاوض معها، وتلك التي سيتم خوض المعركة العسكرية ضدها، وهذه هي وجهة نظر الجزائر التي تعمل على التمييز بين جماعة أنصار

[1] – أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق. ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدين ذات الهوية الطوارقية ولها امتدادات في جنوب الجزائر، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا التابعة لتنظيم القاعدة، التي ترفض الجزائر التفاوض معها؛

- اعطاء مزيد من الوقت لإمكانية انتشار قوات أخرى إلى جانب هذه القوات؛
- اعطاء فرصة لتدريب هذه القوات وهي مهمة دول الاتحاد الأوروبي بالأساس.[1]

شكل رقم (3): خرطة توضح نشاط الجماعات المسلحة في مالي

المرجع: **http://studies.aljazeera.net/reports/ »2013/02/20132148048143942.htm**

[1]– بدر حسن شافعي، "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. (القاهرة: مركز الأهرام).العدد 191، جانفي 2013. ص 122.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الجزائر

هناك أطراف عديدة تريد أن تضغط على الجزائر من خلال الملف المالي من أجل تقديم تنازلات في ملفات إقليمية أخرى في المنطقة، وقد تسعى هذه الأطراف في حالة ما إذا تطورت الأوضاع بشكل مأساوي إلى دعم المشروع المشبوه الذي يهدف إلى انشاء دولة كبرى للطوارق، تضم أجزاء من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر، حيث أن تواجد الطوارق في دول الجوار مثل ليبيا والنيجر بالإضافة إلى بوركينا فاسو من شأنه أن يشجعهم للمطالبة بالانفصال في حالة نجاح انفصال شمال مالي وقيام "دولة أزواد"،[1] ويمكن القول أن الجزائر تعيش الآن فترة من أصعب فترات تاريخها المعاصر نظرا للتحولات الكبرى التي حدثت على مستوى جوارها الاقليمي، وهي مطالبة بحماية حدودها المترامية الأطراف بشكل منفرد، بسبب الضعف المرحلي للمؤسسات الأمنية في تونس وليبيا الناجم عن التحولات السياسية في هذين البلدين، والأحداث التي تعرفها مالي، فضلا عن ملف النزاع في الصحراء الغربية والاستفزازات المغربية المستمرة.

وقد أدت الأزمة المالية إلى انعكاسات ونتائج مباشرة مست الأمن الوطني الجزائري ولعل أبرزها: اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين بمدينة غاو شمال مالي من طرف حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا الارهابية في أفريل 2012، والاعتداء الارهابي على المنشأة النفطية بتقنتورين بعين أميناس جنوب الجزائر في جانفي 2013، ناهيك عن تزايد أعداد اللاجئين الماليين والمهاجرين غير الشرعيين بالجزائر، وزيادة النفقات العسكرية والتعبئة العسكرية لتأمين الحدود ومكافحة الارهاب.

وترتبط الجزائر بحدود برية مشتركة مع مالي طولها 1376 كلم، و بحدود مع ليبيا يبلغ طولها 980 كلم، وقد أدت الحرب في ليبيا إلى تعبئة عدد كبير من الجنود لمراقبة وتأمين هذه الحدود الشاسعة، وتفرض الأزمة في مالي على الجزائر بدل جهد أكبر، فهي تنشر حوالي 35 ألف جندي على حدودها مع

[1]– شريف أحمد شفيق، "مالي من نعيم الاستقرار إلى جحيم الانقلابات". مجلة الأهرام، العدد 45771، في 2012/03/21، متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.ahram.org.eg

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مالي. ناهيك عن ارتفاع نفقات الدفاع والتسلح لمستويات قياسية منذ استقلال الجزائر. فنظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع للعام 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار للعام 2014، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات، حيث تشكل حوالي 15 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز السنة الحالية 15 مليار دولار منها 9 مليار للدفاع و6 مليار لأجهزة الداخلية. ويُرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل بسبب انهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة في ليبيا ومالي وازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح، والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها، وهو ما تطلب رفع موازنة الدفاع والأمن[1].

اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين: وهي العملية التي قامت بها حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا الارهابية، حيث قام هذا التنظيم الارهابي باختطاف واحتجاز سبعة دبلوماسيين جزائريين كرهائن من القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي في أفريل 2012.

وكانت حركة التوحيد والجهاد بغرب افريقيا المنشقة عن التنظيم الارهابي المسمى القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، قد أعلنت في 8 أفريل 2012 عن مسئوليتها عن اختطاف القنصل العام الجزائري وستة من معاونيه ، وذلك إثر هجوم قام به هذا التنظيم الارهابي على القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي، الذي ان تحت سيطرة متمردي الطوارق وبعض المجموعات المسلحة. ويذكر أنه كانت الحركة نفسها قد تبنت في ديسمبر 2011 عملية اختطاف ثلاث رعايا أوروبيين من مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف جنوب غرب الجزائر.

[1]– بوحنية قوي، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، في 2014/02/02، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.bchaib.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حاولت هذه الجماعة الارهابية ومن وراءها بعض الأطراف والقوى الضغط على الجزائر من خلال مسألة اختطاف واحتجاز دبلوماسييها في مالي، إلا أن الجزائر مازالت ثابتة في مبادئها في مجال مكافحة الارهاب والتطرف، وترفض أي مساومة في هذا المجال، ولم ترضخ لهذه الضغوطات بفض تجربتها الكبيرة وخبرتها في مجال مكافحة الارهاب. وبعد جهود كبيرة تم اطلاق سراح الرهائن حسب بيان لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية صدر يوم 30 أوت 2014، ويتعلق الأمر بكل من الرهينتين مراد قساس وقدور ميلودي، فيما أعلنت الحكومة الجزائرية عن وفاة القنصل العام بوعلام سايس اثر اصابته بمرض مزمن ومقتل الدبلوماسي طاهر تواتي من طرف الارهابيين، وتعد عملية الافراج عن الرهينتين الجزائريتين دون التنازل عن مبدأ عدم دفع الفدية للإرهابيين نجاحا يحسب لصالح الدبلوماسية الجزائرية وكل مصالح الدولة، وذلك باعتراف دولي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن تأييدها التام للدولة الجزائرية التي تعتبر أحد أهم شركاء واشنطن في مجال مكافحة الارهاب، خاصة فيما يتعلق بمبدأ عدم دفع الفدية للإرهابيين لتحرير الرهائن، وتجفيف منابع تمويل الجماعات الارهابية.

ومعروف أن الجزائر في عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية ترافع لثلاثة مبادئ أساسية في تعاطيها مع مسائل خطف الرهائن وهي: تجريم دفع الفدية للإرهابيين وتجفيف منابع تمويل الارهاب حيث تعتبر الفدية أحد أهم مصادر تمويل الجماعات الارهابية، ورفض الافراج عن معتقلين ارهابيين مقابل الافراج عن محتجزين، ورفض التفاوض مع الجماعات الارهابية، حيث "لا تفاوض ولا مساومة مع الارهاب" وعيا منها أن الرضوخ للابتزاز والموافقة على مطالب الجماعات الارهابية سيشجعها على مواصلة أنشطتها الاجرامية.[1]

[1]– علي بوشربة وبوعلام بولعراس، "الجزائر في مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة استراتيجية فعالة". مجلة الجيش (الجزائر). العدد 618، جانفي 2015. ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتداء الارهابي على المنشأة النفطية "تيقنتورين" بعين أميناس: وهو الاعتداء الذي نفذته الجماعة الارهابية التي تسمي نفسها "كتيبة الموقعون بالدم" التي يتزعمها الإرهابي مختار بلمختار المكني بـ "بلعور" في 11 جانفي 2013، على المنشأة النفطية تيقنتورين بعين أميناس بولاية ايليزي جنوب شرق الجزائر، بحيث قامت الجماعة الارهابية باحتجاز العشرات من الاطارات والعمال الجزائريين والأجانب داخل المنشأة النفطية بعد محاولتهم اختطاف الرعايا الأجانب الذين كانوا يعملون هناك، وبعدها تدخل الجيش الجزائر في عملية خاصة وقام بمحاصرة الارهابين داخل المنشأة النفطية وتم القضاء عليهم جميعا وهم 29 ارهابي من عدة جنسيات مختلفة جزائرية ومصرية وتونسية ومالية ونيجيرية وموريتانية وكندية، كما خلفت هذه العملية مقتل العديد من العمال الجزائريين والأجانب (37 ضحية). ورفضت الجزائر أي تفاوض مع الارهابيين المعتدين وهذا يدخل في صميم عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية حيث "لا مفوضة ولا مساومة مع الإرهاب".[1]

لقد شكل الاعتداء الارهابي الذي حدث ضد مجمع الغاز "قاعدة الحياة" بتيقنتورين المستغل والمسير بالشراكة بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركة النرويجية "ستات أويل" والشركة البريطانية "بريتيش بتروليوم"، علامة مميزة في الخارطة الأمنية في الجزائر سواء تعلق الأمر بطبيعة التهديد أو الهدف أو على مستوى الرد الأمني على العملية الرهابية.

فهي عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الارهابية في الجزائر، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع الغاز بتيقنتورين والذي يعالج الغاز الطبيعي والغاز المكثف بطاقة انتاجية تقدر بـ 09 مليار متر مكعب في السنة موجهة للتصدير نحو الأسواق الأوروبية.

[1]– "الهجوم الارهابي على مركب الغاز بتيقنتورين بولاية إليزي الجزائر تصر على مكافحة الارهاب بكل حزم". مجلة الجيش (الجزائر). العدد 594، جانفي 2013. ص 14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان التعامل الجزائري مع العملية جادا وجازما، وهذا نابع من تخوفها من أن تتحول إلى منطقة رخوة تستوعب امتدادات التدخل الأجنبي في مالي، وكانت عملية الحسم رسالة متعددة الأبعاد تم توجيهها لعدة جهات وأطراف، مفادها أن الجزائر لن تكون قاعدة خلفية تحكمها توازنات الوضع في مالي، كما أنه يتعين على الجماعات الارهابية أن لا تراهن على هكذا عمليات مستقبلا، لأن الجزائر لن تقبل أي مفاوضة أو مساومة مع الارهاب مهما كانت قوته.[1]

اللاجئون الماليون وتزايد الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر: فبعد الأحداث الأزموية التي شهدتها مالي من تمرد الطوارق في الشمال وقيام الانقلاب العسكري في الجنوب على الرئيس المخلوع أمادو توماني توري وتعقد الأوضاع بعد ذلك خاصة بعد التدخل الأجنبي في مالي والعملية العسكرية الفرنسية ضد متمردي الطوارق والجماعات المسلحة في شمال مالي، تزايد عدد اللاجئين الماليين إلى الجزائر حيث نزح الآلاف إلى الجزائر بسبب الأزمة الأمنية والسياسية في البلاد، هروبا من الأوضاع المزرية هناك سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، وهروبا من التصفية العرقية والسياسية التي اصبحت تشهدها مالي منذ اندلاع الأحداث فيها بداية 2012.

ونجد انتقال الاضرابات الأمنية والسياسية في مالي لتلقي بظلالها بشكل كبير على الجزائر، خاصة في الجهة الجنوبية للجزائر المتاخمة للحدود المالية، وتعتبر ولاية تمنراست بحكم مساحتها الشاسعة وتموقعها على الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر المنفذ الرئيسي للأفارقة المهاجرين نحو الجزائر أو اتخاذها نقطة عبور نحو الدول الأوروبية.

ونظرا لعدم وجود احصائيات وأرقام رسمية مؤكدة، نجد من الصعوبة بمكان تقديم احصائيات دقيقة لعدد اللاجئين الماليين في الجزائر، ونجد بعض الاحصائيات تشير إلى أن عدد اللاجئين الماليين

[1]– محمد الصالح بوعافية، "دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية"، في أعمال الملتقى الدولي : الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،12 و13 نوفمبر 2014، ص 8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصل إلى 43 ألف سنة 2013 منهم 1500 بالجزائر حسب المحافظة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وحسب احصائيات للدرك الوطني الجزائري فقد بلغ العدد الاجمالي للمهاجرين غير الشرعيين الذين أوقفوا منذ 2011 إلى غاية أفريل 2013 حوالي 14 ألف مهاجر، وينحدر المهاجرون غير الشرعيين من أكثر من عشرين جنسية افريقية، كما أن بعض المصادر تشير إلى أن عدد اللاجئين الماليين بالجزائر يصل لأكثر من عشرة آلاف لاجئ وأن أكبر تواجد للماليين في بوركينافاسو بأكثر من 100 ألف لاجئ.

وكانت السلطات الجزائرية قررت عدم ترحيل اللاجئين الماليين المتواجدين بطرق غير قانونية في الجزائر لظروف انسانية نظرا للوضع الأمني المتردي في مالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: التهديدات غير التقليدية في الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

تعرف منطقة الساحل الافريقي تنامي متزايد للعديد من التهديدات الأمنية غير التقليدية على غرار تهديد الارهاب، وتهديد الجريمة المنظمة كتجارة المخدرات بمختلف أنواعها، ونشاط تهريب وتجارة السلاح، اضافة إلى تهديد الهجرة غير الشرعية، من المنطقة وعبرها.

المطلب الأول: تهديد الإرهاب

تعد الجزائر من ابرز الدول التي عانت من الإرهاب الذي وصل إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية خاصة في تسعينات القرن العشرين، وقد كافحت الجزائر لوحدها أنداك رغم قلة الامكانيات والوسائل من أجل اجتثاث هذا التهديد.[1] ورغم تقلصه وانحساره في السنوات الأخيرة وتراجع العمليات الإرهابية في الجزائر، إلا انه مازال يشكل تهديدا لأمن الجزائر خاصة في ظل أخده لأشكال وأنماط جديدة، كما أنه لم يعد إرهاب محلي المصدر، بل تعددت وتنوعت مصادره خاصة من البيئة الاقليمية للجزائر على غرار منطقة الساحل الافريقي التي أصبحت أرض خصبة للإرهاب اقليميا، ولذلك نحاول إبراز واقع هذا التهديد وأسبابه، وكذلك تداعياته السلبية التي مست النسيج السياسي والاجتماعي وعملية التنمية الاقتصادية.

أولا: أسباب الظاهرة الإرهابية في الجزائر

شكلت انتفاضة أكتوبر 1988 –والتي جاءت كتعبير عن رفض الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الجزائر– بداية لعملية الانفتاح والتعددية السياسية الذي كرسه دستور 1989، الذي اقر

[1]– ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مجلة الجيش (الجزائر)، سلسلة خاصة العدد الرابع، أكتوبر 2013، ص 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعددية السياسية وما تلاها من إنشاء أحزاب سياسية كثيرة أهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي نجحت في أول انتخابات تعددية للمجالس المحلية سنة 1990، ثم فازت في الانتخابات التشريعية وحصدت 188 مقعد في البرلمان، إلا انه تم إلغاء الانتخابات وتوقيف المسار الانتخابي. ودخلت الجزائر مند 1992 في دوامة من العنف المسلح والعمليات الإرهابية، حيث انتقلت الاحتجاجات السلمية إلى العنف المسلح، ومن الضغط على النظام إلى محاولة تدميره والاستيلاء على السلطة بالقوة من جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفيس)، ولعب ما يطلق عليهم الأفغان الجزائريون، أو الجزائريون العائدون من أفغانستان دورا أساسيا في نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر.[1]

كما يعد إنشاء جناح عسكري للفيس من تكوينها أي قبل إجراء الانتخابات وإلغائها عاملا مهما في انحراف مسار العمل السياسي الديمقراطي الصحيح، وهو ما يكرس وجود نوايا مبيّتة غير سلمية وغير سليمة للفيس، خاصة وان عودة الأفغان الجزائريين يعد عاملا مهما في بروز ظاهرة التطرف والعنف والعمل المسلح ضد النظام ، خاصة وان هذا الفصيل السياسي يتبنى خطاب تكفيري للسلطة والنظام وحتى المجتمع. وعقب إلغاء المسار الانتخابي وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ(الفيس) ظهرت عدة تنظيمات مسلحة شاركت في رسم معالم الحركة الإرهابية في الجزائر وأهم هذه الجماعات:[2]

MIA: الحركة الإسلامية المسلحة.

GIA: الجماعة الإسلامية المسلحة.

AIS : الجيش الإسلامي للإنقاذ.

GSPC: الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، تأسست سنة 1998.

[1]– سيف الإسلام شوية. "الإرهاب في الجزائر الأسباب التاريخية والاجتماعية والاقتصادية"، في 2008/10/12، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.djelfa.info

[2] – سامية حميدي، أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر، رسالة ماجستير علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2004، ص ص: 92.98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تأسست سنة 2007 .

ثانيا: نشاط الإرهاب وتداعياته على أمن الجزائر

رغم انحسار وتقلص نشاط الجماعات الإرهابية في الجزائر في السنوات الأخيرة بسبب نجاح مسعى المصالحة الوطنية، إلا أن التهديد الإرهابي لم ينته كلية وما زال تهديده قائما على الأمن الوطني الجزائري. وعاشت الجزائر قرابة العقدين من عمليات العنف المسلح المنتهج من طرف الجماعات الإرهابية من بداية تسعينات القرن العشرين، وراح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، وأكثر من 30 مليار دولار خسائر بشرية حسب بعض الإحصائيات.[1]

وكانت الأعمال الإرهابية موجهة ضد قوات الأمن، ثم قتل المثقفين والمفكرين ورجال المعرفة، مرورا إلى تحطيم المدارس والجامعات وتدمير المنشآت الاقتصادية الحيوية، وصولا إلى أعمال الإبادة الجماعية بقتل النساء والشيوخ والأطفال والمواطنين العزل.

وساهمت عدة جماعات إرهابية في أعمال العنف والإجرام والتخريب التي طالت رموز الدولة والنظام، ولم ينج منها الشعب والأبرياء والعزل، خاصة في منتصف تسعينات القرن الماضي، أين زادت حدة وهمجية الأعمال الإرهابية في الجزائر، ومن بين هذه الجماعات الإرهابية:

الحركة الإسلامية المسلحةMIA :

ويعود أصل تكوينها إلى مصطفى بويعلي الذي قام بتأسيس الحركة بداية الثمانينات في شكل منظمة مسلحة معارضة تهدف إلى إسقاط النظام وإقامة دولة إسلامية بالقوة، وعندما تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ انظم أتباعها للجبهة وقاموا بتأسيس الحركة من جديد بداية التسعينات، وكانت تعتبر الدرع المسلح للجبهة. وقامت هذه الحركة بالهجوم على المركز الحدودي بمنطقة "قمار" بوادي سوف في

[1] زكي زاز، "الجزائر وقضية الإرهاب"، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://siyassa.3oloum.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28 /1991/11، وكانت هذه الحركة تدعو إلى العمل المسلح للوصول إلى السلطة وليس عن طريق العمل السياسي والشرعي.

وعقب إلغاء المسار الانتخابي وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1992 قامت الحركة بتكوين جيش خاص بها للقيام بأعمال العنف ضد السلطة.

الجماعة الإسلامية المسلحة GIA:

تعتبر من اعنف واخطر الجماعات الإرهابية التي ظهرت في الجزائر، وكانت تكفر النظام والشعب وترفع شعار: "لا حوار، لا هدنة، ولا مصالحة مع النظام المرتد"، وتأسست هذه الجماعة من أنصار الهجرة والتكفير والأفغان الجزائريين. وتتميز فترة نشاطها خاصة منتصف التسعينات من القرن العشرين بقتل الآلاف من المواطنين العزل، واستهداف رموز الدولة والنظام، خاصة عناصر الشرطة والأمن والجيش، واستهداف الهياكل القاعدية والبنية التحتية للاقتصاد الوطني، وتخريب المؤسسات العمومية والهجوم على الثكنات العسكرية والمراكز الأمنية.[1]

وعملت هذه الجماعة من خلال تكثيف أنشطتها الإجرامية على عزل الجزائر على الصعيد الدولي والدبلوماسي، وزرع الرعب والخوف وسط المواطنين، وجعل الجزائر خراب ودمار وتحطيم الاقتصاد الوطني.

الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS:

نشأ بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتحول عناصرها للعمل المسلح ، وبالتالي يعتبر الجناح المسلح للجبهة، وتمركز نشاط الجيش الإسلامي للإنقاذ حول استهداف البنية التحتية للاقتصاد الوطني،

[1] - Hugh Robert, The battlefield Algeria 1998-2002: studies in a braken polity. (London and new York verso, 2003). p 155.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحرق وتخريب المؤسسات والمرافق العمومية والمصانع، وفي سنة 1997 عقب الاستفتاء على قانون الوئام المدني قام الجيش الإسلامي للإنقاذ بوضع السلاح ووقف الأعمال المسلحة. وتعتبر سنوات 1995 إلى 1997 السنوات الأكثر دموية في الجزائر، حيث زاد نشاط الجماعات الإرهابية بشكل كبير ورهيب إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية في وجودها، حيث أصبحت العمليات الإرهابية تستهدف المدنيين دون استثناء بعد أن كانت العمليات تقتصر على رموز النظام. وقامت هذه الجماعات الإرهابية بمجازر رهيبة ضد الشعب كمجازر الأربعاء، سيدي موسى، براقي، بن طلحة، وكذلك مجازر بكل من البليدة، تيبازة، تيارت، سعيدة، سيدي بلعباس... ، حيث وصل عدد الضحايا ما بين 100 إلى 400 ضحية في المجزرة الواحدة.

الشكل رقم (4): جدول يبين عدد القتلى والجرحى ما بين 1993 و2000 بسبب الاعمال الارهابية

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القتلى	744	7473	6524	4475	7244	3042	1475	957
الجرحى	432	3172	5665	5241	4496	3759	1981	1211

المصدر: جريدة الخبر الجزائرية، عدد يوم 2002/10/27.

الجماعة السلفية للدعوة والقتال:

تأسست سنة 1998 بقيادة حسان حطاب كفصيل منشق عن الجماعة الإسلامية المسلحة،[1] وتبنى خطاب متطرف ومنهج العمل المسلح ضد النظام وتكفير الدولة والمجتمع، وأخذت من ذلك مبررا لأعمالها الإجرامية ضد الشعب ورموز النظام.[2] وتضم هذه الجماعة عدة كتائب مسلحة أهمها: كتيبة

[1] - Jennifer Mayock. The impact of the US global war on terror on Moroccan and Algerian security. (Vienna, 2008). pp 42-46.
[2]- Frederic Volpi. Islam and democracy: the failme of dialogue in Algeria. (London : Pluto press, 2003). p 91.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشهادة تنشط ضواحي ولاية الوادي، وكتيبة طلائع السلفية وتنشط ضواحي الجلفة و الأغواط، وغرداية، وكتيبتي النصر والمجاهدين وتنشط بجبل بوكحيل، ولها نشاط مكثف على التراب الوطني.

وكان من ابرز عمليات الجماعة السلفية للدعوة والقتال ما قامت به في مارس 2003 باختطاف 32 سائحا أوروبيا في الجزائر، في شكل ونمط جديد من الأعمال الإرهابية للضغط على السلطة، والتأثير على علاقاتها الخارجية، ويذكر أن عمليات اختطاف الأجانب من الأنماط الجديدة التي لجأت إليها الجماعات الإرهابية، وذلك بقصد الحصول على الأموال من خلال دفع الفدية لشراء الأسلحة والتمويل الذاتي، وكذلك للضغط على الدول، وهو ما تشهده خاصة منطقة الساحل في الآونة الأخيرة، وعملت الجماعة السلفية مند تأسيسها سنة 1998 على استهداف المصالح الوطنية الجزائرية، وكذلك القيام بعمليات في دول الجوار لإعطاء بعد إقليمي لنشاطها خاصة في منطقة الساحل.

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال سنة 2007 انضمامه إلى تنظيم القاعدة، بحيث كانت القاعدة تهدف وتطمح للإشراف على الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي والتنسيق فيما بينها، وتهدف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم و العديد من أشكال الدعم الذي كان يتوفر عليه،[1] والرغبة في الحصول على نوع من الشرعية ، فالقاعدة توحي لدى العامة من الناس بالمواجهة مع الهيمنة الأمريكية، كذلك تحقيق ترقية سلم الحركات المسلحة والانتقال من حركة محلية إلى حركة ذات بعد إقليمي، والاستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة وعابرة للحدود مقارنة بإمكانيات الجماعة السلفية للدعوة والقتال.[2]

[1]– ب.ك. "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"،في: 2009/08/09، على الرابط الإلكتروني: http://www.Aljazeera.net

[2]- Mathieu Guidère, AL Qaida à la conquête du Maghreb : le terrorisme aux portes de l'Europe. (Monaco : édition du rocher, 2007). p 120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمكنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من فرض نفسها رقما فاعلا في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي فهي تشكل تهديد لسلطة الدولة الجزائرية خاصة بعد استهداف رموز سيادية سنة 2007، باستهداف مقر رئاسة الحكومة، وتفجير المجلس الدستوري. وكذلك استهدافها لقوات الدرك الوطني في تمنراست و ورقلة سنة 2012، ونشاطها المتزايد في شمال مالي بعد إعلان استقلال إقليم الأزواد بحيث وجدت التنظيمات الإرهابية الأرض خصبة لعملياتها الإجرامية في المنطقة.

ورغم استمرار الأعمال الإرهابية في الجزائر فإنه يمكن القول أن الوضع الأمني في الجزائر تحسن بدرجة كبيرة بعد تطبيق قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية حيث تراجعت العمليات الإرهابية بصورة ملحوظة، بفضل النجاحات الأمنية المحققة على صعيد مكافحة الإرهاب، فتراجع النشاط الإرهابي الذي كان ثمرة عمل أمني فعال ودقيق وتنسيق استخباراتي عالي الأداء مكن مصالح الأمن بمختلف فروعها من رصد تحركات العناصر الإرهابية خاصة القيادات والقضاء عليها فضلا عن تفكيك العديد خلايا الرصد والإسناد ووضع حد لأهم الخلايا الانتحارية التي كانت تشكل التحدي رقم واحد بالنسبة لأجهزة الاستعلامات بمختلف أسلاك الأمن. وبطبيعة الحال لا يمكن الاكتفاء بهذا المعطى المتعلق بكفاءة قوات الأمن في مجال مكافحة الإرهاب لتفسير تقلص النشاط الإرهابي فهناك عوامل أخرى ساهمت من جهتها في هذا التراجع، ومن بينها تراجع القدرة التجنيدية للتنظيم الإرهابي بسبب التداعيات الاجتماعية لظاهرة الإرهاب وبسبب فقدانه لمصداقيته وسط المجموعات الشبابية الإسلامية التي كانت متحمسة "للجهاد". وفضلا عن ذلك شكلت الخلافات الفقهية بين القيادات الإرهابية عاملا مهما خلق صراعات حادة داخل التنظيم الإرهابي ووصل إلى محيط الأمير الوطني للتنظيم عبد الملك دروكدال، فتحكم غلاة "الجيا" في دواليب القرار داخل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" واعتماد هذه النواة الدموية على فتوى "التترس" لتبرير استهدافها للأبرياء عبر التفجيرات الانتحارية دفع العديد من العناصر المسلحة وحتى بعض الأمراء إلى التمرد ومن ثمة تسليم بعضهم لأنفسهم إلى قوات الأمن. ويبدو أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجيل الجديد من علماء السلفية قد ساهم بشكل كبير جدا في تراجع النشاط الإرهابي وفي موجة التوبة الجديدة، بحيث أفتى الكثير من هؤلاء العلماء بعدم جواز "الجهاد" في الجزائر واعتبروها أفعال إجرام وفساد.[1]

الشكل رقم (5): نشاط القاعدة في منطقة الساحل الافريقي

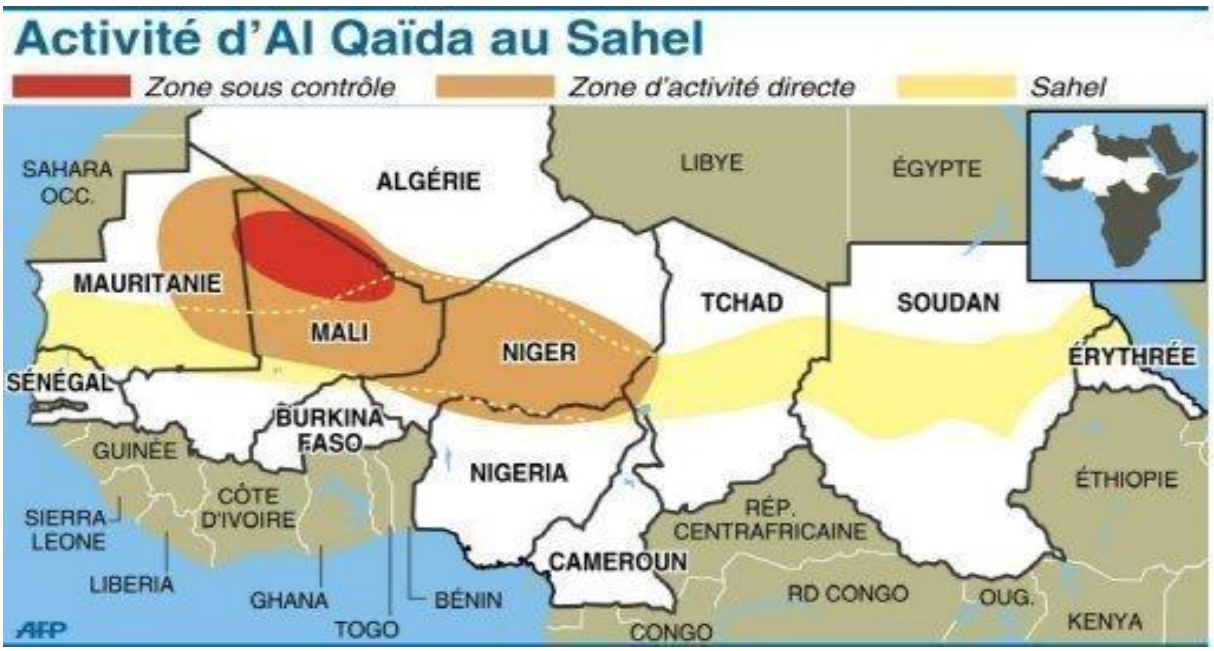

المرجع: www.saharamedias.net

[1]- محمد الناصر، "الجزائر تحصد نتائج خيار المصالحة.. وبداية نهاية ظاهرة الإرهاب". على الرابط الإلكتروني:
http://www.sawt-alahrar.net/on

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: تهديد الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة من أكثر الجرائم اللاتماثلية التي تهدد أمن الدول واقتصادياتها، فهي تمس الاقتصاد الوطني والموارد المادية للدولة مباشرة، وتستعمل جماعات الجريمة المنظمة مختلف الوسائل لتحقيق أهدافها وغاياتها، كالتخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى كالإرهاب لتوفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.[1]

وتعاني الجزائر كغيرها من الدول من التهديدات التي تترتب عن نشاط جماعات الجريمة المنظمة، خاصة وان نشاط هذه الجماعات لها امتدادات عبر وطنية خاصة مع دول الساحل ودول الجوار، وما يزيد من حدة وتعقيد هذه التهديدات ارتباط الجريمة المنظمة بالنشاط الإرهابي خاصة في الصحراء الجزائرية وامتدادها نحو دول الساحل، ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية في الجزائر نجد تهريب المخدرات والأسلحة، تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب.

أولا: تجارة الأسلحة وتهريبها

حسب بعض التقديرات السنوية لقيمة التجارة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بين 7 و10 ملايير دولار، وتجري عمليات الاتجار بالأسلحة عبر قنوات السوق السوداء في الدول الإفريقية خاصة دول الساحل.[2]

وأصبحت الجزائر تعاني أكثر من ظاهرة تهريب والمتاجرة بالأسلحة خاصة في الجنوب الجزائري، بعد الأزمة الليبية الأخيرة وسقوط نظام القذافي، بحيث أصبحت تجارة الأسلحة تجارة رائجة في دول الساحل، مع احتمال وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية خاصة القاعدة في بلاد المغرب

[1]– محمود شريف بسيوني، مرجع سابق. ص 17–18.

[2]– فائزة يونس الباشا، مرجع سابق. ص69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي، وبالتالي يصبح التهديد الأمني مزدوج وعلى أكثر من صعيد، وقد أحبطت قوات الأمن والجيش الجزائري العديد من محاولات تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر الحدود الليبية في الآونة الخيرة خاصة بعد سقوط نظام القذافي، فسقوط هدا الأخير أدى إلى تفخيخ منطقة الساحل بالأسلحة المنتشرة، وما يؤكد هذا الطرح الوضع الأمني الخطير في مالي، خاصة بعد إعلان الازواد تشكيلهم لدولة في شمال مالي مستفيدة من السلاح الليبي المتسيب. وفتحت سوق السلاح في ليبيا على كل الأطراف، فصارت قبلة لتجار المخدرات وعصابات التهريب وحتى الجماعات الإسلامية أضحت ليبيا الوجهة المفضلة لها، بدلا من التوغل كثيرا إلى أقصى مالي ومواجهة خطر قبائل الطوارق المتحالفة مع مصالح أمن الدول في المنطقة لمكافحة الإرهاب.[1]

وتحول تهريب السلاح في الجزائر إلى نشاط رئيسي لعصابات الجريمة المنظمة التي تعمل في الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر، ونجد أن الأزمة الأخيرة في ليبيا ساهمت في توفير كميات كبيرة من الأسلحة وبمختلف الأنواع والأحجام، وحسب المصادر الأمنية فإن قوات الأمن والجيش أوقفت أكثر من 200 متهم بتهريب السلاح في الحدود الجنوبية والشرقية خلال عام 2011، وفككت 10 عصابات متخصصة في تهريب السلاح إلى الجزائر بعضها يعمل لصالح القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحجزت 1500قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخائر، وهنا مكمن الخطر الكبير لما تتحالف عصابات الإجرام المنظم مع الجماعات الإرهابية المسلحة.

وتشير التحقيقات الأمنية أن نشاط عصابات التهريب يعكس زيادة الطلب على السلاح في الجزائر، حيث تغيرت أنواع الأسلحة المهربة إلى الجزائر فبعد أن كانت تقتصر على أسلحة خفيفة مثل المسدسات وبنادق الصيد، صارت الآن رشاشات من مختلف الأنواع، وحسب تحريات مصالح الأمن فإن

[1]- محمد عبد السلام، "ليبيا تحولت بمختلف مدنها إلى سوق مفتوحة لتجارة السلاح في ظل الأوضاع التي خلفتها الثورة". في 2011/11/02، على الرابط الإلكتروني: http://www.djazairess.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم مصادر السلاح الذي كان يهرب إلى الجزائر كانت حتى 2011 هي السودان والتشاد، وبعد اندلاع الأزمة في ليبيا تغيرت الأوضاع وصارت ليبيا المصدر الرئيسي للسلاح نحو الجزائر،وغالبا ما يتم نقلها عبر النيجر ومالي قبل دخولها الجزائر.[1]

ثانيا: تجارة المخدرات وتهريبها

أما تجارة وتهريب المخدرات فهي من بين ابرز التحديات والتهديدات الأمنية اللاتماثلية التي أصبحت تهدد الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل مجاورة الجزائر لبلد مثل المغرب الأقصى الذي يعد من أكبر المصادر للمخدرات في العالم، وحسب إحصائيات 2008 فان المغرب الأقصى ينتج 877 ألف طن من القنب الهندي، وحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة 2009 فان كميات المخدرات التي ينتجها المغرب الأقصى توجه للاستهلاك الإقليمي خاصة دول شمال إفريقيا و أوروبا[2]. وتعاطيا للمخدرات ظاهرة عالمية، فقد أبلغ 134 بلدا وإقليما عن وجود مشكلة تتعلق بتعاطي المخدرات في التسعينات، ومع أن القنب هو العقار الأكثر استخداماً فما يزال الهيروين والكوكايين العقارين الأشد خطورة وتعقيداً، أما من الناحية الإقليمية فالعقاقير الرئيسية التي تتطلب علاجا هي الأفيونيات في أوروبا وآسيا وأستراليا، والكوكايين في أميركا الشمالية والجنوبية، والمنشطات الأمفيتامينية في شرق وجنوب شرق آسيا، والقنب في أفريقيا.

وحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة بلغ عدد الأشخاص الذين استهلكوا عقاقير غير مشروعة عالميا في أواخر التسعينات 180 مليون شخص، أي 4.2% من الأشخاص البالغ عمرهم 15 سنة فأكثر، وهذا الرقم يشمل 144 مليوناً يستخدمون القنب، 29 مليوناً

[1]- "ازدهار تجارة السلاح في الجزائر" . جريدة الخبر. يوم: 2011/01/10. متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://ar.algerie360.com/73485

[2]–الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، التقرير السنوي، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، 2009. ص 74.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتعاطون المنشطات الأمفيتامينية، 14 مليوناً يتعاطون الكوكايين، 13.5 مليونا يتعاطون الأفيونيات منهم تسعة ملايين يتعاطون الهيروين، وبسبب استعمال عقاقير متعددة معا لا يتطابق مجموع الأرقام المنفردة مع الرقم الإجمالي العالمي المقدر والبالغ 180 مليونا.[1]

وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فان العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر سنويا ما بين 300 و500 مليار دولار، كما تعتبر الجزائر من مناطق عبور الكوكايين و الهيروين* التي تأتي من أمريكا الجنوبية وتمر إلى أوربا وأسيا عبر دول الساحل، حيث تستغل المشاكل الأمنية الكثيرة لهذه الدول لتمرير سمومها وهو ما يؤكد فرضية ضلوع قوى خارجية في زعزعة استقرار المنطقة بحيث أصبحت منطقة الساحل محطة رئيسية لنشاط شبكات التهريب والمتاجرة بالمخدرات بمختلف أشكالها نظرا لقلة التغطية الأمنية، وشساعة الصحراء في دول الساحل وعدم استقرار طرقاتها، وعدم وجود التغطية السكانية منح الغطاء اللازم للقيام بعمليات التبادل والنقل للمخدرات بمختلف أصنافها[2].

---

[1]- : أمين شحاته، "المخدرات: خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار". متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles

[2]- عمورة أعمر، "التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي(مقاربة جيوأمنية)" ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، 2011. ص 76.

***الافيون:** يبلغ إنتاج العالم من الأفيون 4000 طن متري، يمكن ان يترتب على تنقيتها إنتاج 400 طن متري تقريبا من الهيروين. وينتج الأفيونأساسا في منطقتين هما الهلال الذهبي في جنوب شرق أسيا، في أفغانستانوإيران وباكستان، وكذلك في المثلث الذهبي تايلاند وبورما ولاوسLaos. هناك كميات صغيرة تنتج في لبنان والمكسيك. ويلاحظ أن هناك اتجاها لتنويع انتاج المخدرات في أمريكا اللاتنينة من خلال استبدال بعض إنتاج الكوكايين والماريجوانا بالأفيون.

الكوكايين: ينتج أساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا. بينما تنتج كميات اقل في الإكوادور والبرازيل. وتبلغ تقديرات الإنتاج من الكوكايين حوالي 570 طن متري من هيدروكلوريد الكوكايين ينتج أساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا. بينما تنتج كميات اقل في الاكوادور والبرازيل. وتبلغ تقديرات الإنتاج من الكوكايين حوالي 570 طن متري من هيدروكلوريد الكوكايين ينتج اساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا. بينما تنتج كميات اقل في الاكوادور والبرازيل.

الكوكايين: ينتج أساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا. بينما تنتج كميات اقل في الاكوادور والبرازيل. وتبلغ تقديرات الانتاج من الكوكايين حوالي 570 طن متري من هيدروكلوريد الكوكايين ينتج اساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا. بينما تنتج كميات اقل في الاكوادور والبرازيل. وتبلغ تقديرات الإنتاج من الكوكايين حوالي 570 طن متري من هيدروكلوريد الكوكايين ينتج اساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا. بينما تنتج كميات اقل في الاكوادور والبرازيل. وتبلغ تقديرات الانتاج من الكوكايين حوالي 570 طن متري من هيدروكلوريد الكوكايين ينتج اساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا. بينما تنتج كميات اقل في الاكوادور والبرازيل. وتبلغ تقديرات الانتاج من الكوكايين حوالي 570 طن متري من هيدروكلوريد الكوكايين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشكل المخدرات تهديد كبير للاقتصاد الوطني ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية والأمنية الخطيرة، فهي تساهم في الكسب غير المشروع الذي يضر بالاقتصاد الوطني، بحيث أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط والسلاح وهذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع. وفي الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى تبييض الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات[1].

وحسب الإحصائيات الأمنية الجزائرية سنة 2007،فإن القضايا المتعلقة بالمتاجرة بالمخدرات والأقراص المهلوسة فقد سجلت ذات المصالح 4093 قضية، تورط فيها5767 شخص وحجز 8371.828 كلغ من القنب الهندي ، 20.677 كلغ منالكوكايين وكذا 104491 قرص مهلوس تأتي بعد ذلك القضايا الاقتصادية والمالية بتسجيل 3019 قضية تورط فيها 6715 شخص وفي الأخير تأتي الهجرة السرية بـ 2155 قضية تورطفيها 3073 شخص.

وفي سنة 2008 نجد الإحصائيات تتمثل في:

الشكل رقم (6): احصائيات المخدرات لسنة 2008

التعيين	الكمية
القنب الهندي	4443,835كلغ
الهيروين	109,57غرام
الكوكايين	509,7غرام
قرص مهلوس	837189

المصدر: الشرطة الجزائرية http://www.dgsn.dz/ar

[1]-"تجارة المخدرات أنقدت الاقتصاد العالمي"، مجلة الجيش، عدد 516 ، أفريل 2010 . ص 49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (7): كمية المخدرات المحجوزة في الجزائر بين 2009 و2014

التصنيف حسب نوعية المخدرات		الكميات المحجوزة خلال سنة 2009	الكميات المحجوزة خلال سنة 2010	الكميات المحجوزة خلال سنة 2011	الكميات المحجوزة خلال سنة 2012	الكميات المحجوزة خلال سنة 2013	الكميات المحجوزة خلال سنة 2014
أنواع القنب	راتنج القنب	74643.377 كلغ	23041.597 كلغ	53323.093 كلغ	157382.643 كلغ	211512.773 كلغ	173143.352 كلغ
	حشيش القنب	1.440 كلغ	0.104 كلغ	----------	----------	----------	----------
	بذور القنب	5909.3 غ	4883 غ	39924 غ	127.4 غ	36 غ	9171.5 غ
	نبات القنب	1802 نبتة	3163 نبتة	1019 نبتة	88 نبتة	4831 نبتة	2522 نبتة
الكوكايين		1026.36 غ	1177.72 غ	10901.023 غ	174821.7 غ	3790.487 غ	1238.626 غ
الكراك		42.82 غ	----------	5.7غ	----------	----------	----------
الهيروين		708.359 غ	191.05 غ	2496.65 غ	6073.659 غ	868.299 غ	339.11 غ
الأفيون		200غ خشخاش و 977 نبتة	79غ خشخاش و 868 نبتة	850.1 غ خشخاش و 340 نبتة	15 غ خشخاش و204 نبتة	500غ خشخاش و2721 نبتة	41.325 غ و 7470 نبتة
المؤثرات العقلية		90630 قرص و 990 مل	304319.5 قرص و 32 قارورة	262074 قرص و10 قارورات و 98 كبسولة و 56 علبة	937660 قرص و 36 قارورة و42 علبة	1175974 قرص و 127 قارورة و 2 علبة	1006016 قرص و13 قارورة

المرجع: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها الحصيلة السنوية لسنوات 2010 و2011 و2012 و2013 و2014 بتصرف من الطالب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها فإنه هناك أكثر من 300ألف شخص مستهلك للمخدرات في الجزائر منهم 85 بالمائة محكوم عليهم قضائيا، يوجد منهم 95 بالمائة من الذكور و5 بالمائة من النساء، فيما أكد عن تسجيل 42 ألف حالة تمت معالجتها من سنة 2008 إلى 2010 عبر الوطن[1]. أما في سنة 2014 فقد تم توقيف 14124 شخص متورط في قضايا تجارة وتهريب واستهلاك المخدرات بمختلف أنواعها، من بين هؤلاء المتورطين 170 أجنبي.[2] أما ما بين سنة 2010 وسنة 2014 فقد تم احصاء 65675 شخص متورط في قضايا المخدرات من بين هؤلاء 581 أجنبي، وهي أرقام كبيرة جدا تعبر عن حجم الخطر المحدق بالجزاء جراء هذا التهديد.

ولا تتوقف الآثار السلبية للمخدرات على الاقتصاد الوطني بل تلمس الجوانب الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي للمجتمع، بحيث تعمل على زيادة حدة الفقر والبطالة وانتشار الأمراض خاصة مرض الايدز كما تساهم في نشر الجريمة والتطرف داخل المجتمع وهو ما أصبح يهدد كيان الدول من داخلها، كما أصبحت تجارة وتهريب المخدرات ترتبط بالنشاط الإرهابي بحيث تقوم الجماعات الإرهابية بتامين طرق التهريب مقابل عائدات مالية لصالح الجماعات الإرهابية، وبالتالي أصبحت مصدر تمويل مهم للإرهاب، وحسب عبد المالك سايح المدير العام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بالجزائر فان 10 بالمائة من عائدات بارونات المخدرات تتحصل عليها الجماعات السلفية للدعوة والقتال في منطقة الساحل الإفريقي لتمويل عمليات شراء الأسلحة وتجنيد الإرهابيين في صفوفها حيث يقول انطونيو كوستا: "المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة بل إن الإرهابيين والمنظمات التي ضد حكومتها في

[1]- عبد المالك سايح، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها. على الرابط الإلكتروني: **www.onlcdt.mjustice.dz/**

[2]– الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، "نشاطات مكافحة المخدرات والادمان عليها الحصيلة الاحصائية لـ 11 شهر الأولى من سنة 2014". ص 04.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات المتاجرة بالمخدرات في تمويل عملياتها وشراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات."[1]

ثالثا: غسيل الأموال

يعد غسيل الأموال ظاهرة قديمة نشأت منذ احتاج الإنسان إلى إخفاء مصادر الكسب التي حصل من خلالها على أموال غير مشروعة، غير أن عمليات غسيل الأموال قد تزايدت بصورة كبيرة في العصر الحديث، عندما اتسع نشاط الجريمة المنظمة والذي صاحبه في الوقت ذاته استخدام أساليب أكثر كفاءة في عمليات الإخفاء. حيث تحتاج عمليات الغسيل في العصر الحديث إلى مهارات خاصة واستخدام أساليب عدة للنجاح في الحصول على مستند رسمي لملكية الأموال بصورة قانونية.

إن مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في مضمونها حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال عبر دليلها بأنه:"عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بعائدات هذا الجرم".

ويعرف على أنه عملية إخفاء المنشأ غير القانوني لعوائد الجريمة المنظمة دون الإفصاح عن مصدرها، وتنشا تلك العوائد غير المشروعة عن الأنشطة الإجرامية مثل المبيعات غير القانونية للأسلحة والتهريب والجريمة المنظمة والفساد والاختلاس والاتجار بالبشر، ويضفي غسيل الأموال الصبغة الشرعية على العوائد غير المشروعة من خلال عدة طرق.

وتعد عائدات المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها

[1] -Bouchra Benyoussef , « Sahel 2009- dragnetcontretenorism .» disponible in: http://www.tvhadonline.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالآثار وتزوير العملة، وتمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإحلال (Placement) وتبدأ بقيام غاسل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاطه غير المشروع إلى النظام المصرفي والهدف منها التخلص من كمية النقود الكبيرة في يد مالكها وذلك بنقلها إلى مكان الهدف.

المرحلة الثانية: مرحلة التغطية (Alyening) حيث يتم طمس علاقة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الدمج (Intégration) حيث يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد ويصبح من الصعوبة بمكان التمييز بينها وبين الأموال الآتية من المصادر المشروعة.[1]

وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الأموال التي يجري غسلها في العالم تقدر بـ نصف تريليون دولار سنويا بينما ترتفع تقديرات أخرى هذا الرقم إلى مابين 1.5 ترليون دولار سنويا أي 10% من الناتج المحلي الاجمالي لجميع دول العالم.

وعليه فإن ظاهرة غسيل الأموال تضعف من قدرة الدولة على تنفيذ برنامجها المالي بحيث أن التحويلات المالية الكبيرة في حركة الأموال المغسولة تؤثر سلبا على أسواق المال ومستويات أسعار الصرف.[2]ومع انتشار الجريمة المنظمة وتجارة وتهريب المخدرات والأسلحة ونشاط الإرهاب في الجزائر، أصبح تبييض الأموال موضوع خطير على الاقتصاد الوطني، بحيث يحاول مرتكبو هذه الجرائم إخفاء

[1]– محمد فتحي عيد، الأساليب والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها. (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2001). ص ص 37–38.

[2]- نفس المرجع. ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقيقة مصادر أموالهم من خلال عمليات تبييض الأموال، بحيث يتم توظيف هذه الأموال في مشاريع واستثمارات لدفع الشبهات عن مصادر دخلهم غير المشروع ومراوغة السلطات الحكومية والأجهزة الأمنية.

رابعا: العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب

تتداخل في كثير من الأحيان عمل الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة إلى الحد الذي يصل إلى التحالف الوثيق بينهما، فالإرهاب من خلال علاقاته مع جماعات الإجرام المنظم يعمل هذا على إيجاد الدعم والإسناد لنشاطاته، خاصة ما يتعلق بالتمويل بحيث يعمل على تمويل نشاطاته من خلال تجارة المخدرات والأسلحة والبشر وعمليات التهريب ولذلك سنحاول إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بحيث نجد أن الخصائص المشتركة بينهما تتمثل فيما يلي:

- كل من الإرهاب والجريمة المنظمة يتخذ من العنف غير المحدود وغير المشروع لتحقيق أهدافه، ناهيك عن نشر الرعب والخوف بهده الوسائل؛
- تشابه الهيكل التنظيمي لكل منهما والقائم على العلاقة الهرمية بين أعضاء. وتعتبر شبكات الإرهاب و الجريمة المنظمة غاية في التنظيم فضلا عن السرية الكبيرة في تنفيذ المهام[1]؛
- يعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة عقبة أمام تحقيق الأمن والتنمية بحيث يشكلان تهديد على الأمن والاستقرار الوطني والدولي كما أنهما يشكلان تهديد على الأفراد والجماعات والدول؛
- يتميز الإرهاب والجريمة المنظمة على أنهما ظاهرة عابرة للحدود متجاوزة للأوطان،[2] فنجد مثلا أن الإرهاب والجريمة المنظمة له ارتباطات خارجية خاصة في منطقة الساحل، بحيث نجد أن كل

[1]– يونس ذكور، "الإرهاب و المجرم المنظم أية علاقة". متوفر على الرابط الالكتروني:http:www.ahewar.org

[2]– عبد المجيد محمود، الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من وجهة التعاون الدولي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007). ص 75.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الإرهاب والجريمة المنظمة أصبح كل منهما يتغذى على الأخر بحيث تعمل جماعات الإجرام المنظم على تمويل الإرهاب وتقديم الدعم والمساندة له,بينما يوفر الإرهاب الحماية الأمنية بتامين أماكن تنفيذ العمليات، خاصة تامين طرق التهريب والطرق الدولية للمخدرات.

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في:

- العنف من طرف الإرهاب يكون غير محدود، ويمس الجميع دون تمييز بينما نجد العنف عند جماعات الجريمة المنظمة يكون بقدر تحقيق الهدف.
- تقوم بعد الدول و الحكومات بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعبر عن الاعتراف بهده الجماعات بغض النظر عن ما ترتكبه من جرائم الأمر الذي لا يحدث مع جماعات الإجرام المنظم.
- يهدف الإرهاب إلى تحقيق أهداف ومطالب ذات طابع سياسي بينما تسعى جماعات الجريمة المنظمة إلى تحقيق مطالب مادية تتعلق خصوصا بالمال.
- تصدر الجماعات الإرهابية تصريحات سياسية عند تنفيذ عملياتها الإجرامية بينما جماعات الجريمة المنظمة فتحافظ على السرية وتحرص دائما إلى إخفاء أنشطتها.[1]

[1]– عمورة أعمر، مرجع سابق. ص 59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: تهديد الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات اللاتماثلية التي ألقت بظلالها على الأمن الوطني الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة مع تنامي موجات الهجرة من الجزائر إلى أوربا، ومن الدول الإفريقية نحو أوربا مرورا بالجزائر، حيث أصبحت الجزائر نقطة عبور مهمة للمهاجرين غير الشرعيين، ولا يمكن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدون التطرق إلى امتداداتها وارتباطاتها الإقليمية خاصة دول الساحل والفضاء المتوسطي الذي يعد أهم منطقة وفضاء للهجرة غير الشرعية.

وقد تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل الافريقي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث يتراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون بلدانهم بحثا عن الحلم الأوروبي ما بين 65 ألف و120 ألف مهاجر في السنة.[1]

أولا: أسباب الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

يمكن تلخيص أهم أسباب الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، حسب العديد من المختصين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي يعيشها الأفراد في دول إفريقيا و المغرب العربي ومنها الجزائر كما ساعدت عوامل القرب الجغرافي في تنامي هده الظاهرة.

- **الأسباب الاقتصادية:** يبقى العامل الاقتصادي أهم العوامل والأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالفقر والبطالة والتخلف الذي تعاني منه الدول الإفريقية يدفع الأفراد وخاصة الشباب إلى البحث عن أماكن أفضل للتمكين الاجتماعي وتحسين ظروفهم المعيشية والبحث عن الاستقرار الدائم و تحقيق حياة أفضل.

كذلك نجد فشل الحكومات وعدم قدرتها على إيجاد حلول حقيقية وجذرية للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها شعوبها وعلى رأسها الفقر والبطالة.[1]

[1]– علي بوشربة وبوعلام بولعراس، مرجع سابق. ص 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأسباب الاجتماعية:** وتتمثل أساسا في الظلم الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات الأفريقية وغياب العدالة التوزيعية للثروة، سواء تعلق ذلك بالانتماءات العرقية أو غيرها وفشل الدول في حل المشاكل الاجتماعية لشعوبها.
- **أما الأسباب السياسية والأمنية** : فتتمثل أساسا في ضعف وتخلف دول الجنوب، وكذلك انتشار عدم الاستقرار الأمني نتيجة الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والأزمات الاقتصادية والتي تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وبالتالي تمثل أسباب رئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث نجد أن الدول الإفريقية أصبحت دول طاردة للسكان بسبب ما تعانيه من أزمات متعددة على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي واجتماعي...خاصة وأن هذه الدول تعرف لمعدلات نموها الديمغرافي السريع والكبير بينما أصبحت الدول الأوروبية دول جاذبة للهجرة نتيجة تقدمها الاقتصادي وتوفر فرص العمل وقلة نموها الديمغرافي ناهيك عن الشيخوخة التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية.
- **العامل الجغرافي:** يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة غير الشرعية من اقتصاد وسياسة، عامل القرب من أوروبا، ذلك الجزائر تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين أفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط، كما تساهم شساعة الحدود الجزائرية أكثر من سبعة (7) ألاف كلم في تفاقم الظاهرة. كما يتعلق الأمر بدول الساحل المحاذية للمنطقة المغاربية، حيث تشهد هذه الدول تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش وكذا الجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري أين تقل نسب المئوية لسقوط الأمطار.[2]

[1]- ناجي عبد النور، مرجع سابق. ص 120.

[2]– سني محمد لمين، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتزداد الهجرة غير الشرعية كثافة وحجما وتأثيرا كلما كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي كبيرا بين إقليمين متجاورين مثل دول شمال إفريقيا والدول الأوربية شمال البحر المتوسط.[1] وبهذا اعتبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن الوطني الجزائري.

ثانيا: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تعتبر الجزائر منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية خاصة دول الساحل كما تعتبر الجزائر من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية وهذا لا ينفي استقرار المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر خاصة من الدول الإفريقية.

أوقفت المصالح الأمنية طيلة سنة 2008 أزيد من 12 ألف مهاجر غير شرعي، أغلبهم دخلوا الجزائر عبر الحدود الغربية والجنوبية، في حين صدرت قرارات بترحيل أزيد من 11 ألف منهم، وتشير إحصائيات الجهازين إلى أن أكبر نسبة من المهاجرين غير الشرعيين سجلت وسط الأفارقة. وتشير تقارير الدرك الوطني أن مجموع المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين خلال عام 2008 من قبل هذا الجهاز بلغ 7838 أجنبيا، أغلبهم أفارقة، في حين شهدت سنة 2007 توقيف 6988، بزيادة تقدر نسبتها بـ 12 بالمائة، ما يعني أن الظاهرة تزداد حدتها كل سنة. وقدر عدد القضايا المعالجة بـ1755 قضية، بارتفاع 13 بالمائة، بالمقارنة مع السنة التي سبقت، والتي بلغ خلالها عدد القضايا بـ1550 قضية هجرة غير شرعية.[2]

[1]- أمل حمدي دكاك، "الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية". مجلة جامعة دمشق (سوريا)، المجلد 24، العدد الأول والثاني، 2008. ص ص5-6.

[2]– سميرة بوطالبي، "الجزائر محطة استقرار الآلاف من الأفارقة". متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.palmoon.net/2/topic-1247-19.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب المصادر الأمنية في الجزائر فإنه تم تسجيل 2056 حالة للهجرة السرية في الجزائر في الثلاثي الثالث لسنة 2010.

الشكل رقم (8): جدول يبين حالات الإبعاد خارج التراب الوطني

الأسباب	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	السداسي الأول 2010
الهجرة السرية	10782	6816	10349	4855
الإقامة غير الشرعية	263	421	660	345
العبور غير الشرعي	37	30	39	19
أسباب أخرى	25	57	38	13
المجموع	**11107**	**7324**	**11086**	**5232**

المصدر: الشرطة الجزائرية **http://www.dgsn.dz/ar**

ويصل عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوربا عبر منطقة الساحل الإفريقي 55 ألف مهاجر غير شرعي يجني منه المهربون حوالي 150 مليون دولار أمريكي.

وبالنسبة للهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوربا فقد تفاقمت بشكل ملحوظ خلال العشرية الأخيرة رغم قلة الإحصائيات الدقيقة بهذا الخصوص، وتذكر البيانات المقدمة من قوات خفر السواحل الجزائرية 336 حالة اعتقال في عام 2005، وألف و16 حالة في عام 2006، وألف و335 حالة في عام 2008. كما تذكر هذه البيانات وفاة 232 مهاجرا في البحر وفقد 99 آخرين ما بين عامي 2006 و2008.[1]

[1]– ب ك، "الجزائر... أرض نزوح وهجرة" . متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.arabicbabelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/412-algeria-immigration.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب المختصين فإن الجزائر تعتبر منطقة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية نحو أوربا.[1]بحيث هناك ثلاث طرق رئيسية للهجرة غير الشرعية هي:

1- خط السواحل الأطلسية عبر موريتانيا والصحراء الغربية والمغرب وصولا نحو جزر الكراييب؛

2- خط السواحل المتوسطية الغربية نحو اسبانيا عبر الجزائر والمغرب؛

3- خط السواحل المتوسطية الشرقية نحو ايطاليا عبر ليبيا مرورا بالجزائر.

وعموما تعتبر دول شمال إفريقيا معبرا للهجرة غير الشرعية ومصدرا لها، حيث تشير بعض الإحصائيات أن ما بين مائة ألف إلى مائة وعشرين ألف، من المهاجرين غير القانونيين يعبرون البحر المتوسط، منهم 35 ألف من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، و55ألف من شمال إفريقيا.[2]

ثالثا: تداعيات الهجرة غير الشرعية على أمن و استقرار الجزائر

تعمل ظاهرة الهجرة غير الشرعية على زعزعة الاستقرار الوطني خاصة وأنها ينتج عنها مظاهر الفساد المالي والأخلاقي والصحي، ناهيك عن الأمراض الخطيرة كالايدز حيث تشير إحصائيات عن انتشار المرض خاصة في الصحراء الجزائرية أين يقيم المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

وتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطرا عل الأمن الوطني الجزائري، على مختلف مستوياته من خلال ارتباطه واقتران شبكات تهريب البشر بالجرائم المنظمة المختلفة كالتزوير وإدخال العملات التي تروج في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات، وكذا تزوير العملة الوطنية، كما ينشط بعض المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية والتاريخية والمساس بالتراث الثقافي، ويتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية.

[1]- Honov Mimiche et autres , « La Femme des Migrations clandestines en Afrique ». disponible in : www.mmsh.univaix.fr

[2]- سمير بودينار، "الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في دول غرب أوروبا: الواقع وإمكانات الارتقاء"، ورقة مقدمة لندوة " المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي". القاهرة: جامعة الدول العربية، أفريل 2007. ص 05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تؤثر على الاستقرار الأمني للجزائر بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بالجماعات الإرهابية حيث تعمد الجماعات الإرهابية على نقل خلاياها و تمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية وكثيرا ما يقوم المهاجرون غير الشرعيين بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب وتبييض الأموال والمتاجرة وتهريب المخدرات والأسلحة بحيث كثيرا ما ترتبط الجريمة المنظمة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وباعتبار الجزائر منطقة عبر ومن الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية فان هدا يؤثر على علاقاتها الخارجية خاصة الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين حيث أصبح من غير الممكن التغاضي عن تأثير الهجرة على مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية فهي تمثل احد عوامل التعاون أحيانا والتنازع و الخلاف أحيانا أخرى ونظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية أصبحت مسالة تقلق أوربا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والهجرة غير الشرعية حيث أصبح من الوارد جدا احتمال وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين خاصة المسلمين منهم.[1]

وترى معظم الدول الأوروبية في الهجرة غير الشرعية تهديدا من عدة نواحي و لعدة اعتبارات منها الإخلال بالبناء الديمغرافي حيث أن عدد المهاجرين الكبير يمكن له أن يقلب التوازن الديمغرافي في المجتمعات الأوروبية حيث انتشرت ظاهرة الخوف من الإسلام أو ما يعرف " بالإسلاموفوبيا " خاصة من التيارات اليمينية في أوربا وأصبح الحديث عن " أسلمة أوربا ".

أما من النواحي الأمنية فهم يربطون المهاجرين غير الشرعيين بالجرائم المختلفة وبالأعمال الإرهابية أما من الناحية الاقتصادية فرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في توفير يد عاملة رخيصة إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خلل في سوق العمل بحيث يشكل المهاجرون منافسا للأيد العاملة المحلية، إضافة إلى مشكل البطالة وأزمة السكن، وبذلك ترى الدول الأوروبية إن الهجرة غير

[1] -ناجي عبد النور ، مرجع سابق. ص 120 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرعية تشكل تهديدا لها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي الأمني والسياسي والثقافي وتحمل الدول الأوروبية دول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة دول شمال إفريقيا وعلى رأسها الجزائر مسؤولية تدفقات الهجرة إلى أوربا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استنتاجات الفصل الثالث:

من خلال تناولنا للإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات هي:

- تعتبر منطقة الساحل الافريقي منطقة حيوية ومحوية بالنسبة لضمان الأمن والاستقرار للجزائر، فهي القاعدة الخلفية للأمن الوطني في العمق الافريقي، وأي تحولات وتفاعلات أو تغيرات فيها يمس مباشرة بالجزائر وهو ما يلاحظ في الواقع بوضوح تام.
- للأزمة المالية الحالية نتائج وانعكاسات مباشرة على أمن واستقرار الجزائر، خاصة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي، بحيث أصبحت التهديدات الأمنية من هذه الجهة معقدو أكثر ومتشابكة، فمع وجود تهديدات الارهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح والجماعات المسلحة يأتي الدور على التواجد الأجنبي الذي يعقد الأوضاع أكثر، وهو وضع وجدت الجزائر نفسها تعاني منه، والذي خلق معضلة ودوامة حقيقية لأمن الجزائر في جهة الجنوب، مستنفرا بذلك كل الجهود والطاقات الوطنية أمنيا وعسكريا واقتصاديا من أجل التصدي واحتواء مختلف هذه التهديدات والمخاطر.
- ويعتبر التهديد الإرهابي من أصعب وأخطر التهديدات التي واجهت ومازالت تواجه الجزائر خاصة في ظل أخده للأنماط وأشكال وارتباطات جديدة ورغم انحساره وتقلص أنشطته في السنوات الأخيرة إلا أن الإرهاب في الجزائر أخد بعد إقليمي غير وطني في أنشطته خصوصا بعد انضمام الجماعات السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما أصبحت الظاهرة الإرهابية أكثر ارتباطا بالجريمة المنظمة فتحالفت الجماعات الإرهابية مع تجار المخدرات ومهربي الأسلحة والبشر الدين يغدون الإرهاب بالأموال والأسلحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما تشكل أعمال الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها تهديدا لأمن واستقرار الجزائر أمنيا واقتصاديا خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال فهذه الأعمال تهدد أمن المجتمع الجزائري في صحته وماله واستقراره كما يشكل تهديدا ومساسا بالاقتصاد الوطني ناهيك هن ارتباط الجريمة المنظمة بتهديدات أكثر خطورة كالإرهاب.
- وشكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحديا أخر للجزائر في ظل جعل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين للجزائر كمنطقة عبور أو استقرار كما تعد الجزائر من الدول المصدرة للهجرة نحو الدول الأوروبية وهو ما أثّر على العلاقات السياسية بين الجزائر و الدول الأوروبية، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر من مشاكل وتأثيرات الهجرة غير الشرعية سواء ما تعلق بالأعباء الأمنية لمراقبة وحماية حدودها أو انتشار الجريمة والأمراض الخطيرة كالايدز في الأوساط التي يكثر فيها المهاجرون الأفارقة، ناهيك عن ارتباط الهجرة غير الشرعية بأعمال الجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات وتهريبها وتبييض الأموال والإرهاب.

إن انتشار هذه التهديدات غير التقليدية (الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية) وارتباطها يستوجب تطوير إستراتيجية أمنية أكثر شمولية وفعالية من أجل مواجهة هذه التهديدات المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: العقيدة الأمنية الجزائرية واستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد العقيدة الأمنية هي المنطلق والموجه للسلوكيات والفعل الأمني والسياسي للدولة، وهي المحدد لمختلف الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها الدولة في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحدق بها وتهدد أمنها واستقرارها، وتعمل على خلق الفرص للفعل والتحرك الخارجي، وهي المنطلق في تحديد السياسات العامة الوطنية.

وترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من الأسس والعوامل التاريخية والسياسية والإيديولوجية، وقد مرات بمراحل ومحطات هامة منذ ثورة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، ساهمت في بلورتها وتكيفها مع المعطيات والظروف المحلية والإقليمية والعالمية.

ونظرا للأحداث والتحولات التي تعرفها المنطقة الإقليمية للجزائر على غرار دول الجوار مثل تونس وليبيا والساحل الإفريقي خاصة أزمة شمال مالي، تعمل الجزائر على تطوير إستراتيجية وسياسة ناجعة للتعامل مع هذه الأزمات ومحاولة تسويتها والحد من خطورتها وتداعياتها الأمنية والعسكرية، حيث تبدل الجزائر جهود كبير سياسيا وأمنيا ودبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا من أجل تسوية المشاكل السياسية والأمنية في تونس ومحاولة تأمين الحدود الشرقية معها، كما تبدل جهود كبيرة في محاولة إيجاد حل للأزمة السياسية والأمنية الخطيرة التي تعرفها ليبيا والتي تكاد تعصف بالبلاد وتعجل بانهياره، وتبدل مجهودات أيضا لحل وتسوية الأزمة في مالي من خلال جولات الحوار بين الفرقاء الماليين، وإقناع كل الأطراف أن الحل السلمي هو الأفضل والأنسب للجميع.

كما تعمل الجزائر على تطوير استراتيجيات وآليات لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تأتي من منطقة الساحل كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

نتطرق في هذا المبحث إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية التاريخية والسياسية والإيديولوجية...الخ وكذلك مراحل تطور وتبلور هذه العقيدة الأمنية للجزائر وكذلك مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية بحكم الترابط بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية للدولة.

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

لكل عقيدة أمنية لأي دولة جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها، وبالرجوع إلى العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أن هناك جملة من العوامل التاريخية والجيوبوليتكية والأيديولوجية ساهمت بدور كبير في بلورتها وتشكلها.

فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية[1]، إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بهويته العربية الإسلامية وثبت على أصوله مبادئه الوطنية، وتعد الثورة التحريرية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بأفكاره ومبادئها وقيمها أحد أهم روافد ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال.

ساهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي والأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من

[1]- عبد الكريم باسماعيل، "العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة". من أعمال الملتقى الدولي حول : سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ،12 -13 نوفمبر 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرص وتحديات، وتهديدات مخاطر، إلا أن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني لفلسطين، ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث.

كما تلعب العوامل الجيوبوليتيكية دورا بارزا في تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائري الاستراتيجي في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها المغرب العربي الكبير، واعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا واستراتيجيا هما الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، وباعتبارها دولة متوسطية محورية، كما أنها الدولة الأكبر مساحة إفريقيا وعربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة ومحورية جيوبوليتكيا، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون منكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الاعتبار هذه الإنكشافات الأمنية.[1]

إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية، أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر، وزيادة درجات الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من المستويات، اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية للارتكاز على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا وإقليميا، وكان من بين أعم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب

[1]- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر. جامعة بسكرة. الجزائر. العدد: 05. ص ص 290-291.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

كما كان البعد الأيديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار والامبريالية الغربية، مصدرا قيما لهذه العقيدة الأمنية واستمر ذلك لعدة عقود، كما أن الخيارات السياسية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال كخيار الحزب الواحد دوره في بلورة هذه العقيدة الأمنية، فحسب هذا الخيار والايديولوجيا تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء جامع لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات السياسية الأولى التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، وعليه أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و1976 و1986، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر أنداك، أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال.

لقد رسمت الايديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي ضد الكيان الصهيوني الغاصب، والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، والاستعانة بالمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي في جهود التنمية وبناء الوطن.[1]

وأثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينيات على التوجهات الايديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية الجزائرية لعقود طويلة، فأحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، وضعت الأمن الوطني أمام محك صعب، لاسيما أن الجزائر كانت تمر بتحولات عميقة ضمن مستويات

[1]-صالح زياني، مرجع سابق. ص191.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلفة خاصة السياسية والاجتماعية ، إذ يعبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر عن العزلة والترهل الذي كان يعاني منه النظام، فقد كان من أهم مؤشراته توسع الشرخ والهوة بين النخبة الحاكمة وعموم المواطنين، وبحكم تزامن ذلك الوضع مع تحولات كبرى وهامة على مستوى النظام العالم كانهيار المعسكر الشرقي وأفول الايديولوجية الاشتراكية والشيوعية لتحل محلها الايديولوجية الليبرالية على مستوى عالمي، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الايديولوجية الاشتراكية التي ظلت مصدر هام للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال.

فمن أجل الحفاظ على الأمن الوطني ورغبة في مباشرة العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حدث تحول هام في العقيدة الأمنية للجزائر لتتلاءم مع عملية التحول المرن والسلس نحو الديمقراطية، ومواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل.

وتزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة، بروز ظاهرة العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري، وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب واللين للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة، فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى مثل تجارة واستهلاك المخدرات والجريمة المنظمة، ساهمت كلها في إعادة تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مدركات التهديد الجديدة، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات للتعاون والتنسيق والتشاور ومحاصرة هذه التهديدات والمخاطر الجديدة.[1]

إن هذه المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال إلى وقتنا الراهن كانت متنوعة ومختلفة، كما أن شكل التهديد ساهم في تحديد شكل ومضمون العقيدة

[1]- صالح زياني، مرجع سابق. ص ص: 291-292.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمنية للجزائر، ويبقى الإطار العام لهذه العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن "الأمن الصلب" إلى المفهوم الواسع للأمن "الأمن اللين"، وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا وخارجيا والتي تشهدها البيئة الإقليمية والعالمية.[1]

المطلب الثاني: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية

لقد شكل المتغير التاريخي بعد استقلال الجزائر عاملا أساسيا في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية، والتي تأثرت في السنوات التي تلت الاستقلال بمسألة الحدود ورسمها مع دول الجوار، خاصة الجهة الغربية للحدود، فبحكم البيئة الإقليمية والدولية التي اتسمت بتصاعد كبير لتأثير حركات التحرر في العالم الثالث جعل بريق الثورة الجزائرية يعطي دفعا قويا للجزائر كي تقود هذا التيار على العديد من المستويات الإقليمية والدولية، حيث شكلت أداة فاعلة لتوظيف الثقل التاريخي المرتبط بالشرعية الثورية على المستوى الإقليمي، وممارسة دور الزعامة في المغرب العربي، ونجد أنه خلال فترة حكم الرئيس الراحل أحمد بن بلة شهدت نوع من جدلية العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، من خلال السياسة الخارجية النشطة على حساب الوضع الداخلي، على عكس فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين الذي كانت له إستراتيجية إعطاء الأولوية لإعادة بناء وتنظيم الداخل لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة الوطنية على حساب العمل الخارجي.[2]

وكانت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة بن بلة قد طرحت أربعة خيارات إستراتيجية هي:

- التضامن مع الحركات التحررية في العالم؛
- الوقوف في وجه الامبريالية؛
- تقوية الاستقلال والسيادة الوطنية؛ الحياد النشط.

[1]- نفس المرجع. ص292.

[2] -Grimand Nicol, La politique extérieur de l'Algérie. (Paris : Editions Karthala, 1984). P 376.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتضامن الجزائر مع حركات التحرر في العالم له دلالة منطقية بحكم المعطى التاريخي لثورة التحرير الجزائرية، وبالتالي فالتعاطف مع حركات التحرر أمر طبيعي، كما أن التوجه نحو مناهضة الامبريالية والذي شكل محور الدبلوماسية الجزائرية شكل نوع من الميول نحو المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، كما شكل مسار تقوية معالم الاستقلال والسيادة الوطنية استمرار الفكر الثوري على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، والحياد النشط كخيار استراتيجي يترجم إرادة الجزائر في تثبيت سياسة فعالة وذات دلالة من اجل إيصال وجهات النظر والخيارات السياسية والاجتماعية للدول السائرة في طريق النمو، ما جعل الجزائر تقود دول العالم الثالث في مسيرة المطالبة بالعدالة من خلال دعم المساعي الإقليمية في المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا.[1]

فقد تم صياغة التصور الأمني الجزائري في هته الفترة وفقا للثقل التاريخي والسياسي والاقتصادي والجغرافي والديمغرافي، أو ما يعرف بـ "التوازن الطبيعي"، هذا التوازن منح للجزائر إمكانية أداء أدوار قيادية على المستوى الإقليمي، ومنه شكلت مسألة الدفاع مسألة نابعة من متطلبات السيادة الوطنية كمحدد ثابت في الساسة الخارجية الجزائرية، ورفض ربط الدفاع الوطني بأطراف أو قوى خارجية رفضا تاما من طرف القيادة العليا للبلاد.

كما أن الدور القيادي الذي حاولت الجزائر القيام به خلق نوع من التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب الذي يسعى إلى لعب نفس الدور وفي نفس المجال الإقليمي، وهو ما جعل التنافس الحاد يتصاعد إلى حد التوتر في العلاقات بين الجارين على خلفية الأطماع والمطالب الترابية للمخزن في التراب الجزائري، والذي كان سببا مباشرا في اندلاع حرب الرمال سنة 1963، وشكلت هذه الحرب منعرجا حاسما في إدراك مصادر التهديد بالنسبة للجزائر، إذ تبلورت السياسة الدفاعية الجزائرية على أساس أن المغرب أصبح يمثل تهديدا بريا، وهو ما جعل منطقة المغرب العربي تعيش نوع من الاستقطاب

[1]– نور الدين بن عنتر، مرجع سابق. ص 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخل بالتوازنات الإقليمية، وأثر مباشرة على البرامج الدفاعية للقوات المسلحة الجزائرية، في ظل هذه البيئة الأمنية المتوترة، تشكلت قناعة لدى صناع القرار في الجزائر أن التهديد الآتي من المغرب ذو بعد بري، وبالتالي مسألة تطوير وتحديث القوة العسكرية في شقيها البري والجوي أصبح أكثر من ضرورة.[1]

ويمكن القول أن النشاط الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة يعكس درجة الاستقطاب الذي فرض نفسه مع استمرار التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية، ما ترتب عنه اختلال التوازن الطبيعي لميزان القوة إثر الاتفاق الثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا حول مسألة انسحاب اسبانيا من إقليم الصحراء الغربية وتقاسم المغرب وموريتانيا للإقليم في غياب الجزائر، ما اعتبرته الجزائر تهديدا مباشرا لأمنها الوطني، هو ما زاد من تعميق وتصعيد التوتر الإقليمي، وجعل من الجزائر تدعم جبهة البوليزاريو التي تم إنشاءها مطلع السبعينات، ودخولها الحرب مع الجبهة الشمالية ضد المغرب والجبهة الجنوبية ضد موريتانيا، فالنظرة الجزائرية التي حددت المنطقة الممتدة من مصر شرقا إلى السينغال غربا منطقة أمن حيوي، وأي ترتيبات أمنية أو تغير في الخارطة الجيوسياسية للمنطقة دون استشارة الجزائر أو الاتفاق معها يعتبر تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري.

كما تأثر الإدراك الأمني الجزائري بتأثير الأحداث التي عرفها الجناح الشرقي للعالم العربي والذي كان مرتبطا بالتهديدات الإسرائيلية التي ترى في العالم العربي مجالا حيويا لسياستها الأمنية والدفاعية، وتفاقم الأزمات في المنطقة المتوسطية خصوصا: الأزمة القبرصية والمناخ المتوتر في المتوسط من خلال الخلاف الاسباني المغربي حول سبة ومليلة والنزاع التركي اليوناني على بحر ايجة، والخلاف الاسباني البريطاني حول جبل طارق، والخلاف الجزائري المغربي الذي يعتبر مصدر تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية، فهذه الديناميكيات والتهديدات التي تعرفها المنطقة المتوسطية صعبت من إمكانية تأسيس أي نظام مستقر في المنطقة.

[1]- نور الدين بن عنتر، مرجع سابق. ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد تميزت بالتطور والتوسع السريع على الساحة الداخلية والخارجية خاصة بعد سنة 1988، حيث فقدت العديد من الملفات أهميتها انطلاقا من إشكالية الحوار شمال- جنوب وعدم الانحياز، التي لم يصبح لها مواضيع ذات دلالة على الساحة، هذه التفاعلات الإقليمية والدولية جعلت من السياسة الخارجية الجزائرية تفقد العديد من أدوات الاستقطاب والتأييد السياسي، ومنه بدأت الجزائر تسير في توجه براغماتي على حساب الايديولوجية.

وارتبطت مدركات المنظومة الأمنية الجزائرية بطبيعة مصادر التهديد التي تطورت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الحرب الباردة على أساس أن الخطر بري المصدر، ومن الناحية الجيوسياسية تعتبر تلك القراءة مرتبطة بنظرية القوة البرية التي تعطي الأولوية لتطوير وتحديث القوات البرية على حساب القوات الأخرى، لكن مع سقوط المعسكر الشرقي تم إعادة النظر في تلك المنظومة.[1]

كما أن دخول الجيش الجزائري في صراع مسلح مع الجماعات الإرهابية أفرز قراءات جديدة للتهديد، أصبح فيها الجيش مطالب بإعادة هيكلة قواته وفق المفهوم الجديد الذي يتمحور حول حرب العصابات، مما استدعى إنشاء واستحداث هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع جميع الأجهزة الأمنية، وتزويد تلك الهياكل الجديدة بعقيدة عسكرية جديدة تعكس نظرية الحرب اللاتماثلية.

وشكلت سياسة مكافحة الإرهاب والتطرف هاجسا أمنيا سخرت له السلطات الجزائرية موارد ضخمة لوضع حد لحالة عدم الاستقرار الأمني داخليا، وسعت الدبلوماسية الجزائرية إلى بلورة مقاربة تستطيع من خلالها إدارة الأزمة الداخلية والحفاظ على العلاقات الحسنة مع الشركاء الاستراتيجيين، لكن

[1]- محمد السيد سعيد، "الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف". السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام). العدد 168، أفريل 2007، ص 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائر في تلك الفترة يمكن القول أنها عرفت حصارا حقيقيا من طرف بعض الأطراف والدول التي حاولت الاستثمار في الأزمة الجزائرية، مما تسبب في دخول الجزائر في شبه عزلة دولة تقريبا.

ومع مجيئ الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة(2014) سنة 1999، والذي عمل على تحسين الوضع السياسي الداخلي ، ومعالجة الوضع الأمني من خلال قانون المصالحة الوطنية، كثف من نشاطه الدبلوماسي من أجل فك العزلة وإعادة الجزائر غلى الساحة الدولة، وهو ما نجح فيه بالفعل.

ومع ذلك فقد زاد الهاجس الأمني في التوسع والتفاقم مع زيادة حدة المخاطر والتهديدات التي تشهدها الساحة الجنوبية للجزائر أي الدائرة الإفريقية للأمن الوطني الجزائري، وما تحمله من تهديدات تشكل خطرا على الجزائر، انطلاقا من نشاط الأزواد في شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر، وصولا إلى النشاط الإرهابي بمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، ناهيك عن زيادة التهديدات الأمنية غير التقليدية من جريمة منظمة ومخدرات وانتشار السلاح والهجرة غير الشرعية، إن إدراك الجزائر للأهمية الاستراتيجية للبعد الإفريقي لتحقيق أمنها القومي فرض التزام الجزائر بإدارة الصراعات التي نتجت عن حركات التمرد في شمال مالي، وتفعيل الألة الدبلوماسية لاحتواء الأزمة لكي لا يتدهور أكثر ويجعل التواجد الأجنبي في المنطقة أمر أكثر خطورة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزعزع أمن واستقرار المنطقة وهذا ما يتنافى مع مبدأ السيادة الذي تتبناه الجزائر منذ استقلالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية و دبلوماسيتها[1]، إذ تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة).[2] وبناءً على هذا الترابط لابد من التطرق لمبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبدأ والأسس والتي يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية:

- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة؛
- الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من اجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة؛
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتحقيق ما تسعى إليه من أهداف؛
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية؛
- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول؛

[1] – بورعة علي جهاد ، " الجزائر بين توجه استراتجي وعقيدة أمنية". المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. متوفر على الرابط الالكتروني: http:// www.bchaib.net/mas/index.php?option=com.

[2] – قوي بوحنية، الإستراتجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012 . ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– رفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية؛

هذا إضافة إلى الالتزام بمناصرة مختلف حركات التحرر في العالم ومساندتها بمختلف الوسائل والأساليب السلمية.[1]

وتستمد السياسة الخارجية للجزائر جذورها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 إذ أن هناك ارتباط مباشر مع اندلاع الكفاح من أجل تحرير الوطن. على الصعيد البشري، بما أن عددا من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين لجبهة التحرير الوطني ومن حيث الأهداف أيضا، ذلك لأن المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال. فالنصوص الأساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي الجزائري منذ أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنه 1986 تضفي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية. فالجبهة الداخلية والجبهة الخارجية متفاعلتان في الجزائر تتمثل الدبلوماسية الجزائرية، من حيث تنظيمها وسيرها، في حلقات مترابطة ترسم فضاءات جغرافية محددة يبرز فيها المجال الذي يشكله أهم شركاء الجزائر مثل فْرنسا والولايات المتحدة أو روسيا، والمحيط الأخوي المتكون من بلدان المغرب العربي والمشرق، وكذلك المحيط المرغوب أي بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الصديقة لاسيما تلك التي ساعدت الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير.

وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية

[1] – عبد الكامل خالدي، "دور الجزائر الإقليمي و مرتكزاته "، من أعمال الملتقى الدولي حول : دور الجزائر الإقليمي : المحددات والإبعاد ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، جامعة تبسه ،28 –29 افريل2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الاقليمية والدولية.

إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القواعد مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها الاقليمي، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي.[1]

إن حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق بين الدول، ولا بد من أن يعطى له التفسير الايجابي الذي يعني اقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر والنزاع، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات الاتحاد الافريقي المتعلقة باحترام الحدود القائمة بعد الاستقلال، أو الحدود الموروثة عن الاستعمار.

وبهذه الايجابية التي اصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على اقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاذ إلى البحر عبر اقليمها مثلا، وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والاقليمية.

[1]–العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011. ص 27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالتصور الجزائري يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور والتنسيق من أجل حل وتسوية كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الامكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في التفسير والتطبيق على اعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني، واضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والاقليمية.[1]

وهذه المبادئ هي:

- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار؛
- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة؛
- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها؛
- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة؛
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

[1]- قجالي محمد، "ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية–التونسية". رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990. ص ص: 299–302.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تسوية أزمات دول الجوار (ليبيا، تونس، مالي)

إن الوضع الإقليمي الجزائري شكل احد أهم التحديات الرئيسية في المنظومة الدفاعية الجزائرية الذي جعل صانع القرار يتخذ إجراءات استباقية لاحتواء الوضع، من خلال المحافظة على مبدأ عدم التدخل العسكري في المناطق خارج الحدود،[1] واتجهت الجزائر في دبلوماسيتها خلال عام 2014 بشكل واضح نحو تسوية الصراعات القائمة بدول الجوار عبر مقاربة الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل ودون تدخل أي طرف خارجي سواء في ليبيا أو مالي أو حتى تونس، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار، وهو ما يظهر من خلال جهود الجزائر في تسوية أزمات دول الجوار (ليبيا، تونس، مالي).

المطلب الأول: جهود الجزائر لحل الأزمة في الليبية

منذ بداية الأزمة الليبية في فيفري2011، ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج أثارها وتداعياتها على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول «المنهارة» أو «الفاشلة» في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وإصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع.

وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة

[1] – وهبي زكرياء، "رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري". من أعمال الملتقى الدولي حول : سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12 –13 نوفمبر 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتجارة المخدرات..واستكمل هذا الوضع باندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجنيد العناصر وشراء السلاح بل والأخطر استخدام هذه الفوضى في الانتقال إلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت في مجرد التفكير فيها خلال العقود الماضية.

ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات، ففضلا عن دورها المحوري الذي اضطلعت به في إطار القضايا الأفريقية والعربية وخاصة خلال العقدين الأخيرين، والذي يملى عليها التحرك في اتجاه المشاركة في تسوية الأزمات وخاصة في الدول المجاورة لها، فإن التهديدات التي أصبحت تواجهها في ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا، دفعتها نحو البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محددات سياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي بات يواجهها الأمن القومي الجزائري[1].

فعلى الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية– الجزائرية، إلا أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتاً أمنياً كبيراً بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة. ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر.[2]

وتعمل الجزاء على إيجاد حل وتسوية للأزمة الليبية، بناءً على الخيار السياسي والسلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أسس الحوار وإيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين، كما تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة ليبية ولا يمكن حلها إلا من طرف الليبيين

[1]- أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx

[2]- Yacine Boudhan, " Algeria's Role in Solving the Libya Crisis". Available at : http://fikraforum.org/?p=5315

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنفسهم، واستبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أكدت التجارب عقمه في حل الأزمات خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بل إن أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا سيعقد الأوضاع أكثر.

كثّفت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة من مساعيها لإيجاد تسوية سياسية وسلمية بين الفرقاء الليبيين. وسعت الجزائر إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة، أو في حرب أهلية، وتساهم في سيطرة الجماعات المسلحة المتطرفة على أجزاء كبيرة من التراب الليبي، كما تسعى الجزائر إلى عدم تعقيد الأزمة الليبية أكثر، لما لها من انعكاسات على الأوضاع في المنطقة، وعلى نشاط الجماعات المسلحة التي يراد تحييدها بطرق متعددة، بداية بقطع مصادر تمويلها، وتشديد المراقبة على شبكات السلاح التي وسعت من نطاق نشاطها على مستوى منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

وترغب الجزائر في ضمان تحييد المجموعات المسلحة والميليشيات، من خلال إعادة الاعتبار للجيش الليبي وقوات الأمن النظامية على مراحل، وتسوية الخلافات السياسية التي برزت مع عدم قدرة المجلس والوطني الانتقالي على ضمان شرعية سياسية، وتضاعفت مع عمليات التموقع لميليشيات مختلف القوى الفاعلة منها صبراتة والزنتان، وأيضا صراع القوى بين أكبر حزبين بالمؤتمر الوطني العام "تحالف القوى الوطنية والعدالة والبناء الممثل للإخوان المسلمين"، حول مستقبل العملية الانتقالية ومصير المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية.

أولا: محددات الدور الجزائري لحل الأزمة الليبية

من ناحية أولى، اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية واقتصادية وأمنية، ...ألخ)، بعيدا عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات. وقد برز ذلك جليا مع اجتماع قيادات عسكرية إقليمية (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر) في الجزائر، في 6 جانفي 2015، لمناقشة تداعيات تدخل عسكري في ليبيا، حتى لو كان ذلك محدودا كما تطلب فرنسا[1].

ومن ناحية ثانية، وفى ظل الخبرة التاريخية التي تمتلكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي كلفتها الكثير خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، يؤكد المسئولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يفضى إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك، وقد حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الأزمة في مالي إلا أن فرنسا لم تترك للجزائر مجال لفرض رؤيتها في ظل إصرارها على استعراض قوتها العسكرية في إطار استراتيجيتها الجديدة للعودة إلى أفريقيا في عهد الرئيس هولاند، إلا أن الفشل كان حليف الاستراتيجية الفرنسية في أفريقيا ولم تفض الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلا إلى انتشار عناصر هذه الجماعات في الدول المجاورة لمالي، مع استمرار بعضها في ظل الدعم الذي باتت تحصل عليه من مثيلاتها في الدول الأفريقية الأخرى، وتكون مثلث الإرهاب الجديد الواقع بين أربع دول هي تونس، وليبيا، والنيجر والجزائر.

ومن ناحية ثالثة، وعلى المستوى الداخلي، حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتى عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال الشهور الأخيرة، وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا

[1]- أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مجموعة من الطائرات، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2014 على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، وخلال الأيام القليلة الماضية قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا، وخاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في عين اميناس الذي اضطلعت به الجماعات الإرهابية في يناير 2013[1] .

كما نشرت السلطات ثلاث آلاف عسكري بمنطقة القبائل(120كم شرق العاصمة) في مهمة لتعقب تحركات عناصر من جماعة "جند الخلافة في أرض الجزائر"، المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي أعلنت ولائها مؤخرا لتنظيم "داعش". حيث تمكنت قوات الجيش الوطني من قتل أمير هذه الجماعة عبد المالك قورى أو خالد أبو سليمان في مدينة يسر بالقطاع العملياتي لبومرداس، والذي يقف وراء هجمات انتحارية على قصر الحكومة ومقر الأمم المتحدة في العاصمة في 2007، كما يقف أبوسليمان أيضا خلف هجوم قتل فيه 11 جنديا جزائريا في أبريل 2014 في قرية بودرارن، وهو احد المتهمين بخطف وقتل الفرنسي "ايرفى غوردال" في جبال جرجرة في سبتمبر الماضي.

ومع اقتناع المسئولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف، واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار. وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الأفريقية للسلم والمصالحة، أحمد ميزاب، في حوار أجراه في شهر ديسمبر الماضي مع جريدة "الوسط" الليبية عن الاتصالات التي بدأتها

[1]- أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر في إطارها ببعض "الدول الصديقة" لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة، أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية[1].

ثانيا: مضمون المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

تتضمن المبادرة الجزائرية خطوات ومقترحات تستهدف تسوية عملية لكافة المشاكل المطروحة في الوضع الليبي المعقد، مع التشديد على أن الحوار سيكون جامعًا وشاملًا.

ومن بين هذه الخطوات التي جاءت على شكل توصيات أعدتها مجموعة من الخبراء:

– الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقًا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار ردعية، اعتبارًا إلى أنها ستدفع قادة آخرين إلى مراجعة مقارباتهم ومواقفهم وإيقاف مسلسل العنف وسقوط الضحايا . وهي تتطلب تحييد بعض القوى الرافضة للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلًا عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية، سواء الخليجيين ومصر وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

– أما الخطوة الثانية، فتهتم بتحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية. وهذان العاملان ضروريان لترسيخ السلم وإعادة بناء هياكل الدولة الليبية.

[1]- أميرة محمد عبدالحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– وتتمثل الخطوة الثالثة في اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، كما يمكن لبعض الدول أيضًا وفقًا لاستعداداتها أن توفر التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة.

ويقترح منح القبائل دورًا استشاريًّا في المرحلة الانتقالية المؤقتة التي ستمر عليها ليبيا للسماح بتقديم المشورة في عدد من المسائل، لوزنها وثقلها على المستوى الاجتماعي والسياسي وتشجيع الحوار فيما بينها مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات المليشيات، والابتعاد عن أيّ مسعى للإقصاء والتهميش، من خلال الدعوة إلى "مبادرة مصالحة وطنية دون استثناء" بدعم من المؤتمر الوطني العام، وهو السلطة التشريعية في ليبيا، وإعادة الدمج والقبول بأعضاء قبيلة القذاذفة وغيرهم من القوى التي كانت قريبة من الرئيس معمر القذافي. وإلى جانب ذلك، توصي المبادرة بتأطير وتنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديمقراطية ومراعاة دور الشباب في الحياة السياسية.[1]

وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد رئيس اللجنة الجزائرية الأفريقية للسلم والمصالحة أحمد ميزاب أنها تقوم على جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسئوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات.[2]

وكانت المبادرة الجزائرية حول ليبيا قد لقيت ترحيبا دوليا قبل أيام في الاجتماع الذي احتضنه مدينة نيويورك الأمريكية، وضم دولا عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وأخرى لها

[1]- حفيظ صواليلي، "تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.elkhabar.com/ar/politique/428567.html

[2] - محمد مسلم، "الجزائر استعانت بدول للضغط على الرافضين للحوار في ليبيا". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/227341.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير مباشر على الوضع الداخلي الليبي، مثل تركيا وقطر، من جهة، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، من جهة أخرى.

وأوضح الخبير الأمني والاستراتيجي عبد الوهاب بناة أن "المبادرة الجزائرية باتت أفضل مقاربة لحل الأزمة الليبية كونها تقوم على استبعاد الحل العسكري، الذي يعتبر المتسبب الرئيسي فيما يعيشه هذا البلد من فوضى في أيامنا الراهنة"، محملا مسؤولية ما يحدث في الجارة الشرقية للجزائر، لفرنسا في عهد ساركوزي[1]

كما أبدى رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مع فرنسا باتريك مينوتشي ثقته في الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، معتبرا دورها هاما في المنطقة، لاسيما أنها نجحت، في وقت سابق، في مالي؛ من خلال جمع الحركات العسكرية المالية ،معتبرا أن للجزائر دور كبير في حل الأزمة الأمنية الدائرة بليبيا،[2]

ثالثا: تحديات الدور الجزائري لتسوية الأزمة الليبية

إلا أن الجزائر في سعيها لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري تواجه بالعديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالي بما يحدث في ليبيا أو مكبل بالضغوط الغربية، فقد دعت مؤخر خمس دول من منطقة الساحل (تشاد ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو)، في اجتماع عقد في موريتانيا، الأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكرياً في ليبيا للقضاء على الجماعات

[1]- محمد مسلم، "دعم دولي متزايد للمبادرة الجزائرية حول ليبيا". على الرابط الالكتروني:
www.echoroukonline.com/ara/articles/218317.html

[2]– أسماء بهلولي، "رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مع فرنسا يصرح: منحنا 350 ألف تأشيرة للجزائريين وفرنسا تثق في وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/9223.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسلحة، في الوقت الذي تفتقد فيه الدول المجاورة للجزائر للقدرات الأمنية والعسكرية، سواء في مالي أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الإنفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده الجزائر .

هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري، وهى احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها لإثارة الفوضى وشغل قوات الأمن بتهدئة الأوضاع في هذه المدن. مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدى إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية[1] .

تصر هذه القوى على الزج بدول بعينها فى حربها ضد الإرهاب، فمع تصاعد التطورات في ليبيا عقب عملية الكرامة التي قادها العقيد حفتر في ماي 2014، زادت التكهنات حول إمكانية تدخل الجيش الجزائري وكذلك الجيش المصري لاستعادة الاستقرار في ليبيا، إلا أن المسئولين الجزائريين أصروا على إنكار هذه الاحتمالات ورفضها لأنها لا تصب في مصلحة الدولة الجزائرية ولا حتى الدولة الليبية، واعتبر البعض أن المحاولات الخارجية للزج بالجيش الجزائري أو "توريط الجزائر" في الحرب في ليبيا ما هي إلا محاولات لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر، فالقوى الغربية هدفها استغلال النفط الليبي واحتياطي الصرف الجزائري الذي تجاوز في مجموعه 300 مليار دولار.

[1] - أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك لجأت بعض أجهزة المخابرات الأجنبية بإشاعة المخاوف حول تهديد تنظيم "داعش" للجزائر، لدفعها نحو المشاركة في التحالف الدولي للقضاء على هذا التنظيم، وما كانت عملية اختطاف وإعدام الرهينة الفرنسي غوردال نهاية سبتمبر 4201 التي تبناها تنظيم "جند الخلافة" الموالى لتنظيم "داعش"، إلا محاولة لدفع الجزائر في هذا الطريق، ثم جاء الطلب الأمريكي بالتعاون في الحرب على داعش في ليبيا ليستكمل هذه الخطة، فقط طلبت الولايات المتحدة في نوفمبر 2014ى من الجزائر ومصر وتونس تسهيلات عسكرية أثناء عمليات قصف جوى يتم التخطيط لتنفيذها ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا التي بايعت تنظيم "داعش" .وتتضمن التسهيلات المطلوبة من الجزائر ومصر وتونس، السماح بمرور طائرات حربية والهبوط الاضطراري للطائرات الأمريكية في قواعد جوية جزائرية، في إطار عملية عسكرية أمريكية تتضمن توجيه مئات صواريخ "كروز"، لأهداف تابعة لتنظيم أنصار الشريعة وبعض الكتائب السلفية الليبية، وتدمير البنية التحتية للجماعات السلفية الجهادية في ليبيا. ويبدو أن الولايات المتحدة قدمت عبر دبلوماسيتها، طلبا مماثلا للطلب الفرنسي الذي قبلته الجزائر في نهاية عام 2012 لفتح ممرات جوية أمام الطيران الفرنسي لقصف مواقع الإرهابيين في شمال مالي[1] .

إلا أن الجزائر ووفقا لما ذكرته مصادر دبلوماسية جزائرية قد تحفظت على التسهيلات الأمريكية المطلوبة وقدمت اقتراحا بخطة بديلة لخطة واشنطن ضرب داعش في ليبيا. وتتضمن أن يتم منح الجزائر مزيدا من الوقت لجمع الفرقاء الليبيين على أراضيها وعقد مفاوضات بينهم للاتفاق على حل سلمي. ولا يمكن فصل ما طلبته الولايات المتحدة من دول الشمال الأفريقي من تسهيلات عما صدر عن اجتماع بروكسل الأخير الذي عقد في الرابع من ديسمبر 2014 حول الحرب على داعش من بيانات أهمها اتفاق المجتمعين على فتح مرحلة جديدة للحرب على داعش بما تتضمنه من توسيع جغرافي لدائرة الحرب .

[1]- أميرة محمد عبدالحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهل ستنجح الجزائر في مساعيها لتحقيق تسوية سلمية للأزمة في ليبيا، باعتمادها على قدراتها السياسية وخبراتها في التعامل مع الحركات الإسلامية، ومساندة بعض الدول الصديقة لها، أما أن تطورات الأحداث المتسارعة في ليبيا، وتصاعد التهديدات التي تواجهها الدولة الجزائرية وخاصة على حدودها الجنوبية الشرقية القريبة من مناطق صناعة النفط، قد يرجح الطرح الغربي ويفضى في النهاية إلى إلي تدخل دولي جديد في ليبيا قد ينهى ما تبقى من آمال لعودة الاستقرار مجددا إلى ليبيا، ويمثل تهديدا لكل دول الجوار الليبي التي لن تصبح بمنأى عن الفوضى أو عن مرمى الضربات العسكرية الدولية ؟[1] .

[1]- أميرة محمد عبدالحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: جهود الجزائر لحل الأزمة في تونس

طرحت تساؤلات عدة حول الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين. فبعد فشل الشوط الأول من الحوار الوطني الذي قاده الاتحاد التونسي للشغل (المنظمة العمالية) بمعية اتحاد الأعراف ورابطة حقوق الإنسان وعمادة المحامين، تحولت الأزمة السياسية من أيدي المنظمات الراعية إلى الدول الراعية، فإلى جانب الوساطة الجزائرية لا يخفى الدور الأوروبي (الألماني والفرنسي بالخصوص) وكذلك الدور الأميركي في إنجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في أولى الدول التي شهدت "ثورات الربيع العربي".[1] حيث الجهود الجزائرية دعماً للمساعي الهادفة إلى تجاوز الأزمة السياسية التي تمرّ بها تونس.

برزت الأزمة السياسية في تونس بعد اغتيال السياسي اليساري شكري بلعيد (يوم 6 فبراير/شباط 2013) أدت في مرحلة أولى إلى استقالة حكومة السيد محمد الجبالي، وجاءت حكومة السيد علي العريض، والتي لم تتمكن بدورها من تجاوز الأزمة، لأسباب عديدة، خاصة بعد أن شهدت البلاد اغتيالاً سياسيًا ثانيًا استهدف بدوره زعيمًا معارضًا وأحد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي فتعمقت مظاهر الأزمة واتسعت واتخذت أبعادًا جديدة كادت أن تؤدي بالبلاد إلى مآلات خطيرة.

غير أن طرْح بعض من مكونات المجتمع المدني (الرباعي) ذي المصداقية داخليًا وخارجيًا، مبادرة للحوار السياسي بين أطراف النزاع في محاولة لامتصاص الأزمة وإيجاد حلول عملية لتجاوزها. لم يكن مسار الحوار سهلاً أو في المتناول بل عرف تعرّجات وعقبات وانتكاسات عديدة في مختلف مراحله، غير أن إرادة الرعاة للحوار وإيمان أطراف النزاع بأهمية هذه الآلية كأداة لتجاوز العقبات والصعوبات للوصول إلى التوافق حول القضايا الرئيسية، ساهمت إلى حدّ بعيد مع أطراف النزاع في انفراج الأزمة بعد

[1]- المنجي السعيداني،"الجزائر تلعب دور «الوسيط الصديق» لحل الأزمة بين المعارضة والحكومة التونسية". متوفر على الرابط الالكتروني: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=743438&issueno=12709#.VMe52cgmpek

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوافق على شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة، والاتفاق حول القضايا الإجرائية الأخرى التي وردت في المبادرة كتلك التي تتعلق ببعض الفصول الخلافية في مضمون الدستور وبعض القضايا التقنية، والترتيبية والتنظيمية، مثل: انتخاب الهيئة العليا للانتخابات، وتحديد تاريخ استقالة حكومة السيد علي العريض، ومواعيد الإعلان عن الانتهاء من صياغة الدستور، وتواريخ الانتخابات القادمة. وقد بيّنت تجربة الحوار الوطني تلك أهمية اعتماد هذه الآلية ونجاعتها لفضّ الخلافات وتجاوز العقبات مهما كانت حدّتها.

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تتأثر بكل ما يحدث في تونس، ورغم نفي رئيس الحكومة تدخل الجزائر في الشأن التونسي، إلا أنه لم ينفِ سعيها إلى استقرار الوضع في الشقيقة تونس، أما سفير الجزائر بتونس فاعتبر أن ما قامت به الجزائر وما تقوم به لا يُعد وساطة ولا تدخلاً في الشؤون الداخلية التونسية، بل هو "نصح يفيد تونس وشعبها"[1]، حتى لا تحدث أزمة سياسية أعمق، وقال "بعض الأشخاص رأوا في اللقاءات التي عقدتها بأنها تدخل في الشأن التونسي أو تدويل للأزمة السياسية، لكنها أصوات قليلة ولا تأثير لها على الموقف الجزائري[2]، مشيرًا إلى أن "قيادات سياسية طلبت من الجزائر النصح"، مجدِّدًا مبدأ الجزائر الثابت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .كما كانت الزيارات المكوكية التي قام بها كل من الأستاذين راشد الغنوشي والباجي قائد السبسي للجزائر ذات دلالة واضحة على اهتمام الجزائر بالنزاع في تونس وحرص أطرافه على دور جزائري للمساعدة في فضّ النزاع. ومهما كان الأمر، يبدو أن الجزائر أكثر الأطراف استفادة من الحوار الوطني ونتائجه الإيجابية في هذه المرحلة على الأقل؛ فانعقاد الحوار الوطني وما سيتمخض عنه من نتائج سيساهم بالضرورة في تقليص حدة الأزمة التي تعيشها تونس كما يساعد على توفير الاستقرار الأمني؛ وهي أوضاع تخدم الوضع الجزائري الحالي بشكل عام والسلطة الحاكمة بشكل خاص.

[1]- عبد اللطيف الحناشي، "الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات". مركز الجزيرة للدراسات. متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/files/discussionstrategytosolvearabworldconflict/2014/02/201426105920985479.html

[2]– عثمان لحياني، "الجزائر نصحت بعدم حل المجلس التأسيسي التونسي". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.alarabiya.net/ar/northafrica/algeria/2013/09/17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كانت الزيارات المكوكية التي قام بها كل من الأستاذين راشد الغنوشي والباجي قائد السبسي للجزائر ذات دلالة واضحة على اهتمام الجزائر بالأزمة في تونس وحرص أطرافها على دور جزائري للمساعدة في فضّ النزاع. ومهما كان الأمر، يبدو أن الجزائر أكثر الأطراف استفادة من الحوار الوطني ونتائجه الإيجابية في هذه المرحلة على الأقل؛ فانعقاد الحوار الوطني وما سيتمخض عنه من نتائج سيساهم بالضرورة في تقليص حدة الأزمة التي تعيشها تونس كما يساعد على توفير الاستقرار الأمني؛ وهي أوضاع تخدم الوضع الجزائري الحالي بشكل عام والسلطة الحاكمة بشكل خاص[1].

وترتكز الخطة السياسية الهادفة إلى حل الأزمة السياسية على عدة نقاط أساسية تنطلق بتوقيع ميثاق يتضمن التزامات وضمانات بين الفرقاء السياسيين بحضور الأطراف الراعية للحوار السياسي، ثم تنازل جبهة الإنقاذ المعارضة عن شرط استقالة الحكومة قبل انطلاق الحوار مع الائتلاف الثلاثي الحاكم (الترويكا)، على أن تقبل المعارضة بإعلان رئيس الحكومة استقالته وتعهده بذلك.

وتتضمن هذه المبادرة التي تأتي بعد انسداد الأفق السياسي تحديد مهام المجلس التأسيسي زمنيا ومن ناحية المهام، وكذلك تنقيح القانون المنظم للسلطات لتحديد الطرف الذي ستوكل له السلطة التشريعية بعد حل إنهاء أعمال المجلس التأسيسي (البرلمان)،. ومن أبعاد الوساطة الجزائرية أنها جاءت بعد الإعلان عن إمكانية إنشاء قاعدة أميركية في تونس، وتحديداً في منطقة متاخمة للحدود المشتركة بين البلدين، وهو ما سارعت بتفنيده وزارتا الخارجية والدفاع التونسيتان، وكذلك في ظل تعاون عسكري وأمني بين الحكومتين للقضاء على الجماعات المسلحة في المناطق الجبلية الغربية التونسية، ومع ظهور معطيات استخباراتية عن وجود تنسيق بين جماعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي تخطط لاستهداف المناطق الشمالية التونسية والجزائرية.

[1]- عبد اللطيف الحناشي، "الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: جهود الجزائر في تسوية الأزمة المالية

تهتم الجزائر منذ زمن طويل بأزمة شمال المالي أو ما بات يعرف بقضية أزواد، وهو النزاع الذي يشتعل منذ عقود بين سكان هذا الإقليم وبين الحكومة المركزية في بماكو، ومع النصف الثاني من سنة 2014 تزعمت الجزائر مجموعة الوسطاء الإقليميين ساعية للوساطة بين الطرفين، لكن تباعد وجهات النظر بين الطرفين وضعت الوساطة الجزائرية في مواجهة تحد صعب، ولعل عمق الأزمة وعدم توصل الوسطاء لتشخيصها تشخيصا شاملا هو ما جعل الوساطة تتعثر في مسيرتها أكثر من مرة، وجعل الطرف الأزوادي يعتبر مجموعة الوسطاء أميل لموقف الحكومة المركزية منها لموقف الأزواديين، حيث دخل مسار الجزائر التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، الذي انطلق في جويلية 2014 برعاية إقليمية ودولية في مرحلة شديدة الحساسية، وقد ظهر ذلك جليًّا في التناقض بين التصورات والحلول المطروحة لحل الأزمة المستعصية منذ خمسة عقود[1].

وترافع الجزائر دائما على ضرورة ترجيح الحل السلمي التفاوضي في حل النزاعات الداخلية أوبين الدول، في اطار المؤسسات الإفريقية، والبحث عن سبل لفض النزاعات بين الأطراف المتنازعة في الدولة التي تشهد النزاعات أو بين الدولتين، إنطلاقا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ذلك لأن عدم اعتماد الحلول ضمن النطاق الوطني أو القاري سيفتح الباب واسعا أمام التدخل الأجنبي.[2]

وتعتبر الجزائر أن الأزمة المالية أزمة متعددة الأبعاد، كونها تشمل جوانب سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى انسانية ضربت استقرار الدولة والشعب في مالي، وترافع الجزائر من أجل تجنيب مالي

[1]– سيدي اعمر بن شيخنا، "المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". مركز الجزيرة للدراسات. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412298656948952.htm

[2]–"النزاعات في القارة الافريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية". مجلة الجيش (الجزائر)، العدد 597، أفريل 2013. ص 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانقسام وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي. كما تتبنى الجزائر رؤية ترتكز على سياسة وقائية من خلال توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع التنمية الشاملة عن طريق بناء المرافق العمومية وتشجيع السكان على الاستقرار في مناطقهم من خلال التكلف بانشغالاتهم.

أولا: دوافع الجزائر في حل الأزمة الجزائرية

تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية، والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي، إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي ،[1]وممارسة دورا في تسوية وحل هذه النزاعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقا من هذه الرؤية، وحفاظا على أمنها الوطني قامت الجزائر دائما بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي في سنوات1990و1996 و2006 و2012–2013الى الوقت الحالي. خاصة وان الجزائر تعتبر من الدول الأكثر تضررا من وجود اضطرابات في مالي، حيث تشترك الدولتان في حدود طولها 1400 كلم، ويقيم ما يقرب من 50 ألفا من الطوارق داخل الجزائر.[2]

وفي شأن الأزمة المالية–الأزوادية تثق مالي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي بالموقف الجزائري من الأزمة، بناء على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وأمنها القومي ودورها القاري، ومن هذه الاعتبارات حساسية النظام الجزائري من انفصال أزواد أو حصوله على حكم ذاتي موسع وهو الذي يمثل امتدادًا لنفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري الغني بالنفط والغاز، وتاريخ التحفظات الجزائرية على أزواد معروف لدى مالي وحلفائها.

[1]- سيدي اعمر بن شيخنا. مرجع سابق.

[2]– أميرة محمد عبد الحليم، "ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي". السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. على الرابط الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284760&eid=122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري؛ حيث يسيطر محور الجزائر–أبوجا–بريتوريا، على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي، وبالتالي على الجزائر تهدئة مخاوف حلفائها الأفارقة في ملف الأزمة المالية–الأزوادية، من أجل استمرار تماسك المحور الدبلوماسي الفاعل قاريًّا والذي خدم الجزائر كثيرًا في ملف آخر مهم بالنسبة لها هو ملف الصحراء الغربية والنزاع المستمر بين البوليساريو والمملكة المغربية. وإلى جانب الاعتبارات السابقة يتناغم الدور الإقليمي الجزائري في هذه المرحلة –كما يتجلى في الأزمة المالية– مع الرؤية الفرنسية المتطلعة للعودة بقوة للمنطقة لاعتبارات جيوستراتيجية كبرى تتخذ من قضايا مثل: محاربة الإرهاب وصناعة الاستقرار عبر الحفاظ على الكيانات القائمة، أوراق جذب فاعلة لحشد حكومات الإقليم ضمن الأجندة الاستراتيجية الفرنسية، ينعقد مسار الجزائر التفاوضي حول الأزمة، عقب خروج جمهورية مالي من إحدى أكثر المنعرجات التاريخية خطورة في تاريخها السياسي الحديث بفعل تراكمات الفساد وديمقراطية الواجهة وتحديات الإرهاب بالإضافة إلى العلاقة المتوترة بين شمال البلاد وجنوبها التي طبعت العقود الخمسة من عمر الدولة الوطنية الحديثة[1].

ثانيا: دور الجزائر في جمع فرقاء مالي على طاولة الحوار والتفاوض

انطلاقا من مبدأ حسن الجوار أشرفت الجزائر منذ سنة 1991 على الوساطة الدبلوماسية لحل المشكل المالي الذي يعود لسنوات الستينات، وحمل الحركات المتنازعة لقبول الجلوس إلى طاولة المفاوضات، حيث احتضنت الجزائر العديد من اللقاءات بهذا الشأن على غرار لقاء الجزائر الأول الذي جرى بين 29 نوفمبر إلى 30 ديسمبر 1991، ثم لقاء الجزائر الثاني في جانفي 1992، تلاه لقاء الجزائر الثالث في مارس 1992، ولقاء تمنراست في أفريل 1994، ولقاء الجزائر في ماي 1994، ولقاء

[1]– سيدي اعمر بن شيخنا، "المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمنراست في جانفي 1995، الذي انتهى باعلان رسمي عن انتهاء النزاع في مالي بتاريخ 1996/3/26.[1]

لكن وعلى الرغم من هذا الاتفاق لم يمنع من حدوث اضطرابات من حين لآخر وهو ما جعل الجزائر تتدخل في كل مرة عبر دبلوماسيتها لوعيها بخطورة النزاع في المنطقة، فقد أشرف الرئيس بوتفليقة سنة 2006 على الوساطة بين الفرقاء توجت بتوقيع الفرقاء في مالي على اتفاقية الجزائر حمل اسم "تحالف 23 ماي من أجل التغيير" وذلك في جويلية 2006.

وفي 2007 دخلت الدبلوماسية الجزائرية في وساطة جديدة بين الأطراف المتنازعة بخصوص تطبيق بنود الاتفاق السابق، توجت بالتوقيع على بروتوكول إضافي يتضمن الإجراءات التطبيقية العالقة في الاتفاق السابق، وفي مارس 2008 تجدد الصراع المسلح مجددا فقامت الجزائر مرة أخرى بمساعي جديد لجمع الأطراف المتنازعة في لقاءات تفاوضية بالجزائر العاصمة في جويلية 2008 توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال.

وفي جولات التفاوض الجارية في الجزائر منذ أشهر بذلت الجزائر والمجموعة الدولية الراعية للمفاوضات جهودًا مضنية في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع وبجدية أكبر مما هو معهود سابقًا غير أن المواقف الإقليمية والدولية كانت شديدة الانحياز للحكومة المالية، ويمكن لمس هذا الانحياز من خلال وثائق التفاوض –ناهيك عن ما يجري خلف الغرف المغلقة– حيث لا توجد وثيقة رسمية معبِّرة عن موقف الحكومة المالية على غرار وثيقة تنسقية القوى الأزوادية، فمواقف حكومة مالي تم تضمينها بالكامل في وثيقة الوسطاء التي تقول الجزائر والمجموعة الدولية إنها بمثابة تلخيص لآراء ومواقف ومطالب

[1]– ب ك، "النزاعات في القارة الافريقية لا مناص من الحلول السلمية". مرجع سابق. ص 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطرفين: المالي والأزوادي، وهو ما لا يقرُّ به الطرف الأزوادي الذي ردَّ على وثيقة الوسطاء بوثيقة أخرى تعبِّر عن مواقف وطموحات الأزواديين وترفض إعادة إنتاج تجارب سابقة فاشلة[1]

لا يزال الخلاف الجوهري في جولات مفاوضات الجزائر مستمرًّا حول نقطة مركزية تشكِّل تهديدًا للمسار التفاوضي برمته وتتمثل في طبيعة العلاقة الجديدة بين مالي وأزواد والهندسة الدستورية والمؤسسية التي ستقوم عليها هذه العلاقة؛ فالطرف الأزوادي يعتبر أنه تنازل، من أجل المصالحة والسلم وعلاقات التاريخ والجوار، عن فكرة الانفصال رغم الضغط الشعبي الذي يقع عليه، لكنه يصر في المقابل على قيام دولة مالي المتحدة التي تضم كيانين فيدراليين، هما :فيدرالية مالي وفيدرالية أزواد، وأن هذا الحل يحقق الوحدة والانسجام ويضمن سيادة دولة مالي على كامل ترابها الوطني، في نفس الوقت الذي يلبي بعض طموحات الأزواديين.

غير أن مالي مدعومة بشكل خفي من مجموعة الوسطاء تصر على رفض خيار الفيدرالية أو إعطاء حكم ذاتي لأزواد، لكنها لا تمانع في لا مركزية موسعة وإصلاحات سياسية ودستورية تلبي بعض طموحات الأزواديين السياسية والتنموية، وهو ما يعني بالنسبة للأزواديين أن الحكومة المالية ليس في جعبتها ما تقدمه لهم غير الوعود بتجسيد سياسات اللامركزية التي خبر الأزواديون –من خلال تجربتهم في الاتفاقيات السابقة– المضمون الذي تعطيه حكومات باماكو لها.[2]

ثالثا: فرص وتحديات الدور الجزائري في تسوية الأزمة المالية

تتمثل أهم الفرص والتحديات التي تواجه دور الوساطة الجزائرية في إيجاد حلا نهائيا لازمة شمال مالي في النقاط التالية:

[1]- نفس المرجع.
[2]- سيدي اعمر بن شيخنا، "المفاوضات المالية- الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – الفرص:

تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع في شمال مالي (اتفاقية تمنراست في 1991 واتفاقية الجزائر في 2006) فرصة لأطراف النزاع في مالي لبعث مسارات التسوية وفق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي خصوصا وان دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضا أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي.

ويمكن للجزائر أن تقدم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسارات التسوية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغري أطراف النزاع في الشمال والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة والهشة.

كما يمكن للجزائر أيضا أن تستند في فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية. [1]

2 – التحديات:

لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي يصنف على انه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة ومن النزاعات المجمدة، وهو ما يجعلنا نؤكد على الصعوبة في إيجاد حلا نهائيا لازمة شمال مالي بسبب ديناميكية أطراف النزاع في شمال مالي من ناحية نشأتها واختفاءها وعودتها من جديد

[1] – مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لازمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي". من أعمال الملتقى الدولي حول :"سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ، 12 –13 نوفمبر 2014. ص 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتسميات مختلفة وان بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية، الانفصال، الحكم الذاتي، يقابلها فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنموية مما يؤدي إلى تصاعد المطالب الهوياتية من جديد لممثلي الشمال وفق منطقة النزاعات المجمدة.

استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة الإقليمية غير المستقرة، خصوصا مع الوضع الأمني الكارثي في ليبيا بحيث يمكن لانتشار السلام أن يعظم من مكانة جماعات الجريمة المنظمة المتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعطي التبرير للتدخلات الخارجية، بحيث يصبح العامل الخارجي (فرنسا) يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب خصوصا مع عملية برخان، في الوقت الذي تبرر الجماعات الإرهابية عمليتها الإرهابية بمحاربة الصلبين الوافدين، وهي عملية قابلة للإغراء في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة الذي يطلق على نفسه دولة الخلافة.[1]

ومن بين التحديات التي تعرقل مسار التسوية في شمال مالي رفض الكثير من النخب السياسية في باماكو للمصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية استعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة المالية، وهو ما يدفع إلى بطء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المش عمليا من المشاركة السياسية.[2]

رابعا: السيناريوهات المتوقعة لمسار التفاوض والحوار المالي في الجزائر

لا تزال تحديات كبيرة تحيط بمسار الجزائر التفاوضي لحل الأزمة المالية–الأزوادية، فرغم الاهتمام الإقليمي والدولي، الذي أسهم بفاعلية في تثبيت وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة التفاوض

[1]- مصطفى صايج، مرجع سابق. ص 11.
[2] - نفس المرجع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل وإحراز تقدم نسبي في مجالات مختلفة خلال جولات الحوار الماضية، إلا أنه من السابق لأوانه الجزم بإمكانية التوصل إلى حل سريع على نحو ما أشار إليه وزير الدفاع الفرنسي **جان ايف لودريان** (Jean Yves Le Drian) في مقابلته الأخيرة مع مجلة **جون آفريك** (Jeunne Afrique) حيث توقَّع أن تسفر مفاوضات السلام المالية التي تجري بوساطة جزائرية عن اتفاق في الأشهر المقبلة.

ومن خلال رصد جملة من المؤشرات يمكن استشراف عدة سيناريوهات متوقعة لمفاوضات الجزائر، وهي:

1- **سيناريو الحل الفيدرالي:** أي التوصل إلى حل سياسي يقوم على أساس قيام دولة مالي المتحدة، والتي تضم كيانات فيدرالية من بينها كيان أزواد، وهو حل يُبقي على مالي موحَّدة ويلبي طموحات الأزواديين، وستجد مالي نفسها في هذه الحالة مرغمة على القبول بهذا الحل في ظل إصرار الأزواديين وتماسك صفوفهم وفشل الخيار العسكري في الحسم.
2- **سيناريو فرص حل اللامركزية الموسعة:** أي ممارسة الضغط على القوى الأزوادية للقبول بالأمر الواقع في ضوء ميزان قوة مختل سياسيًّا ودبلوماسيًّا، مع أن الحل المقترح في الاتفاق المرتقب يمثل أعلى سقف حصل عليه مفاوض أزوادي عبر مراحل تاريخ الصراع.
3- **سيناريو الضغط المزدوج:** ويمكن لهذا الضغط أن يفضي إلى التوصل لهندسة دستورية وسياسية خاصة أعلى من سقف اللامركزية الذي تطرح مالي ولكنه دون سقف الدولة الفيدرالية التي تنادي بها منسقية القوى الأزوادية، وقد أشار وزير الدفاع الفرنسي إلى هذا المعنى في مقابلته مع جون آفريك "الاحتمال هو جانفي مع ممارسة الضغط الضروري ليتم التوصل إلى ذلك؛ الأمر لا يتعلق بالمجال السياسي وحده فهناك أيضًا بُعد اقتصادي وتنمية ضرورية لشمال مالي... ذلك يتطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تتمثل المجموعات المسلحة الموقعة بأعلى مسؤوليها في مفاوضات الجزائر والأمر نفسه ينطبق على باماكو على الجميع أن يدركوا أن ساعة الحقيقة تقترب.

4- **انهيار المفاوضات:** في ضوء رفض مالي وحلفائها لخيار الفيدرالية وتشبث منسقية القوى الأزوادية بها، يُتوقع انهيار المفاوضات مؤقتًا دون الرجوع للقتال مع بقاء احتمال حدوثه واردًا، إلى حين إنضاج أرضية جديدة للتفاهم بين أطراف التفاوض.[1].

[1]- سيدي اعمر بن شيخنا، "المفاوضات المالية- الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات غير التقليدية

ونتناول في هذا المبحث مختلف الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر في مواجهة التهديدات الإرهابية وتهديدات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها خاصة تجارة وتهريب المخدرات والسلاح، وتهديدات الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: استراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب

اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة الظاهرة الإرهابية، بحيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية، والآليات القانونية والتشريعية وحتى الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن طريق العمل السياسي الدبلوماسي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات. وتجدر الاشارة إلى أن الجزائر أعتمدت أولا الخيار الأمني والعسكري في مواجهة ظاهرة الارهاب، لكن فيما بعد انتهجت العمل السياسي خاصة بعد قانون الرحمة وميثاق المصالحة الوطنية، أو المزج بين العمل المسلح والعمل السياسي لمواجهة الارهاب.[1]

أولا: الآليات السياسية والقانونية

تعد الجزائر من بين الدول القليلة التي وضعت بمجرد بروز ظاهرة الإرهاب مع بداية التسعينات من القرن العشرين، منظومة قانونية ثرية قصد مكافحتها والتصدي لها، حيث تم وبصفة تدريجية تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي للتكفل وبشكل جيد بتطور النشاطات الإرهابية الإقليمي والدولي، إذ تغطي الترسانة القانونية الموجودة مجمل النشاطات ذات الصلة بالإرهاب على كامل التراب الوطني وتستجيب لمتطلبات التعاون الدولي.

[1]– ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مرجع سابق. ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتمدت الجزائر عديد الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الارهاب والتصدي له، وهذا منذ بداية العمل الارهابي في الجزائر خلال أزمة التسعينات، فقد عملت السلطات الجزائرية لإيجاد مخرج للازمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين، بحيث رأى المجلس الأعلى للدولة ضرورة تبني سياسة الحوار لتطويق الأزمة، فأعلن رئيس الدولة أنداك السيد على كافي سنة 1993 على ضرورة إتباع سياسة الحوار والذي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنددة بالعنف والإرهاب والإجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسساتها، وبعدها تم تنصيب وزير الدفاع **اليامين زروال** كرئيس للدولة في جويلية 1993 والذي أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار "**الحوار بدون إقصاء**".[1]

إلا أن سياسة الحوار لم تشمل كل الأحزاب السياسية وقد قامت هذه الأخيرة بعقد تجمع في روما شاركت فيه سبعة(7) أحزاب سياسية قصد إيجاد أرضية للحل السياسي والسلمي للأزمة في الجزائر، وكان هناك لقاء سانت ايجيديو في 1995/01/03 جاء فيه وجوب إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة في الجزائر، يتم فيه اشتراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ "الفيس" وغلق المراكز الأمنية ورفع حالة الطوارئ وتخفيف الإجراءات الاستثنائية.[2]

وفي سنة 1995 جرت انتخابات رئاسية نجح فيها اليامين زروال الذي أعلن عن غلق معسكر الاعتقال الأخير من معسكرات الاعتقال السبعة التي فتحت سنة 1991، لاستقبال المعتقلين من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة وتم الإفراج عن 650 سجين. وراهن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مند وصوله إلى الحكم سنة 1999 على استعادة الأمن والاستقرار للجزائر، ومعه تحسين صورتها ودورها ومكانتها على الصعيد الخارجي، وذلك من خلال قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية.

[1]- شريف عبد الرحمن، أمتي في العالم الأزمة الجزائرية. (القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، 1999). ص 231.

[2]– أحمد مهابة، " الرئيس زروال والمهمة الصعبة". السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (القاهرة: مركز الأهرام). العدد 123، 1996. ص 138.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الآليات القانونية فنبدئها مع نص الأمر رقم 95-12 المتضمن تدابير الرحمة، حيث تفطن المشرع الجزائري إلى مقتضيات المادة 40 من المرسوم التشريعي رقم 92-03 التي لم تؤد إلى نتائج ميدانية، لذلك وضعت الجزائر من أجل تسهيل عودة الأمن المدني تدابير الرحمة للأشخاص المتورطين في العمليات الارهابية، والسماح لهم بالعودة إلى القانون والصواب بموجب الأمر رقم 95-12، ولذا تم سن قانون العفو لصالح التائبين يتضمن عدة إجراءات منها الامتناع عن المتابعة إلى تخفيض معتبر للعقوبات.

وفي دستور سنة 1996 الذي نصت المادة 42 منه على حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية، وذلك لأجل قطع الطريق أما المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء.[1]

وجاء في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997، بالأمر رقم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 والذي نصت المادة الثالثة منه على نبد العنف والإكراه للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وضرورة الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد.

وبذلك حاولت الجزائر التفريق بين العمل السياسي والإرهاب، ومنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف، وتعد سياسة المصالحة الوطنية من أهم السياسات الناجحة التي اعتمدتها الجزائر لحل الأزمة بدءا من سنة 1999 مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتي ساهمت بصورة كبيرة في انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وتراجعه كثيرا وعودة الاستقرار والأمن للمجتمع.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 1996. المادة 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي سنة 1999 صدر قانون الوئام المدني، تحت رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني، وهَدَفَ هذا القانون إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب والتخريب، والذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح على نهج الإدماج المدني في المجتمع، وعلى الأشخاص المذكورين أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها.[1]

وفي سنة 2005 جاء الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، والذي هدف لوضع مجموعة من التدابير والآليات القانونية لاستعادة الأمن والسلم في الجزائر،[2] واحتوى الميثاق على خمسة محاور أساسية بالإضافة إلى الديباجة.

وتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية نذكر منها:

- المرسوم رقم 06/93 المؤرخ في 28 فيفري 2006، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.[3]
- المرسوم رقم 06/94 المؤرخ في 28 فيفري 2006، المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب.[4]
- المرسوم رقم 06/95 المؤرخ في 2006/02/28، المتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.[5]

[1]- للمزيد أنظر: الجريدة الرسمية، عدد 46، قانون رقم 99-08، المؤرخ في 13 جويلية 1999، يتعلق باستعادة الوئام المدني.
[2]- ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مرجع سابق. ص 38.
[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 06/93 المؤرخ في 2006/02/28 ، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، الجريدة الرسمية، عدد :2006/11. ص 08.
[4]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 06/94 المؤرخ في 2006/02/28، المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب، الجريدة الرسمية، عدد: 2006/11، ص 12.
[5]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 06/95 المؤرخ في 2006/02/28 ، المتعلق عليه في المادة 13 من بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. الجريدة الرسمية، عدد: 2006/11، ص 15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المرسوم رقم 06/124 المؤرخ في 2006/03/27، المحدد لكيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.[1]

كما عملت الجزائر على قطع طرق تمويل الإرهاب، حيث تنص المادة 87 مكرر4، أنه يعاقب بالسجن من خمسة (5) إلى عشرة(10) سنوات، وبغرامة مالية من 100ألف إلى 500ألف دج، كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت، أو السجن المؤقت بالنسبة لتمويل الإرهاب هو من العقوبات الجنائية الأصلية طبقا للمادة05 من قانون العقوبات.[2]

وفي ما يلي أهم النصوص التشريعية الصادرة في إطار العودة إلى السلم والاستقرار الوطني:

- أمر رقم 95-12 مؤرخ في 25 فيفري 1995 يتضمن تدابير الرحمة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 99-47 مؤرخ في 13 فيفري 1999، يتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المالية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا لصالح ذوي حقوقهم؛
- القانون رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999 والمتعلق باستعادة الوئام المدني؛
- المرسوم الرئاسي رقم 05-278 مؤرخ في 14 أوت 2005، يتضمن إستدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر 2005؛
- المرسوم الرئاسي رقم 06-93 مؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية؛
- الأمر رقم 06-01 مؤرخ في 27 فيفري 2006 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية؛

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم : 124/06، المؤرخ في 2006/03/27، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، الجريدة الرسمية، عدد: 2006/19، ص3.
[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون العقوبات. المادة 05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المرسوم الرئاسي رقم 06-94 مؤرخ في 28 فيفري 2006، يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب؛
- المرسوم الرئاسي رقم 06-124 مؤرخ في 27 مارس 2006، يحدد كيفيات إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.[1]

ثانيا: الآليات الأمنية والعسكرية

كانت الاستراتيجية العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب شاملة، اتبعت خططا متكاملة ومشتركة ما بين مختلف مصالح الأمن لمواجهة هذه الآفة من خلال التركيز على جمع المعلومات، كما تمت إعادة تنظيم وتشكيل وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى ونوعية القتال الذي تفرضه العصابات الإجرامية.[2]

فأمام تصاعد أعمال العنف الإرهابية والتخريب الذي طال مؤسسات ورموز الدولة، لم تجد السلطات الجزائرية من بد عن الخيار الأمني والعسكري، بالرغم أن الجيش الجزائري أنداك كان مشكل من وحدات قتالية مكونة للقتال الحديث وليس لحرب العصابات، كما أن قوات الأمن درك وشرطة لم تكن تغطي سوى مناطق قليلة من التراب الوطني، ويمكن القول أنها عجزت في البداية من السيطرة على الأوضاع الأمنية المنفلتة وتلقت ضربات موجعة من الجماعات الإرهابية، ومند سنة 1993 تم منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب، تم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب في الجزائر.

كما تم إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب، وتركيزها في المناطق الأكثر تهديد، وتم استعادة أسلحة الصيد من المواطنين لقطع تموين الجماعات الإرهابية بالسلاح، وتوسيع حملة تجنيد

[1]- ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مرجع سابق. ص 37.

[2]- نفس المرجع، ص 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوظيف والتكوين في الجيش والأجهزة الأمنية، وإنشاء مفارز الحرس البلدي في المناطق النائية والريفية منذ سنة 1994 وإنشاء مجموعات الدفاع الذاتي والمدنيين.

فالجماعات الإرهابية المسلحة التي واجهتها الجزائر ليس عدوا تقليديا، حيث لم يكن مواجهتها بالطرق التقليدية، ولذلك فقد تطلب من الجيش الجزائري التكيف والتأقلم مع الأساليب المنتهجة من طرف الجماعات الإرهابية والتي تتميز بالأعمال الهجومية المحدودة ضد الأفراد أو مواقع أو مؤسسات، كالاغتيالات الفردية والجماعية والكمائن والحواجز المزيفة والإغارات المدبرة والأعمال التخريبية، معتمدة في ذلك عامل المفاجأة والوحشية والبشاعة الإجرامية ذات التأثير النفسي، ليعاد تشكيل وتنظيم وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد من القتال، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى مع نوعية القتال المفروض من طرف الإرهاب، فحولت القطاعات العسكرية مثلا إلى قطاعات عملياتية لتستجيب للمهام الجديدة طبقا للتعليمة الصادرة عن أركان الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 1994/07/10.[1]

ورغم النتائج التي حققت القوات العسكرية والقوات الأمنية في الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال إضعاف العمل الإرهابي المسلح وحماية المواطنين والحفاظ على كيان الدولة من التهديدات الإرهابية، وحسب بعض الإحصائيات أنه في 2006 تم القضاء على 17 ألف إرهابي، وتفكيك آلاف القنابل وإحباط العديد من العمليات الإرهابية، إلا أن خيار المخرج العسكري للأزمة لم يؤتي ثماره المرجوة كما ينبغي، وتبنت الجزائر إستراتيجية سياسية وسلمية تمثلت في خيار المصالحة الوطنية الذي استطاع إيجاد حلول للأزمة، وتخفيف التهديد الإرهابي للجزائر.

[1] – ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مرجع سابق. ص ص 59–60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: آليات التعاون الدبلوماسي

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي وإقليمي ودولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب، وكانت الجزائر عضو بارز في الاتفاقيات والمنتديات والمؤتمرات التي عقدت حول مكافحة الظاهرة الإرهابية. حيث ترتكز السياسة الجزائرية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدد الأطراف، وتناضل الجزائر منذ سنوات من أجل اقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الإرهاب، أين ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أسس رئيسية من أجل مكافحة فعالة للإرهاب، وتتمثل في : رفض دفع الفدية، وعدم التفاوض مع الإرهابيين، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة.[1] وتدعيم التعاون على المستوى الثنائي بين الدول، ولاسيما من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الاقليمي قائم على حسن النية، أما على المستوى الدولي فتركز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الارهاب.[2]

ومن هذه الاتفاقيات نجد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998، والتي صدرت بقرار من مجلس وزراء العدل والداخلية العرب في الاجتماع المشترك بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 22 أفريل 1998، والتي عبرت عن رغبة الدول العربية في تعزيز التعاون فيما بينهما لمكافحة ظاهرة الإرهاب التي تهدد أمن واستقرار ومصالح الدول العربية.

وتمكنت الجزائر سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الإرهاب من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، والتي صادقت عليها القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية

[1]- ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مرجع سابق. ص 57.

[2]– ب ك، "الجزائر في مواجهة الإرهاب مقاربة شاملة وتجربة فريدة". مجلة الجيش (الجزائر)، العدد 618، جانفي 2015، ص 33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(الإتحاد الإفريقي حاليا) في جويلية 1999 بالجزائر. وتم إنشاء نظام الإنذار المبكر، والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر.[1]

كما احتضنت الجزائر اجتماعا للإتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002، خصصت للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب وطرق تطبيق بنود الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، كما احتضنت الجزائر الملتقى الإقليمي حول الإرهاب والجريمة المنظمة في سبتمبر 2003، والذي دعا إلى ضرورة تدعيم جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيزها في إطار تعاون دولي شامل.[2]

وشاركت الجزائر في الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في ماي 2011 بمدريد، بمشاركة خبراء من الدول الإفريقية والأوروبية بهدف إنشاء آليات للعمل المشترك لتعزيز التنمية والأمن في المنطقة المتوسطية، وبحث المشاركون ضرورة تكثيف الجهود لوضع إستراتيجية لدول المنطقة للتصدي للتهديدات والتحديات الإرهابية التي تواجه المنطقة، والتي تشكل عوامل رئيسية في زعزعة أمن واستقرار المنطقة المتوسطية.

وعقدت الدورة السادسة المشتركة الجزائرية البريطانية حول تجريم دفع الفدية للإرهاب، والعمل على تجفيف منابع الإرهاب في مارس 2012، حيث دافعت الجزائر بقوة من اجل تجريم دفع الفدية للإرهاب في المحافل الدولية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة حيث أصدر مجلس الأمن بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 القاضي بتجريم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات

[1]- امحند برقوق، "التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري". ص 12، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://barkoukmhand.maktoublog.com

[2]– أدراري كريم."الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب...ويعتمدون اتفاقية الجزائر". مجلة الشرطة. الجزائر. العدد 68، (فيفري 2003). ص 03.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإرهابية، والذي يكمل القرار رقم 1373 والمتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب، والقرار رقم 1267 المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، ويقوم قانون مكافحة دفع الفدية حول عنصرين هما: [1]

1- توحيد طرق مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تقديم مقترحات لرفض وتجريم دفع الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن المحتجزين من قبل الجماعات الإرهابية والتي تشكل مصدرا هاما لتمويل أنشطتها الإجرامية؛

2- رفض جميع الشروط المقترحة لإطلاق سراح الرهائن مقابل عناصر إرهابية مسجونة في بعض بلدان المنطقة.

كما عقدت في الجزائر في مارس 2010 أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين عن دول الساحل لبحث المسألة الأمنية بالمنطقة وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة.[2]

وأكدت الندوة على ضرورة بناء الثقة بين الشركاء الإقليميين من أجل وضع تدابير فعلية فعالة لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتدخل فرديا وجماعيا للقضاء على هذه الجرائم التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، وأكد المشاركون على ضرورة التعاون الإقليمي المهيكل والشامل، وبناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة هذه التهديدات، واتفقوا على مراعاة عوامل لا يمكن إغفالها في إطار مكافحة الإرهاب هي:

1- الإرادة الصارمة لمكافحة الإرهاب دون هوادة.

2- تحديد وتعريف مصطلح الإرهاب.

3- وضع إستراتيجية محكمة وصارمة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

---

[1]- ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مرجع سابق. ص 48.

[2]- عمار بوزيد و مليكة آيت عميرات،"جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب". مجلة الجيش. الجزائر.العدد 561، أفريل 2010. ص 26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم إنشاء ومركز للمعلومات حول الإرهاب في الساحل في سبتمبر 2010 بالجزائر، لتزويد قيادة الأركان العملياتية المتواجدة في تمنراست بكافة المعطيات المتعلقة بمسار واتجاه الأحداث الأمنية وفقا لرؤية مشتركة.[1] كما أكدت الجزائر خلال المؤتمر الخامس عشر لوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط (5+5) الذي أنعقد بالجزائر في أفريل 2013، على موقفها إزاء تجميد وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب لتحقيق نتائج حقيقية على صعيد مكافحة الإرهاب. حيث أن رفض دفع الفدية المطلوبة هي وسيلة لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب.[2]

وفي إطار التعاون الدولي والاقليمي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب صادقت الجزائر على العديد من القوانين الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب حيث كيفتها كقانون داخلي لاسيما:

- **اتفاقية هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالمتاجرة غير الشرعية بالمخدرات والمواد المهلوسة،** المتبناة في 20 ديسمبر 1988 والتي صادقت عليها الجزائر في1998/01/28 ؛
- **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب،** المبرمة بالقاهرة في 1998/04/22 والتي صادقت عليها الجزائر يوم 1998/12/7؛
- **اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) حول التصدي للإرهاب ومكافحته،** المبرمة خلال الدورة العادية الـ 35 بالجزائر في جويلية 1999، والتي صادقت عليها الجزائر في 2000/04/09؛
- **الاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب،** التي تبنتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 1999/12/9، وصادقت عليها الجزائر يوم 2000/12/23؛
- **اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة،** التي تبنتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 2000/11/15، وصادقت عليها الجزائر في 2002/02/05.[3]

[1]- Salim Tlemsani, "Lutte anti-terrorisme dans le Sahel. Installation d'un centre de reseignementconjoint". Al Watan. Algeria. N-6005, de : 28/09/2010.

[2]- ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مرجع سابق. ص 49.

[3]- نفس المرجع. ص 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها

عملت الجزائر على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها واستقرارها خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة، وتبييض الأموال، وصادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافح الجريمة المنظمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا) صادقت عليها الجزائر في 1995/05/09، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) في 2002/10/07، وتلى مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية تعديل مس قانون الإجراءات الجزائية من خلال قانون رقم 41-04 الموافق لـ 10 نوفمبر 2004، حيث ورد في مادته الثامنة مكرر أنه "لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والجنح الموصوفة المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو اختلاس أموال عمومية"،[1] وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب 1999(اتفاقية نيويورك) في 2001/11/08، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، في 2004/08/25.

فقد قامت الجزائر بتجريم فعل تبييض الأموال سنة 2004، واتبعت سياسة تشريعية لمكافحة هذه تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة من خلال القانون الصادر بتاريخ: 2005/02/06، بالجريدة الرسمية، في عددها:2005/11، وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، بحيث أن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة، يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

[1]– ب ك، "الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل والصحراء". مجلة الجيش (الجزائر)، العدد 618، جانفي 2015، ص 41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وألزمت الجزائر المؤسسات المالية بالتأكد من هوية الأمر بالعملية المالية ومصدر الأموال وإلزام أي شخص كان طبيعيا أو معنويا بالإبلاغ عن أي عملية مالية تستهدف تمويل الإرهاب وذلك تحت طائلة عقوبات جزائية ومدنية وإدارية.[1]

وفي سنة 2002 قامت الجزائر بإنشاء وحدة المعلومات المالية "خلية الاستعلام المالي" وذلك لوضع نظام جيد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي، بهدف الكشف عن عمليات توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية بالجزائر والوقاية منها.

وتسعى الجزائر من خلال عمليات التنسيق الأمني إلى إيفاد محققين للتعرف على جرائم تبييض الأموال خاصة في منطقة الساحل، وذلك قصد مساعدة حكومات دول الساحل على محاربة تبييض الأموال التي جمعتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عمليات الفدية والمتاجرة في الممنوعات، وملاحقة خلايا التموين اللوجيستي التي نشرتها الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية جنوب الجزائر. ومحاولة التنسيق مع بعض دول الساحل في إطار الاتفاقيات الأمنية للكشف عن استثمارات مالية للإرهابيين في تلك الدول حيث تنشط بعض الخلايا في استثمار أموال الفدية والإتاوات المفروضة على المهربين.[2]

مكافحة تهريب السلاح والمتاجرة غير الشرعية به: شكّل تهريب السلاح نحو الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة جدّ خطيرة واجهتها السلطات الجزائرية خلال العشرية الأخيرة عندما برزت الظاهرة الإرهابية، واتضح أن عملية مراقبة المنافذ البرية والبحرية التي تسلكها شبكات تهريب الأسلحة مهما كانت

[1]- عبد اللاوي جواد، **"**الإرهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته**"**. من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008. ص 217.
[2]- عمورة أعمر، مرجع سابق. ص 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمكانيات تبقى فوق السيطرة، فسوق السلاح والمتفجرات في المدة الأخيرة توسعت، وأصبح حجمها مخيفا.[1]

وفي سنة 2011 قامت هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي بتشكيل لجنتي خبراء وأمن عسكريين عاليتي المستوى لتقييم مدى الضرر الأمني الذي يلحقه تسرب كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا، وتضم اللجنتين مسئولين من أجهزة الأمن والاستعلامات وخبراء في مكافحة الإرهاب والتسلح والعمل على الحيلولة دون وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. فبالرغم من الإجراءات العقابية التي أقرتها السلطات ضد بائعي ومالكي الأسلحة النارية، وهي الإجراءات التي ترافقت مع استفحال ظاهرة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يردع ما فيا التهريب، مما جعل الجزائر إحدى الأسواق الرئيسية لهذا النوع من السلع.

[1]. ع محمد الأمين،"مسالك تهريب وبيع الأسلحة والمتفجرات". جريدة الأمة العربية، 02 - 08 -2010، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.djazairess.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

إلى وقت قريب جدا لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير الشرعية في الجزائر، التي تنامت فيها الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، بعدما كانت دولة عبور حيث اقتصرت وسائل المعالجة على حملات التوعية الإعلامية. وتتبع الجزائر مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل أساسا في:

أولا: الإجراءات القانونية والتشريعية

أقر مجلس الوزراء في 2008/09/01، مشروع قانون يجرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني بعقوبة تصل إلى ستة 06 أشهر حبسا بالنسبة للمرشحين للهجرة غير الشرعية، وعقوبة بالسجن عشر 10 سنوات لمنظمي الهجرة غير الشرعية، لاسيما في حالة كان الضحايا قصرا أو في حالة تعرض المهاجرين للمخاطر وسوء المعاملة.[1]

وتتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 2009/02/25، المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري.[2]

ثانيا: الإجراءات التنظيمية

يقوم رجال شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين، وبعدها يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تقوم بالتحقيق معهم وتشخيص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية وتتعرف

[1]- محمد رضا التميمي،"الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية".دفاتر السياسة والقانون.المغرب. العدد 04، جانفي 2011.

[2]- الأخضر عمر الدهيمي،"ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر". المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010. ص 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية، ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري رقم 98/05 أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم، ويتم تقديمهم إلى العدالة.[1]

ثالثا: الإجراءات الأمنية

نظرا لشساعة مساحة الجزائر وطول حدودها البرية والبحرية فرض عليها تعزيز المراقبة على الحدود حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود ومن هذه الوحدات:

- مجموعة حراس الحدودGGF: وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية وتضمن حراسة دائمة للحدود بفضل وجود وحدات داخلية وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة غير الشرعية.
- حراس السواحل: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانيء وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري.
- مصالح شرطة الحدود: لها دور هام في مراقبة الحدود والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات إبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى.[2]

وأنشأت المديرية العامة للأمن الوطني "الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعيةOCLCIC"، وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومن مهامه:

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم، التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية

[1]- نفس المرجع، ص 17.
[2]- الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق. ص18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية
- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب
- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

وأنشات الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC، والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال:

- البحث والتعرف وتوقيف ومتابعة أفراد شبكات تهريب المهاجرين
- البحث والتعرف وتوقيف ومتابعة الأفراد المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين
- البحث و التعرف وتوقيف ومتابعة الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية
- تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب
- تتبع المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية
- المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية في الجزائر (الطرد والترحيل).[1]

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق. ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استنتاجات الفصل الرابع:

من خلال تطرقنا للعقيدة الأمنية الجزائرية ومختلف استراتيجيات لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تفرزها البيئة الإقليمية للجزائر خاصة دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي توصلنا إلى النتائج التالية:

- تستند العقيدة الأمنية الجزائرية إلى جملة من المرتكزات الأساسية كالعوامل التاريخية والسياسية والايديولوجية، وقد مرت هذه العقيدة الأمنية بعدة مراحل منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا، وحاولت التكيف مع الظروف والمستجدات المحلية والتطورات الإقليمية والعالمية وهذا من اجل ضمان حماية الأمن والاستقرار الوطني للنظام والدولة والمجتمع الجزائري، غير أن العض يعيب على الجزائر غياب وثيقة الأمن الوطني التي ترتكز عليها العقيدة الأمنية للدولة، وهو ما يجعلنا نقول أن للجزائر مقاربة أمنية وليس عقيدة أمنية بالمفهوم المتعارف عليه.
- تبدل الجزائر مجهودات كبيرة في حل وتسوية الأزمات الراهنة التي تعرفها دول الجوار خاصة تونس وليبيا ومالي، ولا تتوانى الجزائر في بدل أي جهد سياسي أو دبلوماسي أو أمني أو اقتصادي لتسوية هذه الأزمات، نظرا لأن استقرار هذه الدول هو من استقرار وأمن الجزائر، والعكس بالعكس، وتعمل الجزائر على مقاربة سياسية سلمية تعاونية إقليميا ودوليا من أجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر.
- عملت الجزائر من عدة سنوات على انتهاج إستراتيجية حازمة وصارمة في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وقد طورت الجزائر في منظورها في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة بحيث تنتهج إستراتيجية أساسها أن لا تفاوض ولا مساومة مع الإرهاب ورفض دفع الفدية والعمل على تجفيف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منابع تمويل ودعم الإرهاب، كما تعمل الجزائر على مقاربة تعاونية إقليميا ودوليا مع شركائها لمواجهة هذا التهديد.

- تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وتحاول الجزائر الأخذ بجدلية الأمن والتنمية في إطار مقاربة تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة في منطقة الساحل، حيث ترى الجزائر أن انعدام التنمية يتسبب في انعدام الأمن، وانعدام الأمن يعرقل بناء التنمية، وبالتالي العمل وفق مقاربة تنموية لتحقيق الأمن والاستقرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمـــــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمـــــــة

من الواضح جدا شدة تأثر الجزائر بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الاقليمية، ويرجع هذا التأثر إلى شساعة مساحة الجزائر والحدود الطويلة التي تربطها مع عدة بلدان مغاربية وافريقية ساحلية والتي تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة "التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر"، وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث ترتبط علائقيا ببعضها البعض، وهذا يرجع أيضا لارتباط الجزائر بعدة دوائر جيوسياسية وأمنية (مغاربية، عربية، افريقية، متوسطية)، وايضا بحكم الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الحالية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والمخدرات وتجارة وتهريب السلاح...الخ، التي باتت تهدد أمن واستقرار الجزائر.

وقد شكل الحراك السياسي العربي الراهن "الربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا، منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالجزائر في اطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها البيئة الاقليمية، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في تونس وليبيا قد أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائر، فطول الحدود التي تربط الجزائر بهاتين الدولتين والانعكاسات الأمنية التي أفرزتها الأزمة السياسية والأمنية في هذه الدول جعل من الجزائر تعاني من بيئة أمنية معقدة، في ظل انتشار مظاهر عدم الأمن وعدم الاستقرار على معظم الحدود الجزائرية، ومن أبرز التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء أحداث الحراك السياسي في تونس وليبيا هي انتشار وتنامي نشاط الارهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول والتي تنشط على قرب من الحدود الجزائر وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الارهابية إلى داخل التراب الجزائري، كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة اللاجئين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد مثلت منطقة الساحل الافريقي نقطة محورية لأمن الجزائر، ولذلك فإن التحولات التي تعرفها هذه المنطقة ومعاناتها من عدة اشكاليات أمنية لها أبعاد سياسية واقتصادية واستراتيجية، قد أثرت بشكل سلبي على أمن واستقرار الجزائر، فهذه المنطقة باتت أرض خصبة لتنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية كالارهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها والهجرة غير الشرعية وتجارة وتهريب السلاح والمخدرات، وترابط نشاط الجريمة المنظمة مع الارهاب والجماعات المسلحة، هذه التهديدات كان لها انعكاس مباشر على الأمن الوطني الجزائر بحكم انتقال هذه التهديدات والمخاطر إلى التراب الجزائري، فهذه التهديدات غير التقليدية لا تعترف بالحدود لا بالأوطان، بل باتت تدخل في اطار التهديدات الأمنية المعولمة، إلا أن هذه التهديدات لم تكتفي بهذا الحد بل تداخلت معها تهديدات أخرى معقدة خاصة في ظل الأزمة التي تعرفها مالي والتدخل الفرنسي في هذه الأزمة، وهذا يتنافى مع جهود مبادئ الجزائر التي ترفض أي تواجد أجنبي في المنطقة، وفقا لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، ومبدأ حل الأزمات في المنطقة سياسيا وسلميا، وهذه التواجد الفرنسي يشكل تهديد أخر لأمن واستقرار الجزائر خاصة في ظل تردي الأوضاع في المنطقة خاصة في ليبيا والتي تدخل الناتو فيها للاطاحة بنظام القذافي وخلق فوضى أمنية غير منتهية وتريد فرنسا الآن أن تبسط يدها على ليبيا أيضا، وهذا يشكل شد لأطراف الجزائر أمنيا، ويشكل انكشاف أمني خطير لحدود الجزائر خاصة في ظل شساعة مساحة الجزائر وطول حدودها مع هذه الدول التي تعاني من مشاكل أمنية خطيرة.

وتعمل الجزائر على مكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية بانتهاج مقاربة تنموية وتعاونية إيمانا منها أن هذه التهديدات نظرا لطبيعتها تتطلب إستراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالاعتماد على القانون الدولي وفي ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

كما تنتهج الجزائر أسلوبا مرنا في حل الأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الاقليمية وهذا لضما الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية للجزائر التي تحدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعلها الامني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية، غير أن التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية الاقليمية للجزائر جعلت من البعض ينادي بضرورة اعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني والسلوك الخارجي، لأن هذه الأزمات الأخيرة خاصة الحراك السياسي والأزمة السياسية والأمنية في تونس وليبيا، والأزمة في شمال مالي، جعلت من الجزائر تتحرك وفق رد الفعل وليس من منطق المبادرة والفعل الأمني والدبلوماسي، وبالتالي ضرورة تحليل هذا التراجع في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الاقليمية التي تهدد أمنها واستقرارها، وضرورة كشف مواطن الخلل وتلافيها وتطوير عقيدة أمنية وسياسة خارجية أكثر تطور وأكثر تكيفا مع متطلبات المرحلة الراهنة في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الاقليمية والعالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـة المراجــع:

أولا: الكتب

1/ باللغة العربية:

1. الأسود (شعبان الطاهر)، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003).
2. الخيري (دلال غسان)، النظريات السياسية. طبعة أولى. (عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013).
3. الداغستاني (محمد عبد القادر)، الحرب ومكانتها في الفكر الانساني دراسة تحليلية لمفهوم الحرب وفن الحرب والعقيدة العسكرية. (عمان، الاردن : دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013).
4. الدهيمي (الأخضر عمر)، ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر. (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010).
5. الغامدي (سعيد بن محمد) (وآخرون)، الأمن الوطني. (المملكة العربية السعودية: كلية الملك فهد الأمنية. 1429هـ).
6. الشقحاء (فهد بن محمد)، الأمن الوطني: تصور شامل. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004).
7. الشيخ (بابكر عبد الله)، نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).
8. المنياوي (رمزي) ، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى. (دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011).
9. الهيثي (صبري فارس). الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية. الطبعة الأولى. (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. بن عنتر (عبد النور). البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا الحلف الأطلسي. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة. 2005).

11. بن نبي (مالك)، وجهة العالم الإسلامي (ترجمة عبد الصبور شاهين). (دمشق: دار الفكر،1981).

12. بن نبي (مالك)، بين الرشاد والتيه. الطبعة الثانية. (دمشق: دار الفكر، 1988).

13. بن نبي (مالك)، مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي (ترجمة: بسام بركة وأحمد شعبو). (دمشق: دار الفكر، 2002).

14. بيضون (أحمد) (وآخرون)، العرب والعالم بعد 11 أيلول. (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002).

15. بيليس (جون) وسميت (ستيف)، عولمة السياسة العالمية. (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث). الطبعة الأولى. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

16. توردوف (وليم)، الحكم والسياسة في إفريقيا (ترجمة: كاظم هاشم نعمة).(ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004).

17. جندلي (عبد الناصر)، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الطبعة الأولى. (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

18. حتى (ناصف يوسف)، النظرية في العلاقات الدولية. الطبعة الأولى. (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

19. خليل (أحمد خليل)، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع. الطبعة الأولى. (بيروت: دار الحداثة ، 1984).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20. خليل (أحمد ضياء الدين)، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1992).

21. خليل (حسين) وحسين (عبيد)، الإستراتيجيا. الطبعة الأولى. (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).

22. صالح (هاشم)، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ. الطبعة الأولى. (بيروت: دار الساقي، 2013).

23. صالح (وهيبة)، قضايا عالمية معاصرة، الطبعة الأولى. (دمشق: دار الفكر، 2001).

24. عبد الرحمن (شريف)، أمتي في العالم الأزمة الجزائرية. (القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، 1999).

25. عشقي (أنور ماجد)، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة. (جدة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، 2005).

26. عودة (جهاد)، النظام الدولي نظريات وإشكاليات. الطبعة الأولى. (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

27. ـــــــ، ـــــــ، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي : بناء الاشكالية. (القاهرة [د.ذ.م]، 2013).

28. عيد (محمد فتحي)، الأساليب والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها. (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2001).

29. فوزي (حسين حسين)، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا. الطبعة الأولى. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

30. فهمي (عبد القادر محمد)، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. الطبعة الأولى. (عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006).

31. قويسي (حامد عبد الماجد) (وآخرون)، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية. الطبعة الأولى. (عمان، الاردن : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011).

32. كحيلة (عبادة)، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور. (القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، طبعة أولى، 2004).

33. محمود (عبد المجيد)، الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من وجهة التعاون الدولي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007).

34. مصباح (عامر). نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية. (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011).

35. مكنمارا (روبرت)، جوهر الأمن (ترجمة: يوسف شاهين). (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. 1970).

36. نغريفيش (مارتن) و اوكالاهان (تيري)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي. 2008).

37. هونرباوم (إيريك)، العولمة والديمقراطية والإرهاب (ترجمة: اكرم حمدان ونزهت طيب). الطبعة الأولى. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

38. ولد أباه (السيد)، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير. الطبعة الأولى، (بيروت : جداول للنشر والتوزيع، 2011). ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39. ياسين (السيد). "أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط". السياسية الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (القاهرة: مركز الأهرام). عدد: 118، أكتوبر 1994.

2/ باللغة الإنجليزية:

40. BUZAN Barry, People Stats and fear ;an agenda for dites natinalsecurity studies the post cold war era. 2nd edition. (boulter Lynne rienner publishers, 1991).
41. BUZAN Barry and WAEVER Ole. Regions and Powers the structure of international security. (New York: Cambridge University press, 2003).
42. GRIECO Joseph, Anarchy and the limits of cooperation : A Realist critique of the Newest liberal institutionalism, Neorealism and Neoliberalism. (New York : Columbia University Press, 1993).
43. GRIFFITHS Martin. Fifty key thinkers in international relations. First published. (London and New York : Routledge, 1999).
44. KALTZ Audie and LYNCH Cecelia, strategies for research in constructivist iternationnal relations. (New York: M.E starpe, 2007).
45. KRAUSE Keith and WILLIAMS Michael, Critical security studies concepts and cases. (UK: UCL Press. 1997).
46. KAUFMAN Robert, defense of bust doctrine. (united state of American: university press Kentucky 2007).
47. Mayock Jennifer, The impact of the US global war on terror on Moroccan and Algerian security. (Vienna, 2008).
48. MCDONALD Matt, « Constractivism », in : Paul D. Williams (ed), Security Studies, An Introduction, (London & New York : Routledge, 2008)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

49. ROBERT Hugh, The battlefield Algeria 1998-2002: studies in a braken polity. (London and new York verso, 2003).
50. ROE Paul, Ethnic violence and the societal security dilemma. first published. (London and New York: Routledge, 2005).
51. RORSA Erzsébet, Geo-Strategic Consequences of the Arab Spring. (Barcelona : Euro Mesco, 2013).
52. SCHUMAN Frederick , International Politics : the destiny of the western states system. 4 th edition. (New York : McGraw Hill, 1948).
53. STEELE Brent, Ontological security in international relations self identity and the IR state. First published. (London and New York: Routledge, 2008).
54. VASQUEZ John, The Power of Politics, from Classical Realism to Neotraditionalism. 3rd edition. (Combridge University Press, 2004).
55. VOLPI Frederic. Islam and democracy: the failme of dialogue in Algeria. (London : Pluto press, 2003).
56. VIOTTI Paul and KOUPPI Mark, International Relations Theory : Realism Pluralism, Globalism, and Beyond. 3rd edition. (Prentice Hall, 1998).

3/ باللغة الفرنسية:

57. BARREA Jean, Théories des Relation International. De l'Idéalisme à la stratégie. (Belgique : Erasme, 2002).
58. BATTISTELLA Dario, Théories des relation internationales. 2eme édition. (Pairs press de sciences po. 2006).
59. DELCOUTR Barbara, Théories de la sécurité. (Paris : Commentaire et critiques, 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

60. GUIDERE Mathieu, AL Qaida à la conquête du Maghreb : le terrorisme aux portes de l'Europe. (Monaco : édition du rocher, 2007)

61. NICOL Grimand, La politique extérieur de l'Algérie. (Paris : Editions Karthala, 1984).

62. WAEVER Ole, « insecurité, identité, une dialectique sans fin ». in : Anne marie le gloannec, entre union et nations, l'etat en europe. (Paris: presse de science politique, 1998).

ثانيا: المقالات في الدوريات

1/ باللغة العربية:

63. أدراري (كريم)، **"**الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب...ويعتمدون اتفاقية الجزائر**"**. مجلة الشرطة. الجزائر. العدد 68، (فيفري 2003).

64. البكوش (الطيب)، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان". المجلة العربية لحقوق الإنسان. مجلد: 10، جوان 2003.

65. التميمي (محمد رضا) ،**"**الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية**"**. دفاتر السياسة والقانون. المغرب. العدد 04، جانفي 2011.

66. الحربي (سليمان عبد الله)، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية . عدد 19، 2008.

67. الصواني (يوسف محمد)، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن". المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: لبنان). العدد 416. أكتوبر 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

68. العروسي (محمد عصام) ، "الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟". المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 393، السنة 34، (نوفمبر 2011).

69. بلقزيز (عبد الإله)، "مشكلات ما بعد سقوط القذافي". المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. (بيروت: لبنان)، العدد 393، السنة 34، نوفمبر 2011.

70. بن يونس (كمال)، " التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن على في تونس". السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية). المجلد 46، العدد: 184، أفريل 2011.

71. بوزيد (عمار) وآيت عميرات (مليكة)، **"**جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب**"**. مجلة الجيش. الجزائر.العدد 561، أفريل 2010.

72. بوشربة (علي) و بولعراس (بوعلام) ، "الجزائر في مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة استراتيجية فعالة". مجلة الجيش (الجزائر). العدد 618، جانفي 2015.

73. جبر حافظ (عبد العظيم)، "التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية)". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38.

74. حسيب (خير الدين)، "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة". المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 386، (أفريل 2011).

75. حسيب (خير الدين)، "ليبيا إلى أين؟ سقوط القذافي...ولكن؟؟؟ (افتتاحية العدد). المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. (بيروت : لبنان). العدد 39، السنة 34، سبتمبر 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

76. دكاك (أمل حمدي)، "الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية". مجلة جامعة دمشق ، المجلد 24، العدد الأول والثاني، 2008.

77. دياب (أحمد)، "الأحداث في مالي وتداعياتها على التطورات في المنطقة العربية"، شؤون عربية. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .القاهرة. العدد 153، ربيع 2013.

78. زبير عروس، "دروس من ثورة الشعب التونسي"، المغرب الموحد، تونس، العدد: 11، (مارس 2011).

79. زياني (صالح)، "العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر. جامعة محمد خيضر بسكرة. عدد: 05.

80. سعيد (محمد السيد)، "الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف". السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام). العدد 168، أفريل 2007.

81. شافعي (بدر حسن)، "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. (القاهرة: مركز الأهرام).العدد 191، جانفي 2013.

82. عبد الفتاح (بشير)، "إجهاض الثورات..مصر وليبيا نموذجا". شؤون عربية، عدد 150، صيف 2012.

83. عبد القوي (سامي صبري)، "الطوارق ودولة "أزواد"..عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف". ملف الأهرام الاستراتيجي. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. السنة 18، العدد210، جوان 2012 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

84. عقل (زياد)، "الأزمة الليبية : من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي". ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة 17، العدد: 196، أفريل 2011.

85. عقل (زياد) ، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية". السياسة الدولية، المجلد: 46، العدد 184، أفريل 2011.

86. عمروش (عبد الوهاب)، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل : التحديات والاستراتيجيات". المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد 2، (أكتوبر 2013).

87. كعسيس خلاصي (خليدة)، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: لبنان)، العدد 421، مارس 2014.

88. محمد عبد الحليم (أميرة)، "مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب"، ملف الأهرام الاستراتيجي. (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية). السنة 19، العدد 218، فيفري 2013.

89. مهابة (أحمد)، " الرئيس زروال والمهمة الصعبة". السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (القاهرة :مركز الأهرام). العدد 123، 1996.

90. ب ك، "الهجوم الارهابي على مركب الغاز بتيقنتورين بولاية إليزي الجزائر تصر على مكافحة الارهاب بكل حزم". مجلة الجيش (الجزائر). العدد 594، جانفي 2013.

91. ب ك، "الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات". مجلة الجيش (الجزائر)، سلسلة خاصة العدد الرابع، أكتوبر 2013.

2/ باللغة الإنجليزية:

92.BALDWIN David, « Interdependence and power, A conceptual analysis ». International organization. Vol : 34, N° 4, Autumn 1980.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

93. C0PELAND Deck ,« The constructivist to structural realism a review essay». international security, vol 25, autumn 2000.

94. GARTZKE Erik and LI Quan, « War, Peace and the invisible Hand : Positive Political Externalities of Economic Globalization ». International Stadies Quarterly. Vol. 47. 2003.

95. KRAUSE Keith, « Critical Theory and Security Studies ». YCISS Occasionl Paper, Graduate Institute of International Studies, Geneva, N° 33, February 1996.

96. KRAUSE Keith and WILLIAMS Michael, « Broadening the Agenda of Security Stadies : Politics and Methods ». Mershon International Studies Review, Vol 40, N° 2, october 1996.

97. KOBER Stanley, « Idealpolitik ». foreign policy, N° 79 , summer 1990.

98. MCSWEENY Bill, «Identity and security: Buzan and the Copenhagen school». International studies. Creat Britain, vol.22, n-1, Jan 1996.

99. MILNER Helena, « International theories of cooperation among nations : Strengths and meeknesses ». World Politics, Vol : 44, 1992.

100. SAYIGH Yazid ."Confronting the 1990S ,security in developing" . Adelphi paper, London, N° 25, Summer 1990.

101. STONE Marianne, «Security according to Buzan :A comprehension security analysis». Spring 2009.

102. TALIAFERRO Jeffrey, "Security seeking under anarchy: Defensive realism revisited". International Security, Vol: 25, N.3, Winter 2000-200.

103. WYN JONES Richard, « Message in a Battle ? Theory and Prexis in Critical Security Studies ». Contemporary Security Policy. vol 16, 1995.

3/ باللغة الفرنسية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

104. BERNUS Edmond (et autres), " Le Sahel oublie " .Revue Tiers Monde. Vol 34 , N 134, 1993.

105. BESSIS Sophie, « De Quoi les Révoltes Arabes Sont_elles le Nom ? ». La Revue International et Stratégique, N° 83, (Automn 2011).

ثالثا: الدراسات غير المنشورة

1/ المذكرات والرسائل الجامعية:

106. العايب (أحسن)، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006". أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر. 2008.

107. بن جديد (سلوى)، "النمو الاقتصادي الرأسمالي وتأثيراته على حاضر ومستقبل أمن العالم". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، مارس 2010.

108. حميدي (سامية)، "أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر". رسالة ماجستير علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2004.

109. عمورة (أعمر)، "التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي(مقاربة جيوأمنية)" ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، 2011.

110. قويجيلي (سيد أحمد)، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

111. معمري (خالد)، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008.

2/ الملتقيات:

112. باسماعيل (عبد الكريم)، "العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة" ، مداخلة مقدمة "الملتقى الدولي حول : سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ،12 -13 نوفمبر2014.

113. بن جديد (سلوى)، "الحراك السياسي للشارع العربي بين التغير والتحول". مداخلة مقدمة في "الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 24 و 25 أفريل 2011.

114. بودينار (سمير)، "الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في دول غرب أوروبا: الواقع وإمكانات الارتقاء"، ورقة مقدمة لندوة " المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي". القاهرة: جامعة الدول العربية، أفريل 2007.

115. بوعافية (محمد الصالح)، "دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية"، مداخلة مقدمة في "الملتقى الدولي : الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،12 و13 نوفمبر 2014.

116. خالدي (عبد الكامل)، "دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته "، مداخلة مقدمة في "الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والإبعاد"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، جامعة تبسه ،28 –29 افريل2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

117. راقدي (عبد الله)، "مسألة استقلال توارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر". ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة قالمة، في 24-25 نوفمبر 2013.

118. صايح (مصطفى)، "الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لازمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي". مداخلة مقدمة في "الملتقى الدولي حول : سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12 -13 نوفمبر 2014.

119. عبد اللاوي (جواد)، **"**الإرهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته**"**. مداخلة مقدمة في "الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 2008.

120. منصر (جمال)، "تحولات في مفهوم الأمن... من الأمن الوطني إلى الإنساني". مداخلة مقدمة في "الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، قسنطينة . يومي 29-30 افريل 2008.

121. وهبي (زكرياء)، " رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري". مداخلة مقدمة في "الملتقى الدولي حول : سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية" ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12 -13 نوفمبر 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: مقالات ووثائق في مواقع على شبكة الأنترنت

1/ باللغة العربية:

122. الحسين (بن الحاج نصر)، "تونس والجزائر ترفعان مستوى التنسيق الأمني لضبط الحدود"، جريدة الرياض، العدد 16780، في 2014/06/03، متوفر على الرابط الالكتروني : **http://www.alriyadh.com**

123. الحناشي (عبد اللطيف)، "تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة". مركز الجزيرة للدراسات، في: 2014/09/24، متوفر على: **http://studies.aljazeera.net**

124. الحناشي (عبد اللطيف)، "انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة". مركز الجزيرة للدراسات، في: 2014/11/20، متوفر على: **http://studies.aljazeera.net**

125. المصطفى (حمزة)، "الثورات العربية..وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2011. ص 1. متوفر على الرابط الالكتروني: **www.dohainstitute.org**

126. الناصر (محمد) ، "الجزائر تحصد نتائج خيار المصالحة.. وبداية نهاية ظاهرة الإرهاب". على الرابط الإلكتروني: **http://www.sawt-alahrar.net/on**

127. بن شيبة (الأخضر) ، "الجيش الجزائري في مواجهة الرمال المتحركة للساحل الافريقي". جريدة السفير (لبنان)، في 2012/01/28، متوفر على الرابط الالكتروني : **http://arabi.assafir.com**

128. بن شيخنا (سيدي اعمر)، "المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". مركز الجزيرة للدراسات. متوفر على الرابط الالكتروني:

129. **http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412298656948952.htm**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

130. بهلولي (أسماء)، "رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مع فرنسا يصرح: منحنا 350 ألف تأشيرة للجزائريين وفرنسا تثق في وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية". متوفر على الرابط الالكتروني:

131. بوحنية (قوي)، الإستراتجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012 . ص 2. متوفر على الرابط الإلكتروني: **http://studies.aljazeera.net**

132. بوحنية قوي، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، في 2014/02/02، متوفر على الرابط الالكتروني: **http://www.bchaib.net**

133. بورعة (علي جهاد)، " الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية". المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. متوفر على الرابط الالكتروني:

http:// www.bchaib.net/mas/index.php?option=com.

134. بوطالبي (سميرة)، "الجزائر محطة استقرار الآلاف من الأفارقة". متوفر على الرابط الإلكتروني: **http://www.palmoon.net/2/topic-1247-19.html**

135. زقاغ (عادل)، "صياغة مفهوم الأمن برامج البحث في الأمن المجتمعي". متوفر على الرابط الالكتروني: **www.geocities.com**

136. شحاته (أمين)، "المخدرات: خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار"، على الرابط الإلكتروني: **http://www.aljazeera.net/specialfiles**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

137. شريف (أحمد شفيق)، "مالي من نعيم الاستقرار إلى جحيم الانقلابات". مجلة الأهرام، العدد 45771، في 2012/03/21، متوفر على الرابط الالكتروني : **http://www.ahram.org.eg**

138. شوية (سيف الإسلام). "الإرهاب في الجزائر الأسباب التاريخية والاجتماعية والاقتصادية"، في 2008/10/12، متوفر على الرابط الإلكتروني: **http://www.djelfa.info**

139. صواليلي (حفيظ)، "تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية". متوفر على الرابط الالكتروني: **http://www.elkhabar.com/ar/politique/428567.html**

140. محمد عبد الحليم (أميرة)، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". متوفر على الرابط الالكتروني: **http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx**

141. محمد (عبد السلام)، "ليبيا تحولت بمختلف مدنها إلى سوق مفتوحة لتجارة السلاح في ظل الأوضاع التي خلفتها الثورة". في 2011/11/02، على الرابط الإلكتروني:**http://www.djazairess.com**

142. مسلم (محمد)، "دعم دولي متزايد للمبادرة الجزائرية حول ليبيا". متوفر على الرابط الالكتروني:**www.echoroukonline.com/ara/articles/218317.html**

143. والت (ستيفن)، "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة" (ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني). متوفر على الرابط الإلكتروني:**www.geocities.com**

144. ولفرام (لاخر)، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء". مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط (بيروت)، في 2012/09/13، ص 7، متوفر على الرابط الالكتروني: **http://carnegie-mec.org**

2/ باللغة الإنجليزية:

145. Ole Wæver, «Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery». Paper

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

presented at the annual meeting of the *International Studies Association,* Montreal, March 17-20, 2004. Available at: **www.polsci.ku.dk**.

146. Yacine Boudhan, " Algeria's Role in Solving the Libya Crisis ".Available at : **http://fikraforum.org/?p=5315**

3/ باللغة الفرنسية:

147. Bouchra Benyoussef ,« Sahel 2009-dragnet contre terrorism ». disponible in: **http://www.tvhadonline.com**

148. Honov Mimiche et autres , « La Femme des Migrations clandestines en Afrique ». disponible in **: www.mmsh.univaix.fr**

خامسا: الوثائق الرسمية:

149. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . قانون رقم 99-08، المؤرخ في 13 جويلية 1999، يتعلق باستعادة الوئام المدني. الجريدة الرسمية، عدد 46.

150. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 06/93 المؤرخ في 2006/02/28 ، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية. الجريدة الرسمية، عدد :2006/11.

151. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 06/94 المؤرخ في 2006/02/28، المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب، الجريدة الرسمية، عدد: 2006/11.

152. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 06/95 المؤرخ في 2006/02/28 ، المتعلق عليه في المادة 13 من بتنقيد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. الجريدة الرسمية، عدد: 2006/11.

153. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم : 124/06، المؤرخ في 2006/03/27، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، الجريدة الرسمية، عدد: 2006/19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهـــــرس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الخرائط والجداول:

أولا: الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح منطقة الساحل الافريقي	177
02	خريطة توضح نشاط الجماعات المسلحة في مالي	192
03	خريطة توضح نشاط القاعدة في منطقة الساحل الافريقي	206

ثانيا: الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعميق وتوسيع مفهوم الأمن	59
02	عدد القتلى والجرحى ما بين 1993 و2000 بسبب الأعمال الإرهابية	203
03	احصائيات لكمية المخدرات المحجوزة سنة 2008	211
04	احصائيات لكمية المخدرات المحجوزة في الجزائر بين 2009 و2014	212
05	حالات الإبعاد خارج التراب الوطني للمهاجرين غير الشرعيين	221

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـــــهرس الموضوعات

مقدمة.....06

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة (ومفهوم الأمن والدراسات الأمنية).....17

المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني وتطور الدراسات الأمنية.....18

المطلب الأول: تعريف الأمن الوطني.....18

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن الوطني.....24

المطلب الثالث: تطور الدراسات الأمنية.....30

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن.....37

المطلب الأول: المقاربات النظرية الوضعية للأمن (الواقعية والليبرالية).....37

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن ومشروع توسيع وتعميق مفهوم الأمن.....53

المطلب الثالث: المقاربات النظرية ما بعد الوضعية للأمن (النقدية والبنائية).....63

المبحث الثالث: التعاون الأمني الاقليمي كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.....73

المطلب الأول: مفهوم التهديدات الأمنية غير التقليدية.....73

المطلب الثاني: التعاون الأمني الاقليمي وآليات مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.....78

المطلب الثالث: الاعتماد المتبادل وآليات مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.....83

المبحث الرابع: مفهوم العقيدة الأمنية ومرتكزاتها.....87

المطلب الأول: تعريف العقيدة الأمنية.....87

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية.....90

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية والاستراتيجية العسكرية.....92

الفصل الثاني: الحراك السياسي العربي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري.....103

المبحث الأول: التعريف بالحراك السياسي العربي 104

المطلب الأول: ضبط مفهوم الحراك السياسي العربي الراهن.....104

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الحراك السياسي العربي الراهن 119

المطلب الثالث: نتائج وتداعيات الحراك السياسي العربي الراهن.....132

المبحث الثاني: الأزمة في تونس وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري.....136

المطلب الأول: أسباب ودوافع الحراك السياسي في تونس.....136

المطلب الثاني: مسار الأزمة السياسية والأمنية في تونس بين 2011 و2014.....138

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة التونسية على الأمن الوطني الجزائري.....145

المبحث الثالث: الأزمة في ليبيا وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري.....148

المطلب الأول: أسباب الحراك السياسي في ليبيا.....148

المطلب الثاني: مسار الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا.....154

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية على الداخل الليبي.....163

المطلب الرابع: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري.....162

الفصل الثالث: الاشكاليات الأمنية في الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري..174

المبحث الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي "دراسة جيو أمنية".....175

المطلب الأول: الاطار الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي.....175

المطلب الثاني: تعقد وتشابك المسائل الأمنية في منطقة الساحل الافريقي.....178

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أبعاد اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الافريقي.....179

المبحث الثاني: الأزمة المالية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري.....182

المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية.....183

المطلب الثاني: تطورات الأزمة المالية.....187

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على أمن الجزائر.....193

المبحث الثالث: التهديدات غير التقليدية في الساحل الافريقي وانعكاساتها على أمن واستقرار الجزائر..... 199

المطلب الأول: تهديد الارهاب..... 199

المطلب الثاني: تهديد الجريمة المنظمة.....207

المطلب الثالث: تهديد الهجرة غير الشرعية.....218

الفصل الرابع: العقيدة الأمنية الجزائرية واستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الاقليمية.....228

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.....229

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....229

المطلب الثاني: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية.....233

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.....238

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تسوية الأزمات في دول الجوار (ليبيا، تونس، مالي).....242

المطلب الأول: جهود الجزائر في تسوية الأزمة الليبية.....242

المطلب الثاني: جهود الجزائر في تسوية الأزمة التونسية.....253

المطلب الثالث: جهود الجزائر في تسوية الأزمة المالية.....256

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.....265

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: استراتيجية مكافحة الارهاب.....265

المطلب الثاني: استراتيجية مواجهة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها.....276

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية.....279

خاتمة.....285

قائمة المراجع.....289

فهرس الخرائط الجداول.....308

فهرس الموضوعات.....309

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص:

الجزائر بموقعها الجيواستراتيجي في الشمال الافريقي وجنوب المتوسط وباعتبارها نقطة تقاطع محورية بين أوروبا وافريقيا، أعطاها فرص وفرض عليها تحديات، وقد كان للتحولات السياسية والأمنية الكبيرة التي عرفتها البيئة الاقليمية للجزائر من حراك سياسي عربي "الربيع العربي" الذي مس دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا، وتزايد حدة الاشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتعقدها خاصة بعد أزمة شمال مالي، أثر كبير على الأمن الوطني الجزائري الذي بات يعاني من عدة تهديدات تقليدية وغير تقليدية، ويواجه انكشاف أمني خطر على طول الحدود الوطنية.

وسَعَتْ هذه الدراسة إلى بحث وتحليل مختلف التهديدات والمخاطر التي فرضتها هذه التحولات الخطيرة في البيئة الاقليمية للجزائر خاصة دول الجوار الشرقي ومنطقة الساحل الافريقي، ومدى تأثيرها على أمن واستقرار الجزائر، وإبراز أهم التحديات الأمنية التي باتت تواجهها الجزائر من جراء هذه البيئة الاقليمية المتغيرة والمضطربة.

كما هَدَفَتْ هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تعامل الجزائر مع هذه التهديدات الاقليمية، ومدى نجاعة العقيدة الامنية الجزائرية ومختلف الاستراتيجيات التي تعتمدها في مواجهة واحتواء مختلف هذه التهديدات والمخاطر الأمنية، ومدى تكيّف العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذه التحولات الأمنية في البيئة الاقليمية، وهذا من أجل أفضل مقاربة تمكنها من ضمان وحماية الأمن والاستقرار الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Résumé:

L'Algérie situation géostratégique en Afrique du Nord et le Sud de la Méditerranée et en tant que point focal d'intersection entre l'Afrique et l'Europe ont donné ses possibilités et des défis imposants, a été la politique et de sécurité pour les grands changements connus pour l'environnement régional de l'Algérie d'un mouvement politique arabe " Printemps Arabe".

qui a touché les pays voisins de l'Algérie (les pays de l'est comme la Tunisie et la Lybie) et les dilemmes de sécurité accrues dans la région du Sahel et de la complexité de l'Afrique, en particulier après la crise dans le nord du Mali, impact significatif sur la sécurité nationale Algérienne qui a été atteint d'un certain nombre de menaces traditionnelles et non-traditionnelles (Militaires et non-militaires) face à l'exposition au risque de la sécurité le long des frontières nationales.

Cette étude vise à examiner et d'analyser les différentes menaces et des risques imposées par ces modifications dangereuses dans l'environnement régional de l'Algérie en particulier les voisins de l'Est et les États de sahel Africain, et son impact sur la sécurité et la stabilité de l'Algérie, et de mettre en évidence des problèmes de sécurité les plus importants auxquels sont confrontés par l'Algérie à la suite de ces environnement régional changeant et volatile.

Cette étude vise également à mettre en évidence la façon dont L'Algérie face à ces menaces régionales, et la mesure de l'efficacité de la doctrine de la sécurité algérienne et les différentes stratégies adoptées dans le visage et contenir ces diverses menaces et les risques de sécurité, et la mesure de la doctrine de la sécurité algérienne d'adaptation à ces changements de sécurité dans l'environnement régional, et ce, pour une meilleure approche leur permettre d'assurer la protection de la sécurité nationale et la stabilité.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com